International Labour Organization

التقرير الإحصائي لعقد العمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥:
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية

التقرير الإحصائي لعقد العمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥:
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٦
الطبعة الأولى، ٢٠١٦

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي في جنيف CH-1211 Geneva 22, Switzerland أو بالبريد الإلكتروني على العنوان: rights@ilo.org. والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

التقرير الإحصائي لعقد العمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥: آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية / منظمة العمل الدولية، بانكوك: مكتب العمل الدولي، ٢٠١٦

ISBN 978-92-2-631121-3 (print) ; ISBN 978-92-2-631122-0 (web pdf)

منظمة العمل الدولية

العمل اللائق/ تعزيز العمالة/ مستقبل العمل/ اقتصادات العمل/ ظروف العمل/ آسيا/ المحيط الهادئ/ الدول العربية

13.01.1

Also available in English: Statistical report of the Decent Work Decade 2006-15: Asia-Pacific and the Arab States (ISBN 9789221309451; 9789221309468 (web pdf)), Bangkok, 2016; and in Chinese: Statistical report of the Decent Work Decade 2006-15: Asia-Pacific and the Arab States (ISBN 9789225310675; 9789225310682 (web pdf)), Bangkok, 2016

ILO Cataloguing in Publication Data

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية عن طريق المكتبات الكبرى أو منصات التوزيع الرقمية أو طلبها مباشرة من العنوان ilo@turpin-distribution.com. وللمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns أو اتصلوا بالعنوان ilopubs@ilo.org.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: APRM-16th-Statistical-Report-[ROASI-161026-1]-Ar.docx
طبع في تايلند

تمهيد

في عام ٢٠٠٦، التزمت الوفود الثلاثية إلى الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر لمنظمة العمل الدولية بعقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. وكان يتعين على الدول الأعضاء أن تبذل جهوداً متضافرة وحثيثة لتعزيز العمل اللائق للجميع، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية، هي: (أ) القدرة التنافسية والإنتاجية والوظائف؛ (ب) إدارة سوق العمل؛ (ج) عمالة الشباب وعمل الأطفال؛ (د) حماية العمال المهاجرين؛ (ه) الحماية الاجتماعية والقابلية للاستخدام والتنمية المحلية.

إن قرابة ٦٠ في المائة من القوى العاملة في العالم تعيش وتعمل في منطقة آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية، وقد شهدت اقتصادات وأسواق عمل مختلف بلدان الإقليم منذ الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر تغيرات دينامية. وعرف الإقليم ككل جملة أمور من بينها توسعاً اقتصادياً كبيراً خلال العقد الماضي، حيث انتُشل قرابة ١٨٠ مليون شخص من فقر العاملين.

وتتيح نهاية عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق – التي تتزامن أيضاً مع نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية وبداية برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – وقتاً مناسباً لاستعراض التقدم المحرز والثغرات التي لا تزال قائمة والتحديات التي سيتعين التصدي لها في المستقبل.

ويتبع *التقرير الإحصائي لعقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥*، الذي يستند إلى مصادر وطنية ودولية رسمية ويركز على مجالات العقد الخمسة ذات الأولوية، نهجاً كمياً لتقييم التقدم المحرز والثغرات الرئيسية المتبقية أمام تحقيق العمل اللائق. ويحدد التقرير العوامل السياقية المتصلة بالجهود المبذولة في الإقليم لتحقيق العمل اللائق خلال عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق. بالإضافة إلى ذلك، فهو يسلط الضوء على الاتجاهات الناشئة والتحديات الرئيسية والفرص المتاحة لمستقبل العمل في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية. كما يشدد على الأهمية القصوى لجمع بيانات سوق العمل المحدثة واستخدامها على نحو منتظم.

ويحدونا أمل صادق في أن يُسهم هذا التقرير في النقاشات الجارية والمستقبلية حول برنامج الإقليم للعمل اللائق، ويُساعد الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على أن توجه، وكلما دعت الضرورة، تنقح سياسات سوق العمل التي تُسهم في المضي قُدماً نحو تحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة في الإقليم.

ربا جرادات
المديرة العامة المساعدة
والمديرة الإقليمية للدول العربية

تموكو نيشيموتو
المديرة العامة المساعدة
والمديرة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

المحتويات

الصفحة

تمهيد v

المحتويات vii

لائحة الجداول vii

لائحة الأشكال viii

شكر وامتنان xi

قائمة المختصرات xiii

١- مقدمة ١

٢- بطاقة نتائج عقد آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية للعمل اللائق ٣

٣- التقدم المحرز والانتكاسات الحاصلة خلال عقد آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية للعمل اللائق ٢٥

٣-١ زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية والوظائف ٢٥

٣-٢ تحسين إدارة سوق العمل ٣٤

٣-٣ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ٣٨

٣-٤ القضاء على عمل الأطفال وخلق الفرص للشباب ٤٠

٣-٥ تحسين إدارة هجرة اليد العاملة ٤٥

٤- ما بعد عام ٢٠١٥: مستقبل العمل اللائق في آسيا - المحيط الهادئ وفي الدول العربية ٥١

٤-١ يطرح "المعيار الجديد المتبع" تحديات رئيسية أمام العمالة اللائقة ٥١

٤-٢ التحولات الديمغرافية تعقّد الجهود الرامية إلى تعزيز العمل اللائق ٥٩

٤-٣ يمارس التحضر السريع ضغوطاً إضافية على أسواق العمل الحضرية ٦٢

٤-٤ تزايد انعدام المساواة تحدٍ سياسي ذو أولوية ٦٥

٤-٥ موجة مندفعة من التكنولوجيا: القضاء على العمل اللائق أو استحداثه؟ ٦٧

٤-٦ التجارة والاستثمار وسلاسل القيم العالمية: هل يمكن تقاسم المنافع واستدامتها على نطاق أوسع؟ ٧١

المراجع ٧٣

الملحق الإحصائي ٧٧

لائحة الجداول

الجدول ١: مؤشر الفجوة بين الجنسين ١٣

الجدول ٢: مؤشر القدرة التنافسية العالمية، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ ..... ٢٦

الجدول ٣: وضع التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وبروتوكولاتها ٣٥

الجدول ٤: أمثلة حديثة على عملية مد نطاق الحماية الاجتماعية في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية** ٤٠

الجدول ٥: التصديق على اتفاقيات العمال المهاجرين ٤٧

لائحة الأشكال

الشكل ١: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥ ..... ٦

الشكل ٢: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (معبر عنه بتكافؤ القدرة الشرائية) ٦

الشكل ٣-١: العدد الإجمالي للفقراء العاملين، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠٣٠ ..... ٨

الشكل ٣-٢: الفقراء العاملون كنسبة مئوية من إجمالي العمالة، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠٣٠ ..... ٨

الشكل ٤: الطبقة المتوسطة النامية والطبقة المتوسطة العليا (النسبة المئوية من إجمالي العمالة)، ٢٠٠٦ و٢٠١٥ و٢٠٣٠ ..... ٩

الشكل ٥-١: مؤشر جيني حسب البلد، التسعينات والسنة الأخيرة المتاحة ١٠

الشكل ٥-٢: الحصة المئوية من الدخل الإجمالي، العائدة إلى النسبة الدنيا البالغة ٤٠ في المائة والنسبة العليا البالغة ١٠ في المائة، السنة الأخيرة المتاحة ١١

الشكل ٦: متوسط معدلات النمو السنوي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي ومرونة العمالة، ٢٠٠٦-٢٠١٥ ..... ١٥

الشكل ٧-١: معدلات العمالة إلى السكان حسب الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ ..... ١٦

الشكل ٧-٢: معدلات مشاركة القوى العاملة حسب الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ ..... ١٧

الشكل ٨: البطالة الإجمالية وكنسبة مئوية من القوى العاملة، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ ..... ١٨

الشكل ٩: معدلات بطالة الشباب حسب الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١٥ ..... ١٨

الشكل ١٠: نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب حسب الجنس (النسبة المئوية)، السنوات الأخيرة المتاحة ٢٠

الشكل ١١: فجوات الأجور بين الجنسين، بلدان مختارة، السنة الأخيرة المتاحة ٢٣

الشكل ١٢: إنتاجية العمل (بتكافؤ القدرة الشرائية) ومعدلات النمو (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ ..... ٢٧

الشكل ١٣: النمو المتوسط للأجور الحقيقية في آسيا - المحيط الهادئ والعالم (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٣ ..... ٢٨

الشكل ١٤: إنتاجية العمل ومتوسط الأجور الشهرية، السنة الأخيرة المتاحة ٢٩

الشكل ١٥: العمالة المستضعفة حسب الجنس كنسبة مئوية من إجمالي العمالة، ٢٠٠٦ و٢٠١٥ ..... ٣٠

الشكل ١٦: العمالة غير المنظمة ومكوناتها كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية (آخر سنة متاحة) ٣٣

الشكل ١٧: إجمالي مصروفات الحماية الاجتماعية العامة والمصروفات الصحية، من عام ٢٠٠٠ إلى آخر سنة متاحة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٣٩

الشكل ١٨: الأطفال في العمالة وعمل الأطفال والأعمال الخطرة حسب الإقليم، الفئة العمرية ٥-١٧ سنة، ٢٠٠٨ و٢٠١٢ ..... ٤٢

الشكل ١٩: صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب نوع الجنس ٤٤

الشكل ٢٠: معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠٢٠ ..... ٥٢

الشكل ٢١: معدل النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠٢٠ ..... ٥٣

الشكل ٢٢-١: معدل نمو العمالة السنوي المتوسط بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥-٢٠٢٠ ..... ٥٤

الشكل ٢٢-٢: معدل نمو عمالة الشباب السنوي المتوسط بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥-٢٠٢٠ ..... ٥٥

الشكل ٢٣-١: معدل البطالة بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥ و٢٠٢٠ ..... ٥٥
الشكل ٢٣-٢: معدل بطالة الشباب بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥ و٢٠٢٠ ..... ٥٦
الشكل ٢٤: معدلات مشاركة القوى العاملة بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥ و٢٠٢٠ ..... ٥٦
الشكل ٢٥: العمالة المستضعفة بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية من مجموع العمالة)، ٢٠٠٨ و٢٠١٥ و٢٠٢٠ ..... ٥٨
الشكل ٢٦-١: التوقعات السكانية حسب الفئة العمرية، ٢٠١٥ ..... ٦٠
الشكل ٢٦-٢: التوقعات السكانية حسب الفئة العمرية، ٢٠٢٠ ..... ٦٠
الشكل ٢٦-٣: التوقعات السكانية حسب الفئة العمرية، ٢٠٢٥ ..... ٦٠
الشكل ٢٧: السكان الريفيون والحضريون، ٢٠١٥ و٢٠٢٠ و٢٠٢٥ ..... ٦٣
الشكل ٢٨: مستخدمو الإنترنت (لكل ١٠٠ شخص) في بلدان مختارة، ٢٠١٤ ..... ٧٠

شكر وامتنان

أُعد *التقرير الإحصائي لعقد العمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥: آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية*، بتوجيه عام من السيدة توموكو نيشيموتو، المديرة العامة المساعدة والمديرة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، والسيدة ربا جرادات، المديرة العامة المساعدة والمديرة الإقليمية للدول العربية. وأنجزت مشروع التقرير الرئيسي بصفة أساسية كبيرة الخبراء الاستشاريين، السيدة لين لين ليم، بتنسيق تقني عام من السيدة سوكتي داسغوبتا والسيد تيت هابياكار من الوحدة الإقليمية للتحاليل الاقتصادية والاجتماعية في منظمة العمل الدولية.

وما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا الإسهامات، بما فيها المساعدة الإحصائية الجوهرية المقدمة إلى الخبيرة الاستشارية، التي قدمها فريق أساسي يضم فرناندا بارسيا وريشارد هورن وفو هاين وكانتاو شيا ولينغ لينغ تشانغ من الوحدة الإقليمية للتحاليل الاقتصادية والاجتماعية في منظمة العمل الدولية، فضلاً عن ستيفان كون من إدارة البحوث في مكتب العمل الدولي.

واستفاد التقرير من استعراضات مستفيضة وتعليقات مفصلة قدمها مختلف الزملاء من جنيف ومن الفرق التقنية الإقليمية المعنية بالعمل اللائق في بانكوك وبيروت ودلهي، بمن فيهم نيليم بارواه وإيكارد إرنست وروزينا غمارانو وهانز فان دو غليند وستيفن كابسوس وإيمانويلا بوزان وستيفن توبين.

ويعرب الفريق المكلف بإعداد التقرير عن امتنانه للتوجيه والدعم اللذين تلقاهما من السيد دافيد لاموت، نائب المديرة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، والسيد فرانك هاغمن، نائب المديرة الإقليمية للدول العربية. كما يعرب الفريق عن امتنانه لإدارة البحوث في مكتب العمل الدولي، جنيف، لتوليها إعداد التقديرات الإحصائية لسوق العمل في الإقليم، المستخدمة في مختلف أجزاء التقرير، وكذلك لإدارة الإحصاءات في مكتب العمل الدولي لما قدمته من دعم فيما يتعلق بجمع بيانات إضافية والتحقق من البيانات.

وقام كولين بيبرال بتنقيح التقرير، واضطلعت شركة Quo Bangkok Company Limited بتصميم الغلاف، وقامت ناتاوارات هينغفيريبابانيش بتصميم الرسوم وتخطيطها. ومن منظمة العمل الدولية، ساعدت شانيتوا فيفاتشانون على إصدار التقرير، بينما قدمت صوفي فيشير وكوانتوان نونغلاداروم المشورة بشأن تخطيطه ونشره. وقدمت مونرودي سوشاريتاكول الدعم الإداري في جميع مراحل عملية الإنتاج.

قائمة المختصرات

ADB	مصرف التنمية الآسيوي
ADWD	عقد آسيا للعمل اللائق
AEC	الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا
AI	ذكاء اصطناعي
APRM	الاجتماع الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا
AsRM	الاجتماع الإقليمي الآسيوي
BLA	اتفاق عمل ثنائي
DWCP	برنامج قطري للعمل اللائق
EPR	نسبة العمالة إلى عدد السكان
ESSE	بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة
FDI	استثمار أجنبي مباشر
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج
GCI	المؤشر العالمي للقدرة على التنافس
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GNI	الدخل القومي الإجمالي
GVC	سلسلة القيم العالمية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ILO	منظمة العمل الدولية
ILC	مؤتمر العمل الدولي
IPEC	البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال
ITUC	الاتحاد الدولي لنقابات العمال
KILM	المؤشرات الرئيسية لسوق العمل
LFPR	معدل مشاركة القوى العاملة
MDG	الهدف الإنمائي للألفية
MLC	اتفاقية العمل البحري
MOU	مذكرة تفاهم
MRA	ترتيب بشأن الاعتراف المتبادل
NEET	غير الملتحق بالتعليم أو بالعمل أو بالتدريب
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PPP	تكافؤ القدرة الشرائية
SDG	هدف التنمية المستدامة
SWTS	دراسة استقصائية عن الانتقال من المدرسة إلى عالم العمل
TPP	شراكة بين بلدان المحيط الهادئ
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UCW	فهم عمل الأطفال (منظمة العمل الدولية، اليونيسف، برنامج البنك الدولي)
UN DESA	إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة
UN ESCAP	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WB	البنك الدولي
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WIEGO	رابطة النساء في العمالة غير المنظمة: في الطريق إلى العولمة والتنظيم

١ مقدمة

يعتبر العمل اللائق جزءاً لا يتجزأ من الالتزامات الوطنية الأوسع نطاقاً بالأهداف الإنمائية للألفية. وعلى نحوٍ أكثر تحديداً، تهدف الغاية ١- باء من غايات الأهداف الإنمائية للألفية إلى "توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب".

وتحقيقاً لهذا الغرض، التزمت الوفود الثلاثية إلى الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ بعقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، وهي فترة كان يتعين فيها على الدول الأعضاء أن تبذل جهوداً متضافرة وحثيثة لتعزيز العمل اللائق للجميع.

وقد عملت منظمة العمل الدولية مع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لدعم تنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق من خلال خمس مجموعات رئيسية ذات أولوية، هي: (أ) زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية والوظائف؛ (ب) تحسين إدارة سوق العمل؛ (ج) توسيع نطاق الحماية الاجتماعية؛ (د) القضاء على عمل الأطفال وخلق الفرص للشباب؛ (ه) تحسين إدارة هجرة اليد العاملة. ولدى معالجة كل مجموعة، ركزت منظمة العمل الدولية على تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين والحوار الاجتماعي باعتبارهما من المسائل المشتركة. وعلى المستوى القطري، عملت منظمة العمل الدولية أساساً من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق وتعاونت تعاوناً وثيقاً مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والهيئات المانحة متعددة الأطراف.

إن نسبة ٦٠ في المائة من القوى العاملة في العالم تعيش وتعمل في العديد من البلدان المختلفة في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية[١]، وقد حدث الكثير خلال السنوات العشر لعقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق، مع ما ترتب على لذلك من آثار وانعكاسات عديدة واسعة النطاق على الجهود الإقليمية المبذولة لتحقيق العمل اللائق. وقد تزامنت نهاية عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق مع انتهاء فترة الأهداف الإنمائية للألفية واستهلال برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[٢] وبناءً على طلب الهيئات المكونة في الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١١، حان الوقت لاستعراض التقدم المحرز، فضلاً عن الانتكاسات والثغرات التي لا تزال قائمة، والتفكير في الوقت ذاته في التحديات الماثلة في الأفق.

---

[١] لأغراض هذا التقرير، يشير تعبير "آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية" إلى الإقليم الذي يضم ٤٧ دولة عضواً، بالإضافة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة: (أ) الدول العربية في الشرق الأوسط؛ (ب) غرب آسيا، فضلاً عن البلدان النامية في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا؛ (ج) بلدان جزر المحيط الهادئ؛ (د) الاقتصادات الصناعية لأستراليا واليابان وجمهورية كوريا ونيوزيلندا. كما يصنف التقرير البلدان على أنها ذات دخل مرتفع، إذا بلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد لديها ١٢،٧٣٦ دولاراً أمريكياً أو أكثر، أو ذات دخل متوسط ومنخفض إذا بلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد لديها أقل من ١٢،٧٣٦ دولاراً أمريكياً. وتشير عبارة "آسيا-المحيط الهادئ" كما هي مستخدمة في هذا التقرير إلى الإقليم باستثناء الدول العربية في الشرق الأوسط. وتشير عبارة "آسيا والمحيط الهادئ" كما هي مستخدمة في هذا التقرير إلى آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية.

[٢] الأمم المتحدة: *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠*، الوثيقة A/RES/70/1، القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

وعليه، فإن هذا التقرير يتناول الأهداف التالية:

- تقييم التقدم المحرز ومواطن العجز المتبقية فيما يتعلق بتحقيق العمل اللائق بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٥، وذلك بتطبيق المؤشرات الكمية أساساً والتركيز على المجالات الخمسة ذات الأولية في عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق؛
- تحديد أبرز الاتجاهات والعوامل السياقية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يُحتمل أن ترسم معالم مستقبل العمل في آسيا والمحيط الهادئ.

ويشدد التقرير على الأهمية القصوى للبيانات الموثوقة وحسنة التوقيت ورفيعة الجودة والمصنفة من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات وتتبع الأداء وتحسين الأساس من أجل صنع القرارات القائمة على البينات والمساءلة. ويؤيد التقرير ما يعتبر في آن معاً إنجازاً للأهداف الإنمائية للألفية ورسالة رئيسية لأهداف التنمية المستدامة، ويقوم هو نفسه مثالاً على ذلك: "قياس ما له قيمة لدينا: بيانات مستدامة من أجل تنمية مستدامة"؛ "قياس الشيء يمكّن من تحقيقه"؛ "لا يمكننا أن نصل إلى من لا يمكن الوصول إليه إلاّ إذا تمكنا من حساب أعداد الذين لم تُحتسب أعدادهم".[٣]

ولضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب، يتعين على الإقليم إيجاد سبل أفضل لتقفّي الأولويات القديمة والجديدة على السواء، بحيث تكون على درجة من التفصيل والتصنيف ينكشف معها النقاب عن تجربة عيش الأشخاص المهمشين في الإقليم.

---

[٣] الأمم المتحدة: *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥* (نيويورك، ٢٠١٥) الصفحتان ١٠-١١.

٢

بطاقة نتائج عقد آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية للعمل اللائق

بطاقة نتائج عقد آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية للعمل اللائق

الأداء الاقتصادي العام

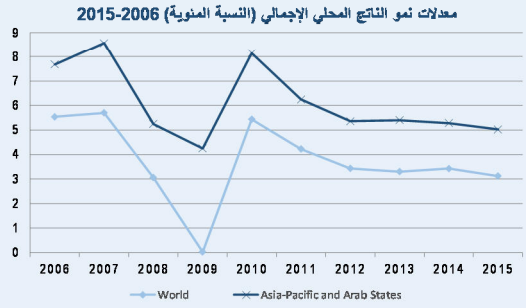

المصدر: IMF: *World Economic Outlook Database* (April 2016).

نمو الناتج المحلي الإجمالي

في عام 2006 **7.7%**

في عام 2015 **5.0%**

انعدام المساواة على تزايد.

نسبة العمالة إلى السكان

76.5%

2006

48.3%

75.0%

2015

44.7%

الطبقة المتوسطة العليا

الطبقة المتوسطة العليا: أكثر من 13 دولاراً للشخص في اليوم

في عام 2006 **5%**

في عام 2015 **12%**

الطبقة المتوسطة النامية

الطبقة المتوسطة النامية: بين 5 و13 دولاراً للشخص في اليوم

في عام 2006 **26%**

في عام 2015 **40%**

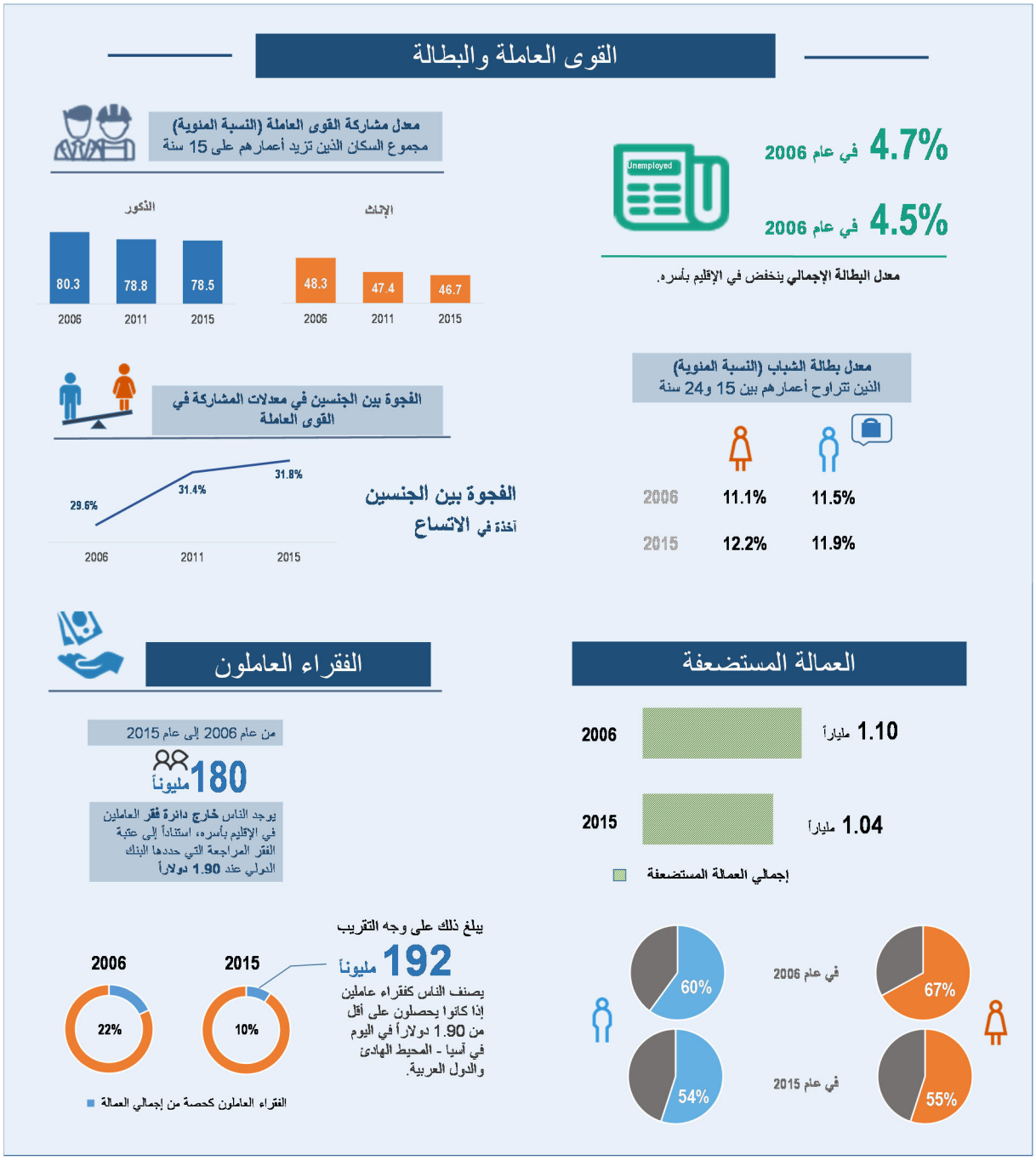
القوى العاملة والبطالة
معدل مشاركة القوى العاملة (النسبة المئوية)
مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة
الذكور
80.3
78.8
78.5
2006
2011
2015
الإناث
48.3
47.4
46.7
2006
2011
2015
Unemployed
في عام 2006 4.7%
في عام 2006 4.5%
معدل البطالة الإجمالي ينخفض في الإقليم بأسره.
الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة
29.6%
31.4%
31.8%
2006
2011
2015
الفجوة بين الجنسين آخذة في الاتساع
معدل بطالة الشباب (النسبة المئوية)
الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة
2006 11.1% 11.5%
2015 12.2% 11.9%
الفقراء العاملون
من عام 2006 إلى عام 2015
180 مليوناً
يوجد الناس خارج دائرة فقر العاملين في الإقليم بأسره، استناداً إلى عتبة الفقر المراجعة التي حددها البنك الدولي عند 1.90 دولاراً
يبلغ ذلك على وجه التقريب
192 مليوناً
يصنف الناس كفقراء عاملين إذا كانوا يحصلون على أقل من 1.90 دولاراً في اليوم في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية.
2006
22%
2015
10%
الفقراء العاملون كحصة من إجمالي العمالة
العمالة المستضعفة
2006 1.10 ملياراً
2015 1.04 ملياراً
إجمالي العمالة المستضعفة
في عام 2006
60%
67%
في عام 2015
54%
55%

أداء اقتصادي عام متميز رغم سياق يتسم بالأزمات وانعدام اليقين

حتى تاريخ انعقاد الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر في عام ٢٠٠٦، وخلال السنة التالية، كان الإقليم يسجل أعلى نمو في الناتج منذ عقود (بين ٧ و٨ في المائة). غير أنه قُبيل نهاية عام ٢٠٠٨، بدأت بلدان الإقليم تتحمل العبء الكامل للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي عام ٢٠٠٩، نما الناتج الاقتصادي بنسبة ٤,٢ في المائة فقط، متدنياً بأكثر من أربع نقاط مئوية عن مستوى الذروة الذي بلغه في عام ٢٠٠٧. وبحلول موعد انعقاد الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١١، كان الإقليم يقود الانتعاش العالمي، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١١ نسبة ٦,٢ في المائة مقارنة مع المعدل العالمي الذي كان سائداً والذي بلغت نسبته ٤,٢ في المائة. وبعد ذلك تراجعت معدلات النمو (الشكل ١).

- شهدت الدول العربية انخفاضاً كبيراً للغاية، من ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ما يقدر بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد شكل مزيج من انخفاض أسعار النفط والصراعات والأوضاع الأمنية غير المستقرة، عبئاً أرضى بثقله على هذا الإقليم الفرعي.

- من ناحية أخرى، وفي ضوء التباطؤ الذي شهدته الصين (من ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٥)، بلغ متوسط نمو اقتصادات شرق آسيا ٥,٦ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٧,١ في المائة سنوياً خلال النصف الأول من عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق.

- كان جنوب آسيا هو الإقليم الفرعي الوحيد الذي قاوم، فيما يبدو، هذا الاتجاه، حيث زاد فيه معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١٥ قليلاً عما كان عليه في عام ٢٠١١، مدعوماً بانتعاش طفيف في النمو في الهند وبنمو قوي نسبياً في بنغلاديش وسري لانكا.

ومع ذلك، فقد كان الأداء الاقتصادي بوجه عام قوياً خلال عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق. وبلغ متوسط النمو السنوي خلال عشر سنوات ٦,٠ في المائة في آسيا - المحيط الهادئ و٤,٧ في المائة في الدول العربية، مقارنة مع ٢,٠ في المائة في بقية العالم. وعلى امتداد العقد، نمت البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بوتيرة أسرع من البلدان ذات الدخل المرتفع. وبلغ متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الإقليم برمته ٦,٥ في المائة خلال النصف الأول من عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق و٥,٣ في المائة خلال النصف الثاني من العقد. وكما هو الحال في بقية العالم، دخل إقليم آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية مرحلة نمو اقتصادي فاتر نسبياً، إذ سجل معدلات أدنى من مستوياته قبل حدوث الأزمة. ومع ذلك، لا يزال الإقليم بأسره يمثل أحد المصادر الرئيسية للتقدم الاقتصادي العالمي، وقد ظل معدل النمو في الإقليم والذي بلغ ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٥ أعلى كثيراً من معدل النمو الذي تحقق في بقية العالم والذي بلغ ١,٥ في المائة.

وإذا أخذنا النمو السكاني في الاعتبار، فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الشكل ٢ تؤكد أن الإقليم كان أحسن حالاً بالمقارنة مع الاتجاه العالمي. وقد تزايد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (تكافؤ القدرة الشرائية لعام ٢٠١١) بالنسبة إلى الإقليم ككل بمقدار ٤٤,٧٤٣[٤] دولاراً خلال العقد مقارنة مع الزيادة العالمية التي بلغت ٣,٠٣٦ دولاراً. ومع ذلك، فإن أوجه تفاوت كبيرة بقيت قائمة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في البلدان ذات الدخل المرتفع قرابة أربعة أضعاف مستواه في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وبالرغم من أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد تباطأ تباطؤاً كبيراً في الدول العربية (بمعدلات نمو سلبية في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥)، فقد ظل مرتفعاً ثلاثة أضعاف عما كان عليه في آسيا - المحيط الهادئ. وفي آسيا - المحيط الهادئ، سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أدنى مستوى له في جنوب آسيا، بقرابة ٥٨ في المائة من المستوى المتوسط في الإقليم.

---

[٤] ما لم يحدد عكس ذلك، فإن العلامة "$" تشير إلى دولارات الولايات المتحدة.

الشكل ١: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

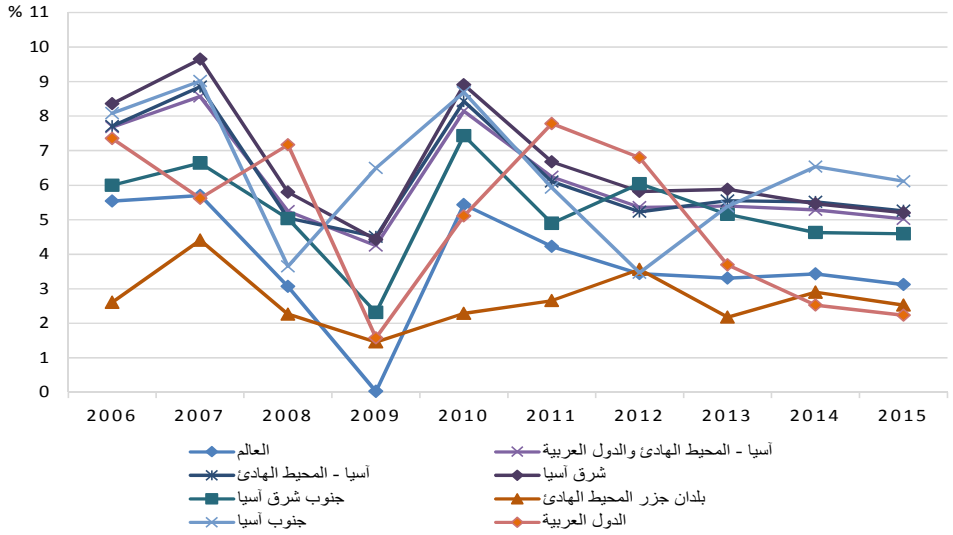

المصدر: IMF: *World Economic Outlook Database* (April 2016).

الشكل ٢: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (معبر عنه بتكافؤ القدرة الشرائية)

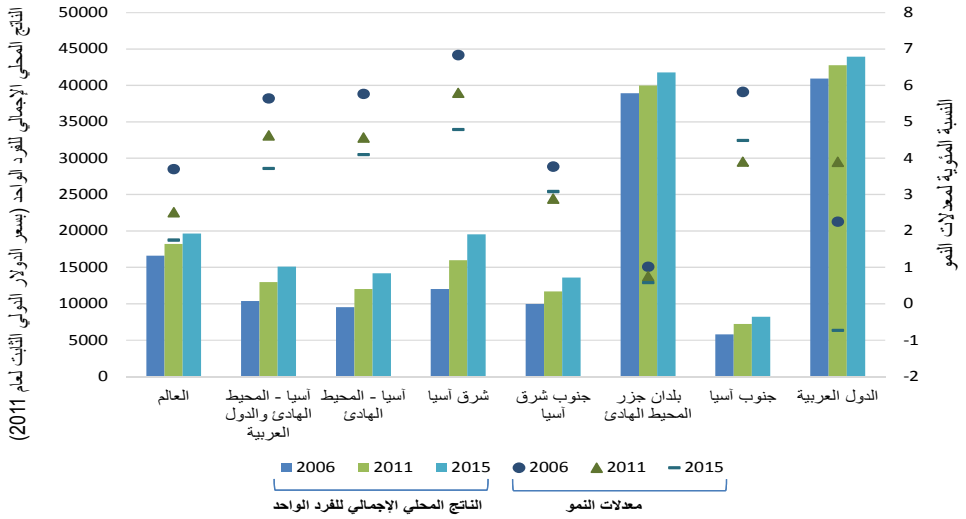

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى البنك الدولي: *مؤشرات التنمية في العالم*.

آسيا - المحيط الهادئ في الطليعة في العالم من حيث استئصال الفقر المدقع

أسهمت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً في أداء الإقليم الباهر في الحد من الفقر المدقع. وبيّنت استعراضات التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مدى نجاح الإقليم في تحقيق الغاية ١-ألف من هذه الأهداف قبل الموعد النهائي المحدد لذلك في عام ٢٠١٥ بفترة طويلة.[٥] ومهد البَلَدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، أي جمهورية الصين الشعبية والهند، السبيل إلى الحد جذرياً من نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٩ دولاراً في اليوم (تكافؤ القدرة الشرائية بسعر الدولار الدولي لعام ٢٠١١). وفي عام ١٩٩٠، تراجعت نسبة عدد الفقراء في الصين من ٦٧ في المائة، أي ما مجموعه ٧٥٦ مليون شخص، إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٠، أي ما مجموعه ١٥٠ مليون شخص. وقلّص جنوب آسيا، بقيادة الهند، نسبة عدد الفقراء من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي جنوب شرق آسيا، انخفضت نسبة الفقر المدقع من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

آسيا - المحيط الهادئ في الطليعة في العالم من حيث الحد من معدل فقر العاملين[٦]

في عام ٢٠١١، عدل البنك الدولي الخط الدولي للفقر المدقع ليبلغ ١,٩٠ دولاراً للفرد في اليوم على أساس تكافؤ القدرة الشرائية. وفي ضوء هذا الإجراء المعدل، اعتُبر أن من شأن نسبة الفقراء العاملين في الإقليم – أولئك الذين يعملون ولكنهم لا يحصلون على أجر كاف لانتشال أنفسهم وأسرهم من براثن الفقر المدقع – أن تنخفض كنسبة مئوية من إجمالي العمالة بأكثر من النصف، من ٢١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٣ في المائة بحلول نهاية عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق. غير أن ذلك مثّل زهاء ١٩٢ مليون فقير عامل في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية في عام ٢٠١٥ (نزولاً من ٣٧٢ مليون فقير عامل في عام ٢٠٠٦)، من أصل مجموع عالمي قدره ٣٢٩ مليون فقير عامل، وهو ما يعني إقليمياً أنه من بين كل ١٠ أشخاص، لا يزال ثمة شخص واحد يعمل ويعيش في فقر مدقع (الشكلان ٣-١ و٣-٢).

وقد كان التقدم المحرز في جميع أنحاء الأقاليم الفرعية متبايناً. وبالرغم من أن نسبة فقر العاملين في جنوب آسيا انخفضت من ٣٥ في المائة إلى ١٨ في المائة من إجمالي العمالة على امتداد العقد، ففي عام ٢٠١٥ كان هذا الإقليم الفرعي لا يزال يضم ١٢٣ مليون فقير، أو ٦٤ في المائة، من مجموع الفقراء العاملين في الإقليم. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة الفقراء العاملين من إجمالي العمالة ١٤ في المائة في بلدان جزر المحيط الهادئ و٨ في المائة في جنوب شرق آسيا، وتراوحت بين ٤ و٥ في المائة في الأقاليم الفرعية الأخرى.

آسيا - المحيط الهادئ توسع قاعدة الطبقة المتوسطة العاملة

كان أداء آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية جيداً من حيث انتشال العمال وأسرهم من حالة الفقر إلى مستوى الطبقة المتوسطة. وقد شكلت الطبقة المتوسطة النامية (معرفة على أن دخل أفرادها يتراوح بين ٥ و١٣ دولاراً في اليوم) ٤٠ في المائة من جميع الأشخاص العاملين في عام ٢٠١٥، بعد أن كانت تمثل ٢٦ في المائة في بداية فترة عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق. ويُقابل هذه الزيادة الإقليمية بمقدار ١٤ نقاط مئوية تقدم على الصعيد العالمي يقل عن ١٠ نقاط مئوية. وفي عام ٢٠٠٦، توسعت أيضاً قاعدة الطبقة المتوسطة العليا في الإقليم (أكثر من ١٣ دولاراً للشخص في اليوم) من ٥ في المائة إلى ١٢ في المائة (الشكل ٤).

ومع ذلك، فإن التقدم المحرز كان متبايناً مرة أخرى. (أ) شهد شرق آسيا، الذي تقوده بصورة رئيسية الصين، نمواً أسرع، حيث ازداد حجم الطبقة المتوسطة النامية على امتداد العقد بمقدار ٢٤ نقطة مئوية والطبقة المتوسطة العليا بمقدار ١٠ نقاط مئوية. (ب) زادت الطبقة المتوسطة النامية والطبقة المتوسطة العليا أيضاً زيادة مطردة على امتداد تلك السنوات العشر. (ج) توسعت قاعدة الطبقة المتوسطة النامية في جنوب آسيا وبلدان جزر المحيط الهادئ على السواء، لكن حجم الطبقة المتوسطة العليا ظل ثابتاً نسبياً خلال النصف الثاني من العقد. (د) في الدول العربية، في حين تقلصت الطبقة المتوسطة النامية تقلصاً طفيفاً، فإن الطبقة المتوسطة العليا شهدت نمواً على امتداد العقد، وأخذ مجموع الطبقة المتوسطة (إجمالي السكان الذين يزيد دخلهم على ٥ دولارات) في الازدياد باطراد.

---

[٥] *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥* ، المرجع السابق، الصفحات ١٤-١٦.

[٦] في هذا التقرير الإحصائي، تستند التنبؤات والتوقعات إلى افتراضات معينة تتعلق بالعلاقة بين العديد من المؤشرات. ونظراً إلى طول أفقها الزمني، فإن التقديرات والتوقعات عرضة لكثير من انعدام اليقين والمراجعة.

الشكل ٣-١: العدد الإجمالي للفقراء العاملين، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠٣٠

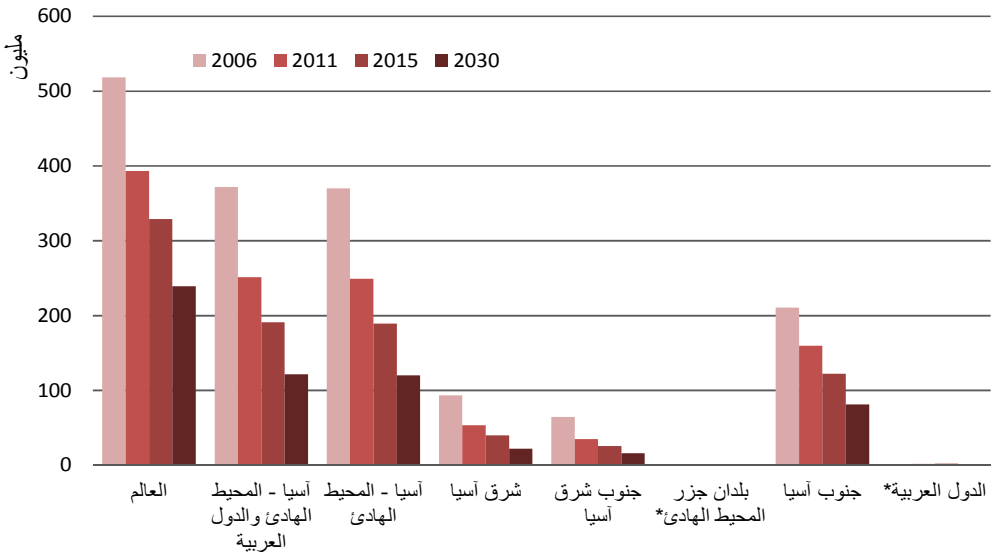

ملاحظة: (*) إن أعداد الفقراء العاملين في بلدان جزر المحيط الهادئ والدول العربية، مقارنة مع أعدادهم في المناطق الأخرى، هي من الصغر بحيث لا يمكن عرضها بصورة واضحة على الرسم البياني. وقد بلغ عدد الفقراء العاملين في بلدان جزر المحيط الهادئ ١,٥ مليون فقير عامل في عام ٢٠٠٦ و٠,٥ مليون فقير عامل في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن ينخفض هذا العدد بمقدار النصف ليبلغ ٠,٢٥ مليون فقير عامل بحلول عام ٢٠٣٠. وبلغ عدد الفقراء العاملين بالنسبة إلى الدول العربية ١,٦ و٢,٢ مليون فقير عامل في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٥ على التوالي، ويُتوقع أن ينخفض إلى ١,٦ مليون فقير عامل بحلول عام ٢٠٣٠. والأرقام المعروضة فيما يتعلق بعام ٢٠٣٠ إنما هي توقعات.

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى تحديث تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٥ للنموذج الوارد في ILO Trends Econometric Models, October 2015 . و Kapsos and Bourmpoula (2013)

ويمكن الاطلاع على الوثيقة المرجعية لعام ٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/...inst/documents/publication/wcms_216451.pdf

الشكل ٣-٢: الفقراء العاملون كنسبة مئوية من إجمالي العمالة، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠٣٠

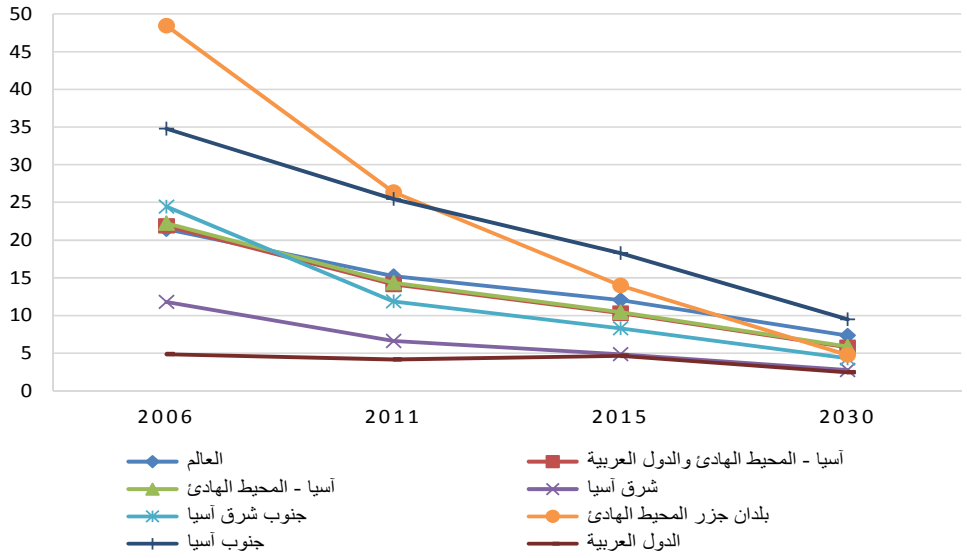

ملاحظة: الأرقام لعام ٢٠٣٠ مجرد توقعات.

المصدر: المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى تحديث تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٥ للنموذج الوارد في Kapsos and Bourmpoula (2013) و ILO Trends Econometric Models, October 2015. ويمكن الاطلاع على الوثيقة المرجعية لعام ٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/...inst/documents/publication/wcms_216451.pdf

الشكل ٤: الطبقة المتوسطة النامية والطبقة المتوسطة العليا (النسبة المئوية من إجمالي العمالة)، ٢٠٠٦ و٢٠١٥ و٢٠٣٠

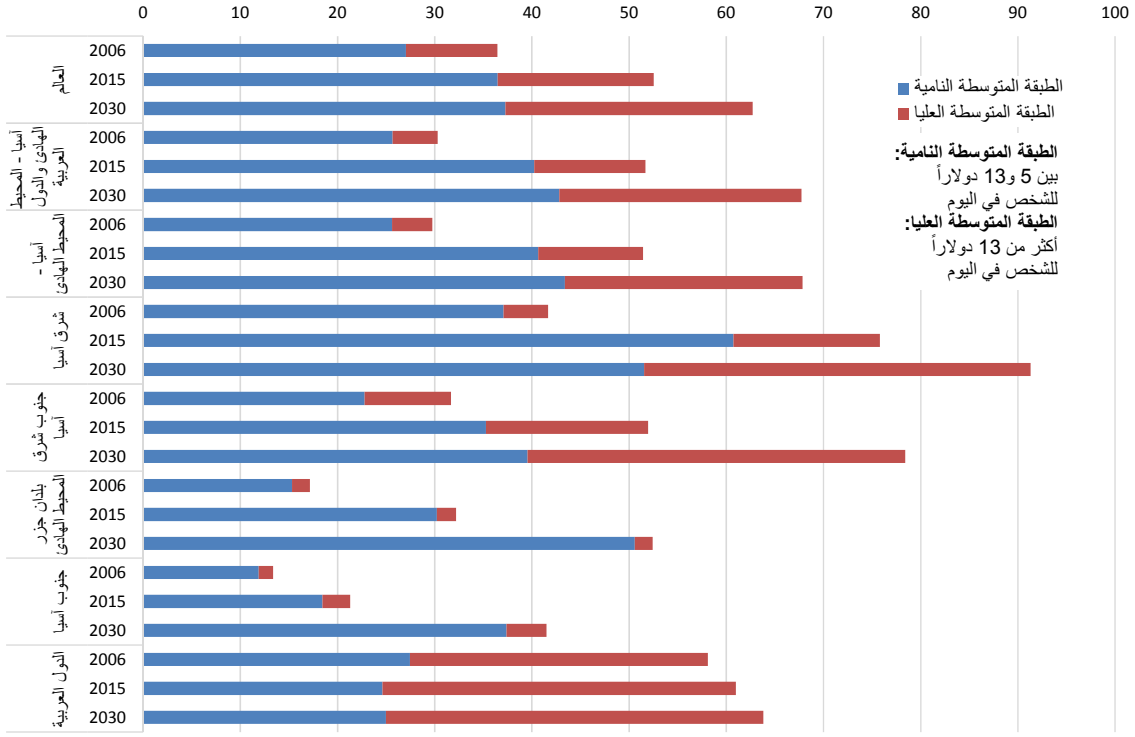

ملاحظة: الأرقام لعام ٢٠٣٠ مجرد توقعات.

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى تحديث تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٥ للنموذج الوارد في
Kapsos and Bourmpoula (2013) and ILO Trends Econometric Models, October 2015.
ويمكن الاطلاع على الوثيقة المرجعية لعام ٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_216451.pdf

تخلف التقدم الاجتماعي عن الأداء الاقتصادي

اتسعت الثغرات بين الأغنياء والفقراء. وشاب أداء الإقليم الممتاز في تحقيق النمو والحد من الفقر، تزايد انعدام المساواة. وأخفقت العديد من البلدان في ضمان نمو عادل وشامل. وازدادت الثغرات اتساعاً، خلال العقدين الماضيين، بين الأغنياء والفقراء، لا سيما في البلدان الثلاثة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الإقليم، وهي: الصين والهند وإندونيسيا. وفي الصين وإندونيسيا، ازداد مستوى انعدام المساواة في الدخل، محسوباً بمؤشر جيني، بزهاء ١٠ نقاط (الشكل ٥-١). ويُعتبر معامل جيني بقيمة ٤٠ أو أكثر، على نطاق واسع، العتبة "العالية لانعدام المساواة". وتتجاوز معاملات جيني في العديد من البلدان قيمة ٤٠، وفي بلدان مثل ماليزيا والفلبين، ظلت الفوارق في الدخل على ما كانت عليه نسبياً على مرّ السنين. وشهدت سري لانكا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية زيادات كبيرة في مستوى انعدام المساواة بنسبة ٦,١ و٧,٥ نقاط على التوالي. وفي شرق آسيا، اتسعت الثغرة بين الأغنياء والفقراء في جمهورية كوريا ومنغوليا، فضلاً عن فيتنام وبنغلاديش. وشملت البلدان التي ضاقت فيها الثغرات في الدخل كمبوديا ونيبال وبلدان جزر المحيط الهادئ وتايلند وتيمور - ليشتي وباكستان.

وتُبرز مؤشرات أخرى أيضاً الثغرة القائمة بين الأغنياء والفقراء. ويُبين الشكل ٥-٢ أنه، في حين أن حصة الدخل التي تمتلكها النسبة الدنيا البالغة ٤٠ في المائة من السكان لم تتعد ١٣,٢ في المائة في ماليزيا و١٤,٤ في المائة في الصين، ولم تتجاوز ٢٢,٨ في المائة فقط في باكستان، فإن النسبة العُشرية العليا شكلت ربع الدخل الإجمالي بالنسبة إلى أكثر من ثلث إجمالي الدخل على أقل تقدير. وفي ماليزيا على سبيل المثال، تتمتع نسبة ١٠ في المائة العليا من السكان بقدر من الثراء يزيد ٢,٦ مرة عن ثراء النسبة الدنيا البالغة ٤٠ في المائة. وفي الصين، كانت حصة أغنى ١٠ في المائة تزيد بمقدارين على حصة أفقر ٤٠ في المائة من السكان.

الشكل ٥-١: مؤشر جيني حسب البلد، التسعينات والسنة الأخيرة المتاحة

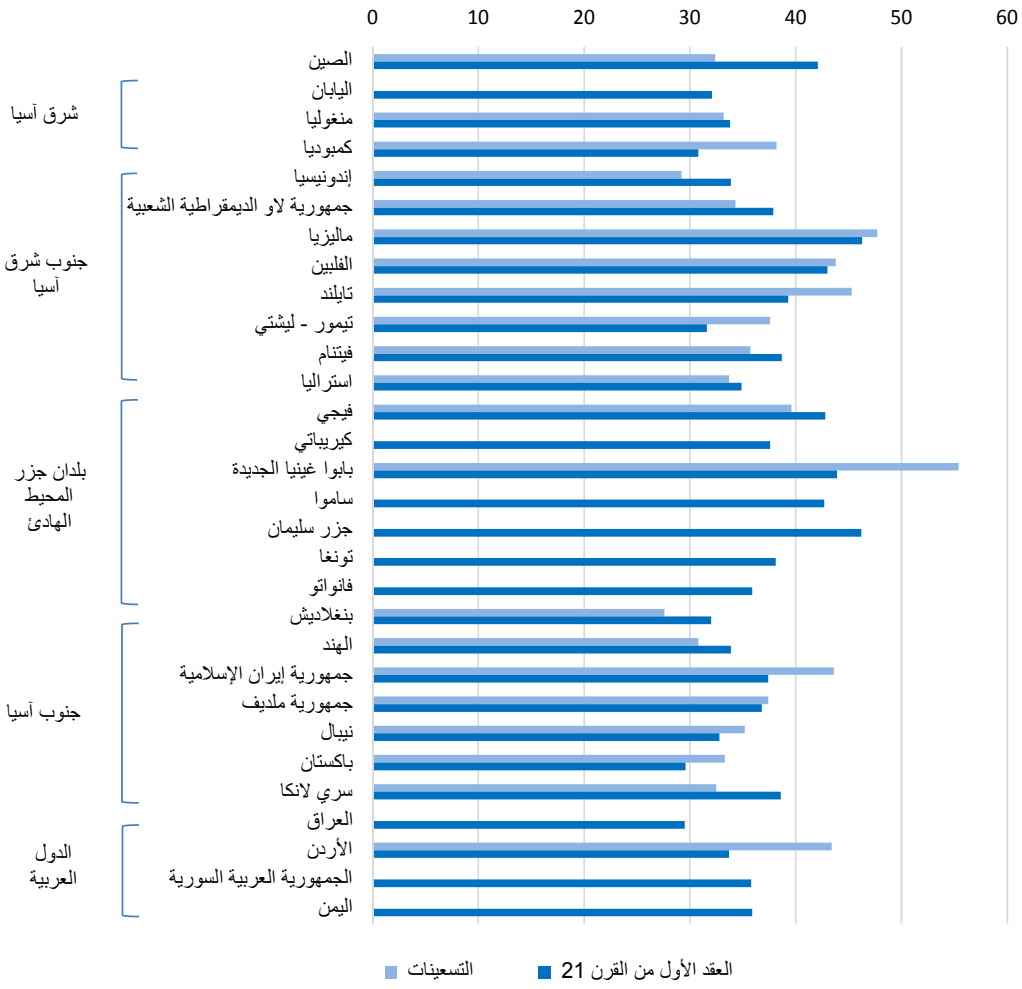

المصدر: World Bank Development Research Group, PovcalNet database.

الشكل ٥-٢: الحصة المئوية من الدخل الإجمالي، العائدة إلى النسبة الدنيا البالغة ٤٠ في المائة والنسبة العليا البالغة ١٠ في المائة، السنة الأخيرة المتاحة

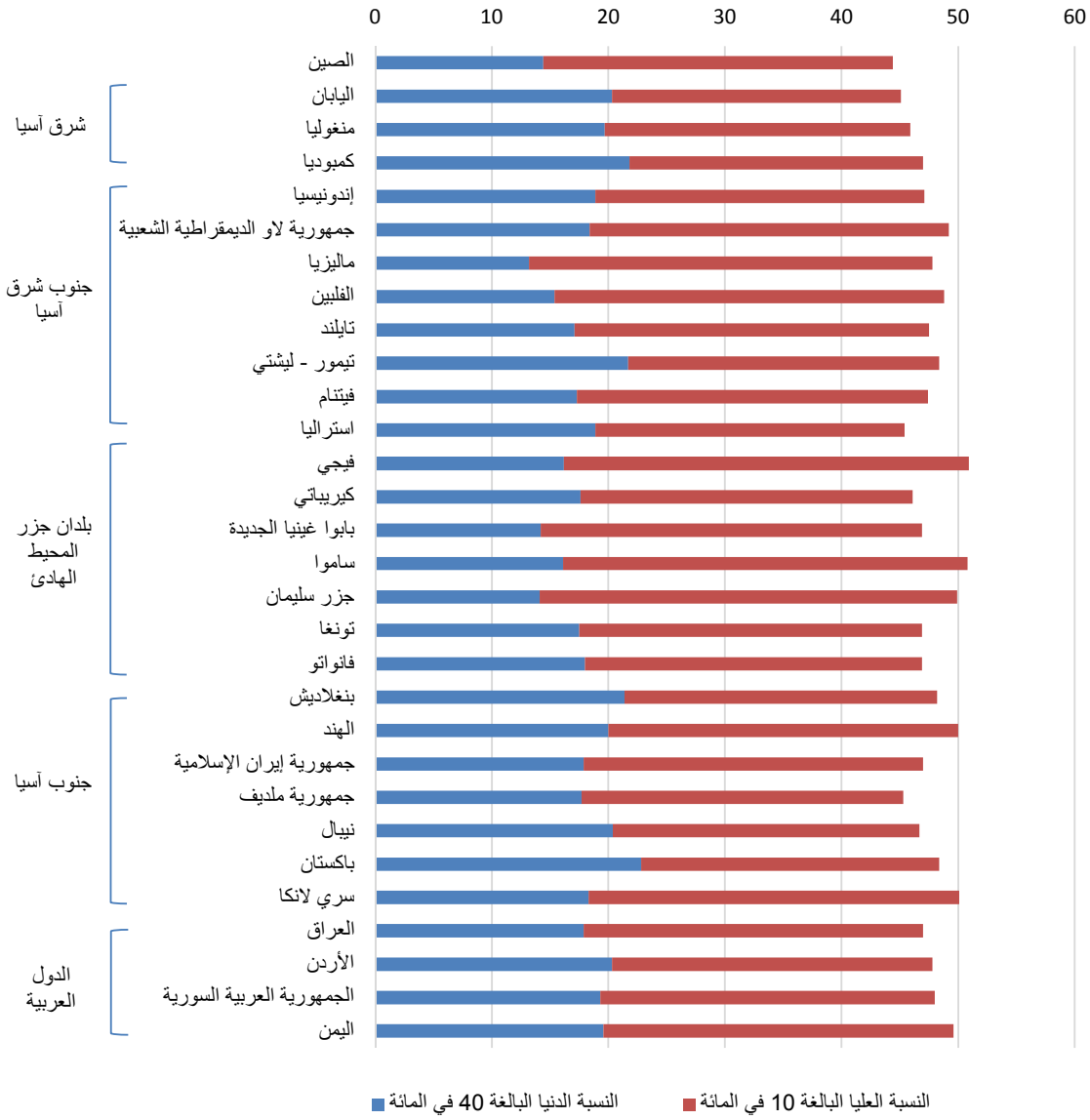

المصدر: World Bank Development Research Group, PovcalNet database

وقد أكدت بيانات الاتجاهات المتاحة فيما يخص بعض البلدان، تفاقم اتساع الثغرة في الدخل. وعلى سبيل المثال، شهدت الصين أكبر زيادة (نحو ١٠,٥ نقاط بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠) في معدل تشتت النسبة العشرية[٧]، تليها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢,٨ نقطة) وإندونيسيا (٢,٥ نقطة). ومع ذلك، فإن بعض البلدان، لا سيما كمبوديا وتايلند، أحرزت تقدماً فيما يتعلق بتضييق الثغرة في الدخل.[٨]

[٧] معدل تشتت النسبة العشرية معرّف على أنه إنفاق (أو دخل) أغنى ١٠ في المائة مقسوماً على إنفاق أفقر ١٠ في المائة من السكان.

[٨] انظر: ILO: *Asia-Pacific labour market update* (Bangkok, February 2015), p. 5–6.

إن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء هي مسألة مثيرة للقلق ليس فقط لأن المساواة تشكل بعداً مهماً للعمل اللائق، بل أيضاً بسبب "تزايد الأدلة والاعتراف بالآثار القوية والمضرة لانعدام المساواة على النمو الاقتصادي والحد من الفقر والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة اجتماعياً".[٩] وقد أشارت تقديرات تمرين محاكاة أجراه مصرف التنمية الآسيوي إلى أي مدى يعيق تزايد انعدام المساواة تحقيق الحد من الفقر. ولو أن مستوى انعدام المساواة لم يتزايد في الهند على سبيل المثال، لانخفض معدل عدد الفقراء (على أساس أن خط الفقر هو ١,٢٥ دولاراً في اليوم) إلى ٢٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، بدلاً من النسبة الفعلية البالغة ٣٢,٧ في المائة، ولتراجعت نسبة الفقر المدقع في الصين إلى ٤,٩ في المائة عوضاً عن النسبة الفعلية البالغة ١٣,١ في المائة، بينما كان سيتضاءل معدل الفقر في إندونيسيا إلى ٦,١ في المائة بدلاً من النسبة الفعلية البالغة ١٦,٣ في المائة.[١٠] ومن حيث الأرقام المطلقة، لو أن مستوى انعدام المساواة لم يتزايد لكان تحقق انتشال ١٢٨ مليون شخص إضافي من الفقر في الصين و٢٤ مليون شخص في الهند و٣٧ مليون شخص في إندونيسيا.[١١]

اضطرابات اجتماعية متنامية

أدى تباطؤ وتيرة التقدم الاجتماعي وتزايد حالات انعدام المساواة إلى زعزعة الثقة في الحكومة، وهو ما فاقم خطر الاضطراب الاجتماعي. وشهد مستوى الثقة في الحكومة تدنياً سريعاً، لا في الدول العربية وحدها بل أيضاً في معظم الأجزاء الأخرى في آسيا - المحيط الهادئ.[١٢] وتزايد الاضطراب الاجتماعي (مقيساً كنسبة مئوية من جميع الأحداث)، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية وتحديداً في الدول العربية وجنوب آسيا.[١٣]

وكثيراً ما تشكل الهوة المتعاظمة بين الأغنياء والفقراء عاملاً في ارتفاع مستويات الجريمة والاضطراب الاجتماعي، ذلك أنها تُضعضع الثقة وتُضعف روابط التضامن. وتُعتبر الاضطرابات الاجتماعية المتنامية، وهي مصدر قلق بالغ، حادة على وجه الخصوص في البلدان التي ترتفع فيها معدلات بطالة الشبان. كما تدل على أن الفقراء والمحرومين يطالبون أكثر فأكثر بالحصول على حقوقهم والتعبير عن رأيهم والاستفادة من الخدمات والإعانات الاجتماعية.

المساواة بين الجنسين "برنامج غير مكتمل"[١٤]

سلم الإقليم بضرورة ضمان أن يتمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق والموارد والفرص وأوجه الحماية. ومع ذلك، لا يزال انعدام المساواة بين الجنسين قضية تثير بالغ القلق. ويظهر مؤشر الفجوة القائمة بين الجنسين (الجدول ١)، الذي اعتُمد لأول مرة في المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٦، الطريقة التي كانت تلجأ إليها البلدان من حيث سد الفجوة بين النساء والرجال في أربع فئات رئيسية، هي: (أ) المشاركة والفرص الاقتصادية؛ (ب) التحصيل التعليمي؛ (ج) الصحة والبقاء؛ (د) التمكين السياسي. ويتراوح المؤشر بين ١ (المساواة) وصفر (انعدام المساواة). وفي عام ٢٠٠٦، لم تتمكن سوى ست بلدان من أصل ٢٠ بلداً في الإقليم تتوافر بشأنها بيانات من سد ما لا يقل عن ثلثي الفجوة القائمة بين النساء والرجال. وبحلول عام ٢٠١٥، ارتفع العدد إلى ١٨ من أصل ٣٣ بلداً. ولم تُصنف أي دولة من الدول العربية ضمن هذه البلدان. والواقع أن اليمن والجمهورية العربية السورية، إلى جانب باكستان، احتلت أسفل درجات سلم التصنيفات العالمية. وأحرزت بعض البلدان، بما فيها سنغافورة وبنغلاديش والهند ونيبال والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تقدماً يُعتد به في سد الفجوة بين الجنسين، بصرف النظر عن نقطة الانطلاق ومستوى الدخل. غير أن التغيير اتسم بالبطء في بلدان أخرى (كما هو الحال في ماليزيا)، بل ربما حصل فيها تدهور في هذا المجال (لا سيما في سري لانكا).

---

[٩] انظر:
United Nations: *Inequality matters: Report of the world social situation 2013* (New York, UN Department of Economic and Social Affairs [DESA], 2013), p. 21.

[١٠] انظر: ADB: *Asian development outlook 2012: Confronting rising inequality in Asia* (Philippines, 2012), p. 41.

[١١] انظر:
UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP): *Confronting inequalities in Asia and the Pacific: The role of social protection*, working paper (Bangkok, 2014).

[١٢] مكتب العمل الدولي: *لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: اتجاهات عام ٢٠١٥* (جنيف، ٢٠١٥)، الصفحتان ٢٩ و٣٠.

[١٣] المرجع نفسه، الأرقام واردة في الملحق الإحصائي، الصفحات ٧٨-٨٧.

[١٤] انظر: ADB: *Asian development outlook 2015 update: Enabling women, energizing Asia* (Philippines, 2015).

الجدول ١: مؤشر الفجوة بين الجنسين

الأقاليم الفرعية والبلدان	الفجوات بين الجنسين					
	٢٠٠٦		٢٠١١		٢٠١٥	
	التصنيف*	النتيجة	التنصيف	النتيجة	التصنيف	النتيجة
شرق آسيا						
اليابان	79	0.64	98	0.65	101	0.67
جمهورية كوريا	92	0.62	107	0.63	115	0.65
الصين			61	0.69	91	0.68
منغوليا			36	0.71	56	0.71
جنوب شرق آسيا						
بروني دار السلام			76	0.68	88	0.68
سنغافورة	65	0.66	57	0.69	54	0.71
كمبوديا	89	0.63	102	0.65	109	0.66
إندونيسيا	68	0.65	90	0.66	92	0.68
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية					52	0.71
ماليزيا	72	0.65	97	0.65	111	0.66
الفلبين	6	0.75	8	0.77	7	0.79
تايلند	40	0.68	60	0.69	60	0.71
فيتنام			79	0.67	83	0.69
بلدان جزر المحيط الهادئ						
أستراليا	15	0.72	23	0.73	36	0.73
نيوزيلندا	7	0.75	6	0.78	10	0.78
فيجي			109	0.63	121	0.65
جنوب آسيا						
بنغلاديش	91	0.63	69	0.68	64	0.70
الهند	98	0.60	113	0.62	108	0.66
جمهورية إيران الإسلامية	108	0.58	125	0.59	141	0.58
جمهورية ملديف					113	0.65
نيبال	111	0.55	126	0.59	110	0.66
باكستان	112	0.54	133	0.56	144	0.56
سري لانكا	13	0.72	31	0.72	84	0.69
الدول العربية						
البحرين			110	0.62	123	0.64
الكويت			105	0.63	117	0.65
عُمان			127	0.59	135	0.60
قطر			111	0.62	122	0.65
المملكة العربية السعودية	114	0.52	131	0.58	134	0.61
الإمارات العربية المتحدة	101	0.59	103	0.65	119	0.65
الأردن	93	0.61	117	0.61	140	0.59
لبنان			118	0.61	138	0.60
الجمهورية العربية السورية			124	0.59	143	0.57
اليمن	115	0.46	135	0.49	145	0.48

المصدر: World Economic Forum (WEF): *Global gender gap report, 2006, 2015* (Geneva).

* تصنيف عام ٢٠٠٦ من أصل ١١٥ بلداً؛ تصنيف عام ٢٠١١ من أصل ١٣٥ بلداً؛ تصنيف عام ٢٠١٥ من أصل ١٤٥ بلداً. وأعلى نتيجة ممكنة هي ١ (المساواة) وأدنى نتيجة ممكنة هي صفر (انعدام المساواة).

ويشمل مؤشر الفجوة القائمة بين الجنسين أربعة مؤشرات فرعية، لذا من المهم دراسة التغييرات في كل بعد من الأبعاد.[١٥] وبشكل عام، أصبحت بلدان الإقليم أقرب إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في: (أ) الصحة والبقاء، يليها (ب) التحصيل التعليمي و(ج) المشاركة والفرص الاقتصادية و(د) التمكين السياسي. وسدت العديد من البلدان الفجوة القائمة بين الجنسين بالكامل، أو على نحو شبه كامل، في الصحة والبقاء وكذلك في التحصيل التعليمي. غير أن معدلات مشاركة المرأة وفرصها في المجال الاقتصادي بلغت ٧٠ في المائة على الأقل من معدلات الرجال في تسعة بلدان فقط من أصل ٣٣ بلداً، في حين بلغت هذه المعدلات أقل من ٤٠ في المائة من معدلات الرجال في سبعة بلدان (الهند وجمهورية إيران الإسلامية والأردن وباكستان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية واليمن). وكان الأداء مخيباً للآمال بصفة خاصة من حيث تعزيز تمكين المرأة سياسياً. وسدت سبعة بلدان في آسيا - المحيط الهادئ (بروني دار السلام وفيجي وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية ملديف وماليزيا ومنغوليا وتايلند) أقل من ١٠ في المائة من الفجوة القائمة بين الجنسين في المجال السياسي. والإمارات العربية المتحدة هي البلد الوحيد من بين الدول العربية، التي سدت أكثر من ١٠ في المائة من الفجوة القائمة بين الجنسين في المجال السياسي.

أداء الإقليم لم يكن جيداً في تحقيق الغاية ١- باء من غايات الأهداف الإنمائية للألفية: لم يواكب نمو الوظائف النمو الاقتصادي

أخفقت معدلات استحداث العمالة في الإقليم في مواكبة سجل النمو الاقتصادي.[١٦] ويبين الشكل ٦ اتجاه النمو غير المولد للوظائف في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية وفي مختلف الأقاليم الفرعية. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد، بمعدل سنوي بلغ ٥,٩ في المائة في المتوسط، في حين نمت العمالة بمعدل ١ في المائة فقط سنوياً. وكان مستوى مرونة العمالة في الإقليم، وهو ما يوفر مقياساً رقمياً لكيفية تغير نمو العمالة تبعاً لنمو الإنتاج، أدنى من المستوى العالمي في النصفين الأول والثاني من العقد على السواء، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وكان أداء الدول العربية جيداً من حيث استحداث الوظائف المتصلة بالنمو الاقتصادي، تليها بلدان جزر المحيط الهادئ، بينما انخفض معدل نمو الوظائف في شرق آسيا انخفاضاً مخيباً للآمال. أما في جنوب شرق آسيا، فبالرغم من أن العمالة نمت بمتوسط سنوي قدره ١,٤ في المائة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، فقد انخفض مستوى مرونتها انخفاضاً حاداً بين النصفين الأول والثاني من العقد. وتأثرت عملية توسيع نطاق العمالة في جنوب آسيا تأثراً شديداً بالأزمة، وإن كانت قد انتعشت بعد ذلك، بحيث زاد مستوى المرونة من ٠,١٠ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ إلى ٠,٣١ بالنسبة إلى الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. ومع ذلك، فقد سُجل قسم كبير من نمو العمالة في العمالة المستضعفة وغير المنظمة[١٧]، وظل فقر العاملين يشكل قضية مهمة. وشكلت العمالة المستضعفة في جنوب آسيا قرابة ثلاثة أرباع مجموع العمالة في عام ٢٠١٥، ولا يزال فقر العاملين (الذين يكسبون أقل من ١,٩٠ دولاراً في اليوم) يمثل ١٨ في المائة مقابل أقل من ١١ في المائة في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية.

وينبغي النظر أيضاً إلى الاتجاه السائد في جنوب آسيا من حيث علاقته بالتراجع الكبير في نسبة العمالة إلى السكان ومعدل مشاركة القوى العاملة على السواء، بأكثر من ٤ نقاط مئوية على امتداد عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق. كما أن نسبة العمالة إلى السكان لم تعد إلى المستويات السابقة للأزمة في آسيا - المحيط الهادئ، حيث بلغت ٦١,٠ في عام ٢٠١٥ مقابل ٦٣,١ في عام ٢٠٠٦. وتجلى هذا الاتجاه النزولي أيضاً في معدل مشاركة القوى العاملة. والدول العربية هي الوحيدة التي تمكنت من تحسين معدل مشاركة القوى العاملة ونسبة العمالة إلى السكان على السواء. كما تمكن جنوب شرق آسيا من تحقيق زيادة طفيفة في نسبة السكان العاملين الذين يزاولون عملاً، وإن ظل معدل مشاركة القوى العاملة دون تغيير يذكر (الشكلان ٧-١ و٧-٢).

---

[١٥] انظر الجدول ألف ٦ الوارد في الملحق الإحصائي أدناه.

[١٦] بالطبع، إن نمو العمالة يرتبط لا بالنمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً بالديناميات السكانية من حيث حجم القوى العاملة في الإقليم. انظر القسم ٤-٢ من هذا التقرير.

[١٧] مكتب العمل الدولي: *لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: اتجاهات عام ٢٠١٥* (جنيف، ٢٠١٥)، الصفحة ٤٩.

الشكل ٦: متوسط معدلات النمو السنوي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي ومرونة العمالة، ٢٠٠٦-٢٠١٥

الشكل ٦-١: معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي في العالم (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

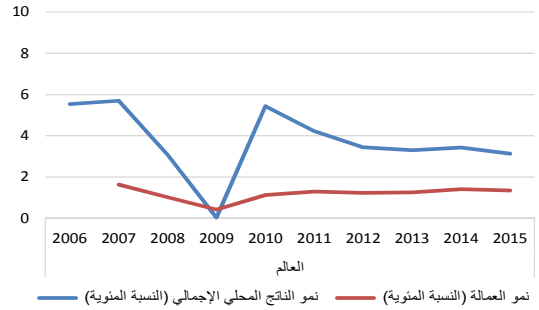

الشكل ٦-٢: معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

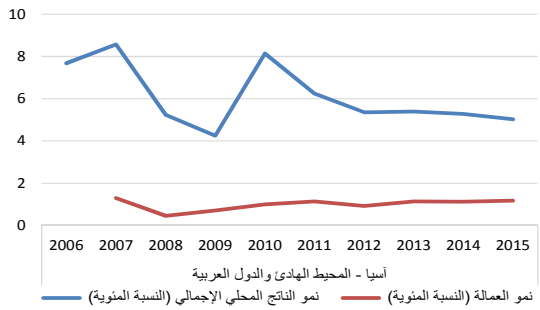

الشكل ٦-٣: معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي في آسيا - المحيط الهادئ (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

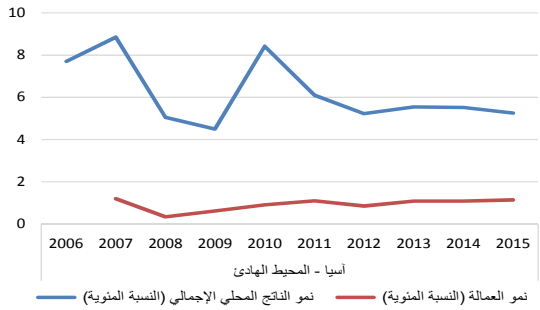

الشكل ٦-٤: معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

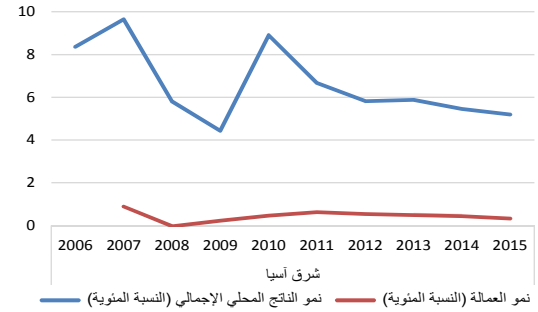

الشكل ٦-٥ معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي في جنوب شرق آسيا (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

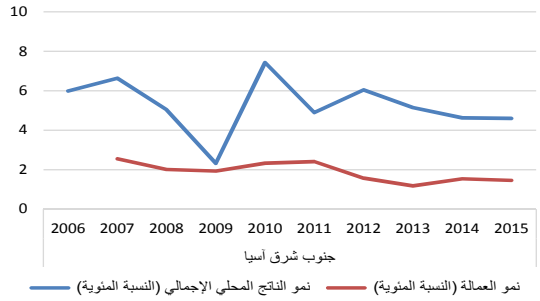

الشكل ٦-٦: معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المجلي الإجمالي في بلدان جزر المحيط الهادئ (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

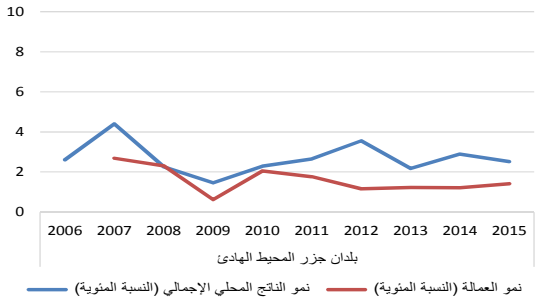

الشكل ٦-٧: معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المجلي الإجمالي في جنوب آسيا (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

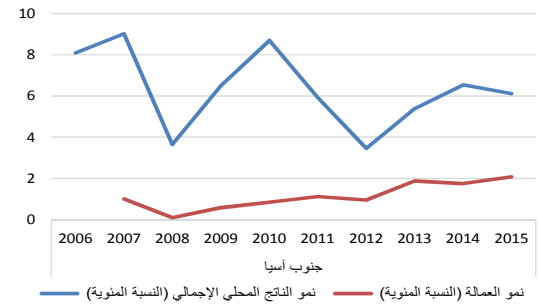

الشكل ٦-٨: معدل النمو السنوي للعمالة والناتج المجلي الإجمالي في الدول العربية (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٥

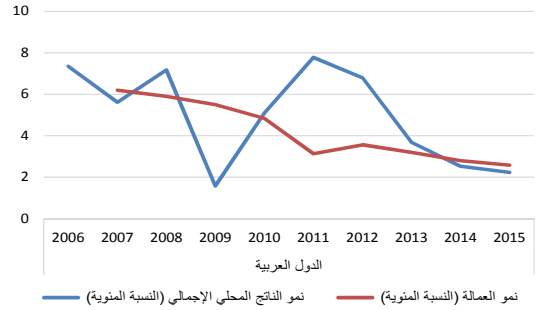

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى
IMF: World Economic Outlook Database (April 2016). و ILO: Trends econometric models (November 2015).

الشكل ٧-١: معدلات العمالة إلى السكان حسب الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

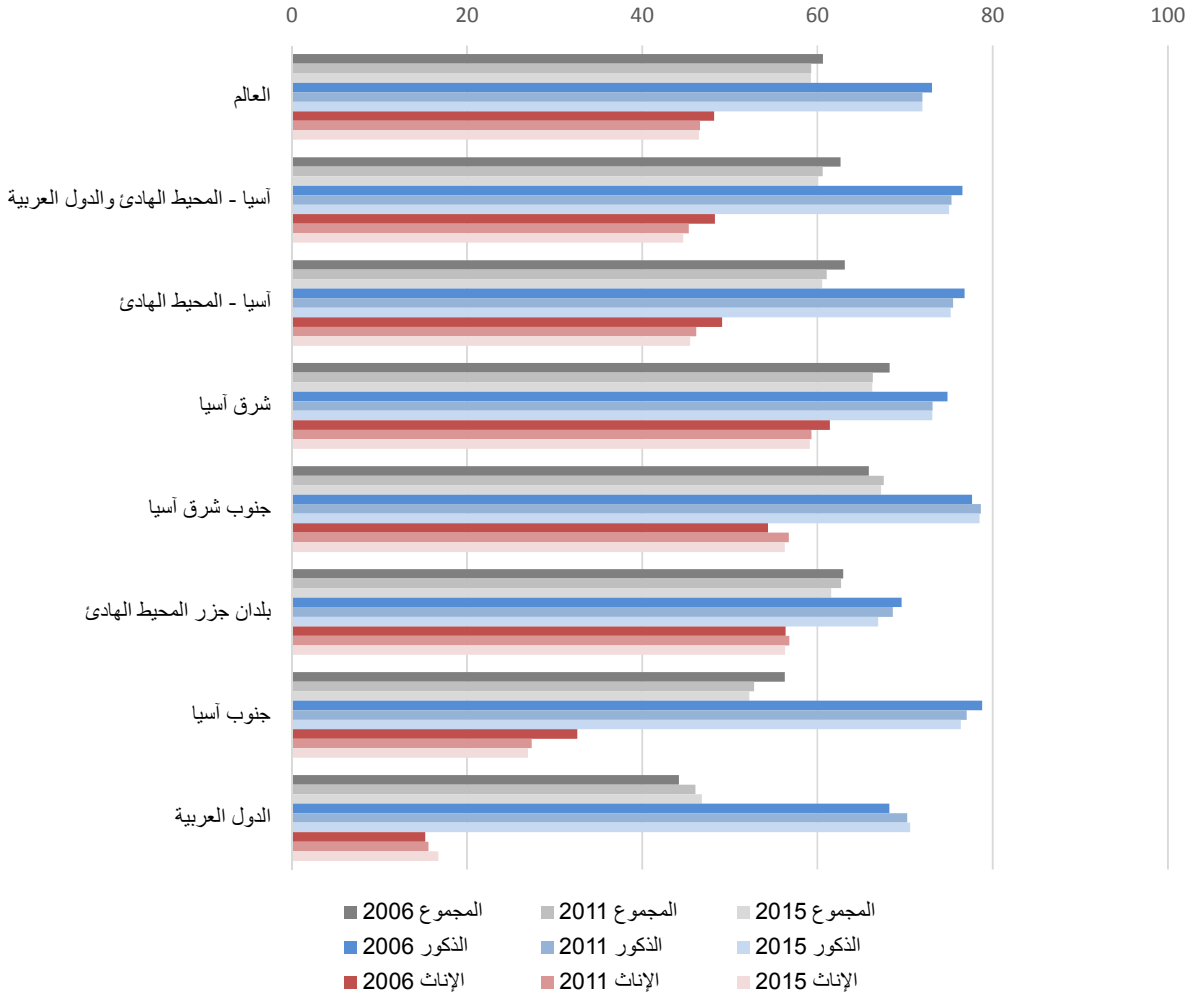

المصدر: ILO: Trends econometric models (November, 2015).

الشكل ٧-٢: معدلات مشاركة القوى العاملة حسب الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

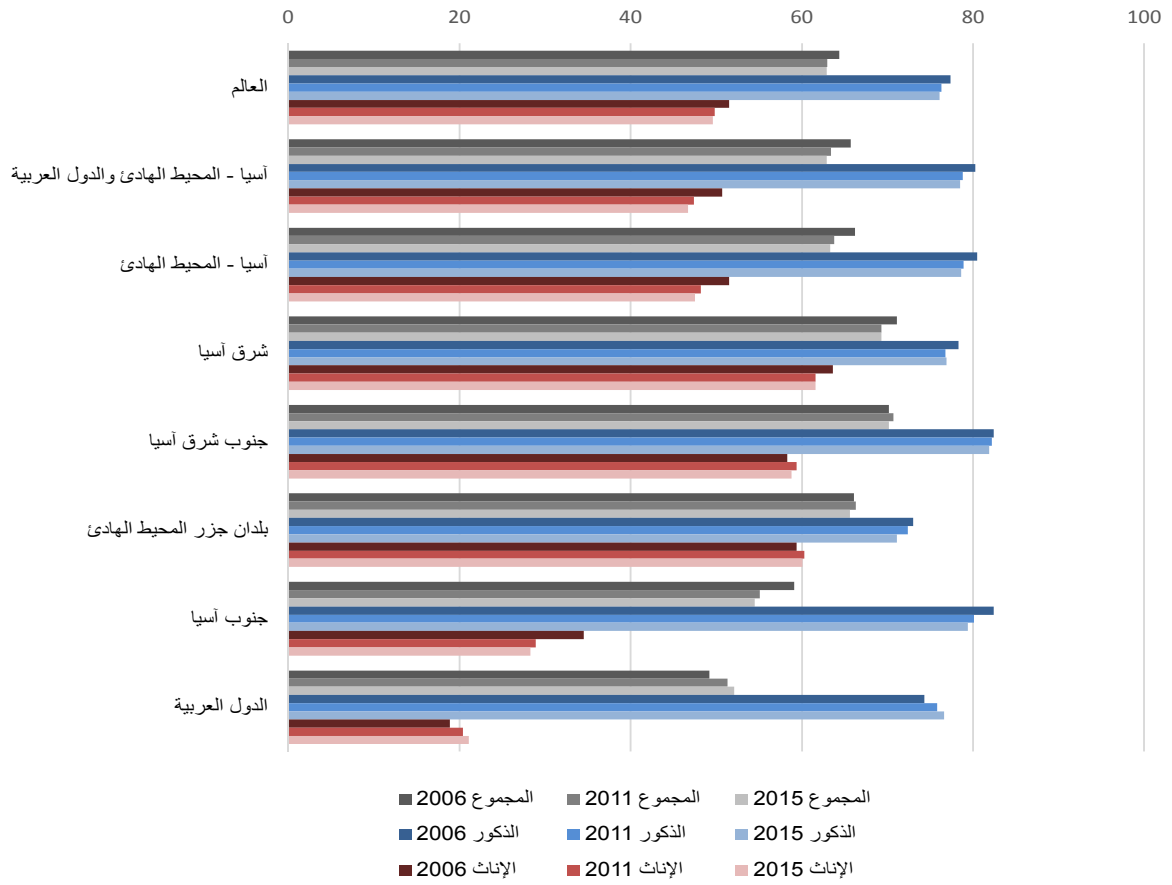

المصدر: ILO: Trends econometric models (November, 2015).

معدلات البطالة سجلت قفزة

ظلت معدلات البطالة على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي متدنية نسبياً، إذ بلغت أقل من ٥ في المائة ما عدا في بلدان جزر المحيط الهادئ حيث تراوحت بين ٥ و٦ في المائة وفي الدول العربية التي لم تنفك تسجل باستمرار المعدلات الأعلى، حيث تجاوزت ١٠ في المائة (الشكل ٨). وارتفع العدد الإجمالي للعاطلين بالنسبة إلى الإقليم برمته من ٨٧ مليون عاطل في عام ٢٠٠٦ إلى ٩٠ مليون عاطل في عام ٢٠١٥. وحدث الجانب الأكبر من هذه الزيادة في شرق آسيا، الذي شهد زيادة في عدد العاطلين قدرها ٦ ملايين عاطل على امتداد العقد، من ٣٥ مليون عاطل إلى ٤١ مليون عاطل. كما ازداد عدد العاطلين في الدول العربية، ليرتفع من ٣,٧ مليون عاطل إلى ٥,٤ مليون عاطل، وفي بلدان جزر المحيط الهادئ من ٠,٨ مليون عاطل إلى ١,٢ مليون عاطل. وشهد جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا انخفاضاً في أعداد العاطلين.

والواقع أن معدلات البطالة سجلت زيادة سنوية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ في ثمانية اقتصادات من أصل ١٤ اقتصاداً أتيحت بشأنها تقديرات لعام ٢٠١٥.[١٨] غير أن بيانات البطالة لا تزال في كثير من الأحيان غير قادرة على تجسيد الوقائع في البلدان النامية – الواقع أن معظم الفقراء لا يمكنهم تحمل مغبة عدم العمل، ولا بد من النظر في حجم البطالة الجزئية والعمالة المستضعفة والعمالة غير المنظمة (تُبحث أدناه) عند تقييم التحديات الإقليمية المتعلقة بالوظائف. ومن المهم النظر ليس في كمية الوظائف فحسب، إنما كذلك في نوعيتها.

---

[١٨] أستراليا وإندونيسيا ونيوزيلندا وسنغافورة وجمهورية كوريا وماليزيا وفيتنام وماكاو (الصين). انظر:
ILO: *Asia-Pacific labour market update* (Bangkok, October 2015), figure 2, p. 3 .

ومختلف المؤشرات مجتمعة تشير بوضوح إلى أن الأداء الباهت للإقليم في مجال استحداث الوظائف اللائقة أدى إلى إهدار الإمكانات البشرية وما يترتب على ذلك من كبح للإمكانات الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

الشكل ٨: البطالة الإجمالية وكنسبة مئوية من القوى العاملة، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

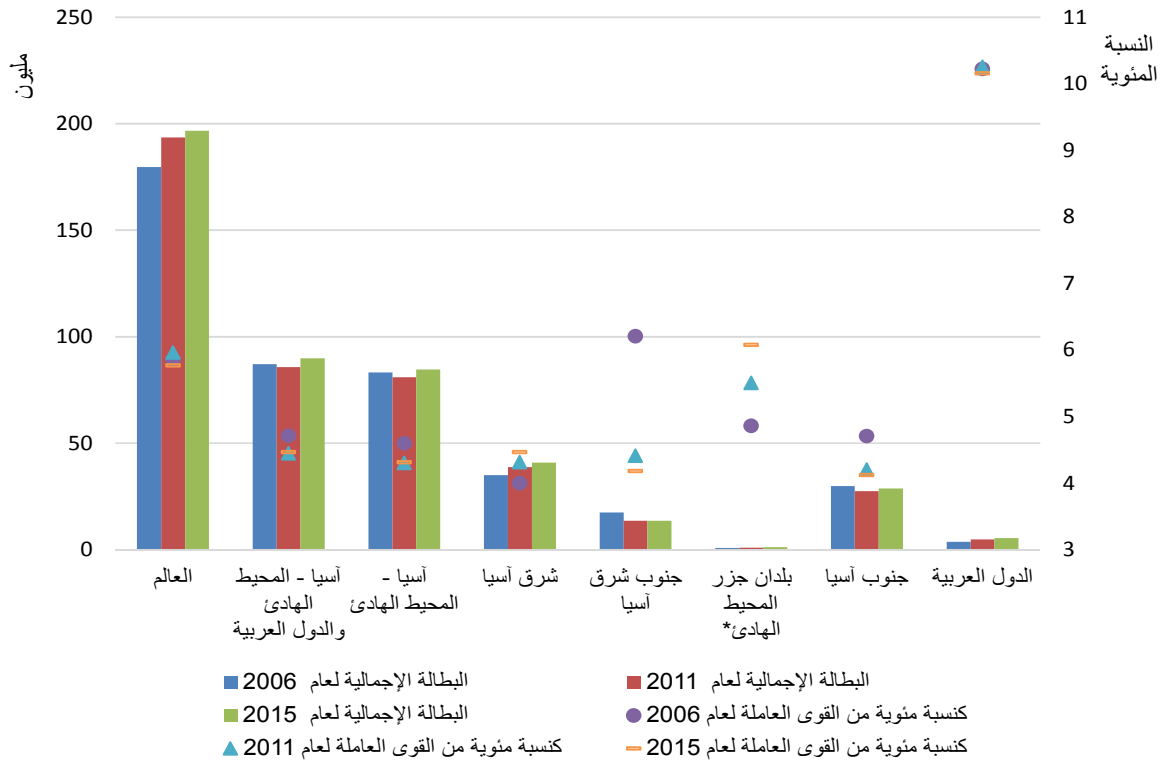

المصدر: ILO: Trends econometric models (November, 2015).

* إن أعداد البطالة الإجمالية في بلدان جزر المحيط الهادئ من الصغر بحيث لا يمكن مقارنتها مع أعداد البطالة في المناطق الأخرى. انظر الجدول ألف ١٠ الوارد في الملحق الإحصائي.

الشكل ٩: معدلات بطالة الشباب حسب الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١٥

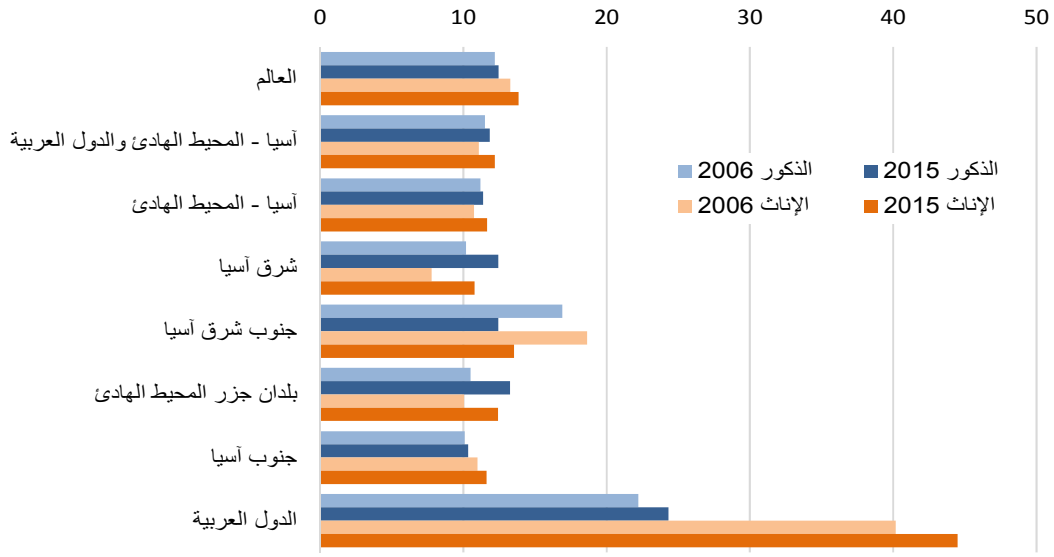

المصدر: ILO: Trends econometric models (November, 2015).

الشباب يتحملون العبء الأكبر

تتجلى أبرز علامة على النقص في الأداء خلال عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق في أزمة عمالة الشباب. والشبان والشابات، الذين يمثلون خمس السكان في سن العمل في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية (وثلث السكان في سن العمل أو أكثر في بعض البلدان، لا سيما في الدول العربية)، قد تخلفوا عن ركب التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم. ولم يكن العيش في سوق عمل عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق أمراً سهلاً على الشباب. وقد أشارت جميع المؤشرات الإحصائية ذات الصلة إلى الوضع السيء والكئيب الذي كان يعيشه الشبان، وبشكل أكبر الشابات، في سعيهم إلى إيجاد وظائف لائقة:

> أدت أزمة الوظائف العالمية إلى مفاقمة استضعاف الشباب من حيث: "١" ارتفاع معدلات البطالة، "٢" تدني الوظائف الجيدة بالنسبة إلى من يجدون عملاً، "٣" زيادة درجات التفاوت في سوق العمل في صفوف فئات الشباب المختلفة، "٤" طول فترات الانتقال من المدرسة إلى العمل وقلة أمنها، "٥" تزايد "انسلاخ" الشباب عن سوق العمل.[١٩]

وباستثناء جنوب شرق آسيا، كان معدل بطالة الشباب أعلى في نهاية عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق مقارنة مع ما كان عليه في بدايته (الشكل ٩). وفي عام ٢٠١٥، تجاوز هذا المعدل الذي بلغ ١١,٥ في المائة في الإقليم ككل، المعدل العام للبطالة بما يعادل ٢,٦ مرة، مرتفعاً من ٢,٤ مرة المسجلة في بداية العقد. وشكل الشبان والشابات ٤٠ في المائة من مجموع العاطلين في الإقليم. وكانت هناك أوجه تفاوت كبيرة ومرتبطة بنوع الجنس داخل الإقليم. وبلغ معدل بطالة الشباب أعلى مستوياته في الدول العربية التي بلغ فيها عدد العاطلين عن العمل ٢٨,٦ في المائة من القوى العاملة الشابة وفاق معدل بطالة الشباب فيها مقدار ٣,٨ مرات معدل العاملين البالغين.[٢٠] ووصل هذا المعدل إلى أدنى مستوياته في جنوب آسيا حيث بلغ نسبة ١٠,٧ في المائة. وفي جنوب آسيا، اتسمت مشكلة بطالة الشباب بالخطورة البالغة في سري لانكا التي ارتفع فيها معدلها إلى ٢١,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة مع ١٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، وبات الاتجاه أشد خطورة بالنسبة إلى الشابات الباحثات عن عمل، اللائي بلغ معدل بطالتهن ٢٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي جنوب شرق آسيا، عرف معدل بطالة الشباب في إندونيسيا ارتفاعاً شديداً في عام ٢٠١٥، حيث بلغ ١٨,٣ في المائة، أي بزيادة تقدر بنحو ١,٢ نقطة مئوية خلال العام السابق، وشكلت النساء قرابة ثلاثة أخماس الشباب العاطلين الإضافيين البالغ عددهم ٢٦٠ ٠٠٠ شاب عاطل عن العمل.[٢١] وفي بلدان جزر المحيط الهادئ، شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً على امتداد العقد، واتسمت بالخطورة الشديدة بالنسبة إلى الشبان في المناطق الحضرية.[٢٢]

ولمعرفة مدى النجاح الذي تحقق من حيث التصدي لتحدي عمالة الشباب، ينبغي ألا يقتصر التقييم على البطالة. وقد تراجع معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة تراجعاً كبيراً على امتداد العقد. فمن جهة، شكل ذلك مؤشراً إيجابياً، إذ عكس زيادة مستمرة في معدل الالتحاق بالمدارس في صفوف الذكور والإناث على السواء، لا سيما على مستوى التعليم العالي. ومن جهة أخرى، أدى ذلك إلى إبراز عدم القدرة على توفير وظائف لائقة للشباب الذي بات يشعر أكثر فأكثر بالإحباط وآثر البقاء خارج سوق العمل كلية. ومن الجوانب البارزة لارتفاع معدل بطالة الشباب في الدول العربية أنه حدث في سياق انخفاض كبير لمعدلات مشاركة القوى العاملة، لا سيما في صفوف الشابات. وبلغت مشاركة الشباب في القوى العاملة في الدول العربية ٣٠,٣ في المائة فقط، مقارنة مع المعدل العالمي الذي بلغ ٤٨,٥ في المائة ومعدل ٥٩,٨ في المائة بالنسبة إلى شرق آسيا و٥٢,٣ في المائة بالنسبة إلى جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ و٤١ في المائة بالنسبة إلى جنوب آسيا.[٢٣] وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الشباب العربي كانوا غير قادرين على إيجاد وظائف، بالرغم من أن العدد الإجمالي للشباب النشطين كان محدوداً نسبياً.

---

[١٩] انظر:
S. Elder and S. Kring: *Young and female – a double strike? Gender analysis of school-to-work transition surveys in 32 developing economies* (Geneva, ILO, 2016), p. i.

[٢٠] انظر:
ILO: *The twin challenges of child labour and youth employment in the Arab States: An overview* (Beirut, ILO Regional Office for Arab States and Understanding Children's Work Programme, 2014), p. 24.

[٢١] انظر:
ILO: *Asia-Pacific labour market update* (Bangkok, October 2015), p. 2–3. The *Update* is based on quarterly or monthly youth unemployment rates for countries, however, which vary slightly from yearly rates.

[٢٢] في بابوا غينيا الجديدة، بلغ معدل بطالة الشباب ٦ في المائة ككل، غير أنه بلغ معدلاً مثيراً للجزع قدره ١٨,١ في المائة بالنسبة إلى الشبان في المناطق الحضرية. وعلى غرار ذلك، شكل الشبان في ساموا أكثر من ثلث مجموع السكان العاطلين، وشكلت الشابات قرابة الخمس. وفي جزر مارشال، بلغت بطالة الشباب ١١ في المائة، حيث سُجلت معدلات أعلى بالنسبة إلى الشبان (١٢,٢ في المائة) مقارنة مع الشابات (٨,٧ في المائة). انظر: ILO: Asia-Pacific labour market update (Bangkok, ILO ROAP, April 2013), p. 3.

[٢٣] انظر: *Twin challenges* (ILO, 2014)، المرجع السابق، الشكل ٩، الصفحة ٢٥.

ونظراً إلى انخفاض معدلات مشاركة الشباب في القوى العمالة، ارتفعت معدلات الشباب غير النشطين. ويزداد استخدام نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب كمؤشر لتسليط الضوء على مجموعة واسعة من أوجه الاستضعاف في صفوف الشبان والشابات، بما في ذلك البطالة والانقطاع المبكر عن الدراسة والإحباط في سوق العمل. واعتُمد معدل غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب كمؤشر فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[٢٤] ويبين الشكل ١٠ أن نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، بلغت ٥٦ في المائة في جمهورية ملديف و٤٨ في المائة في اليمن و٤٠ في المائة في بنغلاديش، في حين أن ما لا يقل عن ربع الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة هم غير ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في الهند وإندونيسيا والأردن والفلبين. ومع ذلك، لم يبلغ معدل غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في ماليزيا ومنغوليا وسري لانكا، سوى قرابة ١ في المائة. وفي جميع البلدان التي توفرت البيانات بشأنها، كانت نسبة الشابات غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب أعلى بكثير من نسبة الذكور. وفي جمهورية ملديف على سبيل المثال، بلغت نسبة الإناث غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب ٧٧ في المائة مقابل ٣٣ في المائة بالنسبة للذكور. وفي بنغلاديش، بلغت معدلات غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب ٦٢ في المائة بالنسبة إلى الإناث و١٤ في المائة بالنسبة إلى الذكور. وفي اليمن، مثل معدل الإناث قرابة ثلاثة أضعاف معدل الذكور.

وكان من المتعذر بالنسبة إلى العديد من الشباب البقاء عاطلين أو الاستمرار في النظام التعليمي. ولم يكن أمام الشباب الذين لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي وليست لهم أسر تعيلهم أو الشباب المعيلين لأسرهم، من خيار سوى اللجوء إلى أي مصدر متاح للرزق، لا سيما أنواع العمالة المستضعفة وغير المنظمة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن فقر العاملين في صفوف العمال الشباب كان أعلى بنسبة تراوحت بين ٤ و٥ نقاط مئوية منه بالنسبة إلى العمال البالغين.[٢٥] كما اضطر الكثير من الشباب إلى القيام ببعض التنازلات وقبول أشكال من العمل أقل شأناً مما يتفق وتحصيلهم العلمي – ويمثل هذا التفاوت بين التعليم والعمالة هدراً واضحاً للموارد البشرية.

الشكل ١٠: نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب حسب الجنس (النسبة المئوية)، السنوات الأخيرة المتاحة

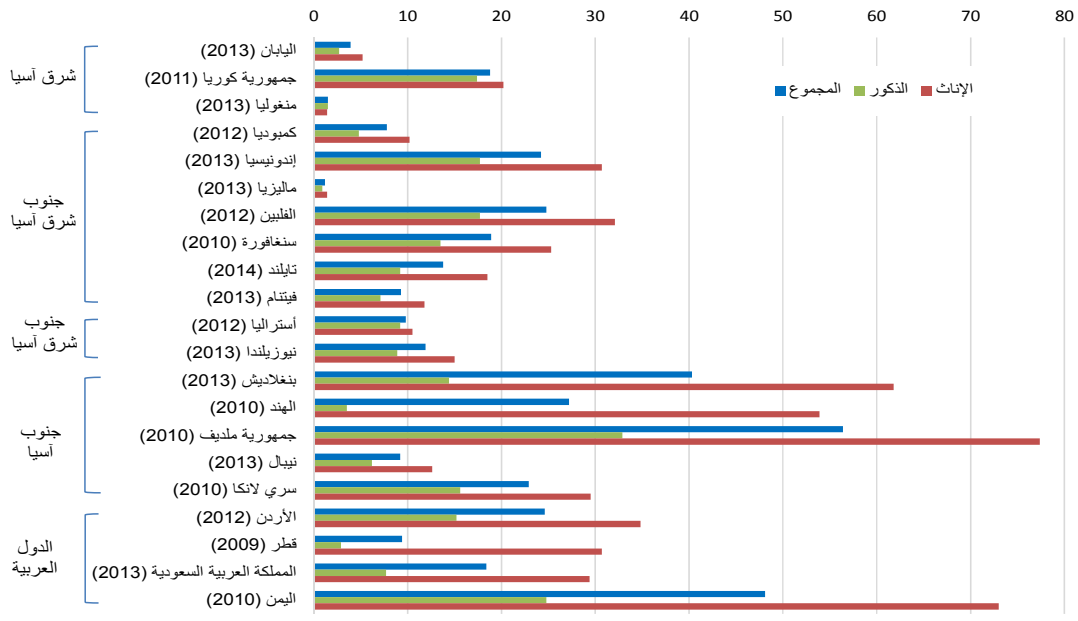

المصدر: Key Indicators of the Labour Market, 2015, KILM10C.

---

[٢٤] الغاية ٨-٦ من أهداف التنمية المستدامة: "الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠". وتندرج هذه الغاية في إطار هدف التنمية المستدامة رقم ٨، الذي يهدف إلى "تعزيز نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام وعمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع".

[٢٥] انظر:
ILO: *Global employment trends for youth scaling up investments in decent jobs for youth* (Geneva, 2015), figure 3.15, p. 49.

الفجوة بين الجنسين لا تزال سحيقة بشكل فاضح

لم يُلب عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق الهدف الإنمائي للألفية القاضي بتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل. والمعدلات العليا للإناث غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب تعني أن احتمالات عدم مشاركة الشابات في القوى العاملة أعلى من احتمالات عدم مشاركة الشبان. وبالرغم من أن الفجوات القائمة بين الجنسين في التعليم تضاءلت بصورة كبيرة، وأن الشابات يحققن في كثير من الحالات، نتائج أفضل من الشبان في المدرسة، لا تزال الشابات تواجهن صعوبات أكبر عند الانتقال من المدرسة إلى وظائف مستقرة ولائقة. وقد خلصت الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال من المدرسة إلى العمل إلى ما يلي:

> كثيراً ما ترتبط عمليات الانتقال الناجحة بقضايا الجنسين. وثمة ثغرات خطيرة في معدلات المشاركة ونتائج عمليات الانتقال بين الشابات والشبان. وفي العديد من البلدان، تظل الشابات أكثر احتمالاً لأن يكنّ غير نشطات اقتصادياً وغير ملتحقات بالمدرسة.[٢٦] ... ونتيجة لتزايد عدد الشباب الملتحقين بالمدارس والمواصلين للدراسة لفترات طويلة، هناك اتجاه طويل الأمد نحو تناقص معدلات المشاركة في القوى العاملة بالنسبة إلى الجنسين معاً. ومع ذلك، فقد ظل معدل مشاركة الشبان في القوى العاملة أعلى من معدل الشابات بنسبة ١٦ نقطة مئوية في عام ٢٠١٤. وتؤدي الوالدية إلى تعميق هذه الفجوة، إذ تدفع بالشبان إلى الالتحاق بالعمل وبالشابات إلى الخروج من العمل. كما تظل الفجوات القائمة بين الجنسين ماثلة للعيان من خلال معدلات البطالة ومعدلات السمة غير المنظمة ومستويات نقص استخدام اليد العاملة. والأسباب الكامنة وراء ضعف نتائج عمالة الشابات متعددة ولكنها تشمل بالتأكيد الزواج المبكر وأدوار الجنسين، التي تُسند إلى الإناث المزيد من أعباء العمل غير مدفوع الأجر والوصول المحدود إلى الموارد الإنتاجية واستمرار الفصل المهني والأجور المتدنية.[٢٧]

وما زالت النساء البالغات، وكذلك الشابات، يعانين من حالات الحرمان والتمييز في سوق العمل. ولم تنطو هذه القضية على مجرد وجود فجوات كبيرة بين الرجال والنساء في العمالة بل تجاوزته – ومما له دلالة أيضاً أن هذه الفجوات القائمة بين الجنسين لم تتقلص على امتداد العقد. وفي عام ٢٠١٥، كان نطاق الفجوة القائمة بين الجنسين في نسبة العمالة إلى السكان في الإقليم ككل والتي بلغت نسبة ٣٠,٤ نقطة مئوية، أكبر في الحقيقة مما كان عليه في بداية العقد، حين كان يبلغ ٢٨,٢ نقطة مئوية. وكانت الفجوة القائمة بين الذكور والإناث، التي بلغت ٥٣,٨ نقطة مئوية، كبيرة للغاية وما فتئت تزداد اتساعاً في الدول العربية، كما كانت عليه الحال في جنوب آسيا، حيث بلغت هذه النسبة ٤٩,٤ نقطة مئوية (مقارنة مع ٥٣,٠ نقطة مئوية و٤٦,٢ نقطة مئوية، على التوالي، في عام ٢٠٠٦). وفي الأقاليم الفرعية الأخرى، تراوحت الفجوة القائمة بين الجنسين في نسبة العمالة إلى السكان بين ١٠ و٢٠ نقطة مئوية (الشكل ٧-١ أعلاه).

وباستثناء الدول العربية، كانت حالة آسيا - المحيط الهادئ فريدة من حيث معدل بطالة النساء المنخفض نسبياً لديها وضآلة الفجوات القائمة بين الذكور والإناث. وظل معدل بطالة النساء دائماً دون المعدل العالمي، وبلغت الفجوة القائمة بين الجنسين أقل من نقطة مئوية واحدة. والواقع أنه في شرق آسيا، كانت معدلات بطالة الإناث أدنى من معدلات الرجال طوال العقد. ومن جهة أخرى، أسهمت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية، في معدل بطالة الإناث الإجمالي الذي بلغ ٢٠,٦ في المائة ومعدل بطالة الشابات الإجمالي الذي بلغ ٤٤,٥ في المائة، مقارنة مع ٧,٩ في المائة و٢٤,٢ في المائة على التوالي بالنسبة إلى الذكور، مما يبرز التحديات الجسيمة التي تواجه النساء العربيات، لا سيما الشابات منهن، عند الدخول إلى سوق العمل (انظر الشكلين ٩ و١٠ أعلاه).

غير أن معدلات النساء المنخفضة في آسيا - المحيط الهادئ وضآلة الفجوات القائمة بين الذكور والإناث في البطالة لا تعني أن النساء كُنّ أفضل حالاً في سوق العمل. وفي جميع الحالات تقريباً، تُظهر هذه المعدلات أنه ببساطة كان من المتعذر بالنسبة إلى النساء البقاء بدون عمل، وبالتالي كُنّ يبادرن إلى قبول أي عمل متاح، مما يجعلهن أميل إلى مواجهة شتى أنواع الاستضعاف والعمل في ظروف هشة. إن التحليلات التي ستعرض في هذا التقرير تُبين بوضوح أن النساء يشكلن الأغلبية في أكثر أشكال العمالة غير المنظمة استضعافاً، لا سيما كعاملات مساهمات في دخل الأسرة، حيث يكون احتمال عدم حصول النساء على سبل امتلاك الأصول وعدم حصولهن على أجر، وبالتالي تعرضهن للفقر، أعلى بالمقارنة مع الرجال. من جهة أخرى، من الأرجح أن يكون الرجال في العمالة المستضعفة عاملين لحساب أنفسهم وأن يكونوا أفضل حالاً.

---

[٢٦] انظر:
M. Matsumoto and S. Elder: *Characterizing the school-to-work transitions of young men and women: Evidence from the ILO school-to-work transition surveys* (Geneva, ILO, 2010).

[٢٧] انظر: Elder and Kring، مرجع سابق، الصفحة ٢.

وظلت فرص حصول النساء على أجر ووظائف مدفوعة الأجر أقل من فرص الرجال في هذا الشأن، كما ظلت النساء يتقاضين أقل مما يتقاضى الرجال عند الحصول على وظيفة. ويمثل المؤشر ٣-٢ للهدف الإنمائي رقم ٣ للألفية – "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" – حصة النساء في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي. وقد أفادت التقديرات، من خلال تطبيق هذا المقياس، أنه في عام ٢٠١٣ في آسيا - المحيط الهادئ لم تتجاوز حصة النساء من مجموع الوظائف مدفوعة الأجر ٣٧ في المائة، مقارنة مع حصة الرجال التي بلغت ٦٣ في المائة، وأن التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين كان بطيئاً، مما يُشير إلى أن نسبة النساء في العمالة مدفوعة الأجر قد تحسنت تحسناً طفيفاً فقط عن النسبة المقاسة سالفاً في عام ٢٠٠٠ وقدرها ٣٥,٤ في المائة.[٢٨] وفي الدول العربية، لم تشغل النساء سوى ١٤,٩ في المائة من مجموع الوظائف مدفوعة الأجر خلال العام نفسه[٢٩]، ولكن يُعزى ذلك بالأساس إلى العدد القليل من النساء في العمالة مقارنة مع الرجال. من جهة أخرى، وفي حين بلغت نسبة النساء اللائي كُنّ يشغلن وظائف مدفوعة الأجر ٤٢,٣ في المائة في آسيا - المحيط الهادئ، كانت الدول العربية تتمتع بنسبة عالية نسبياً من النساء المستخدمات بأجر، قدرها ٧٧,٩ في المائة.[٣٠] وكان انعدام المساواة بين الجنسين أكثر بروزاً في جنوب آسيا، حيث كانت لا تزال المرأة تشغل ٢١,٥ في المائة فقط من مجموع الوظائف مدفوعة الأجر، وإن تجلى تحسن بطيء على امتداد العقد. وفي شرق آسيا، استأثرت النساء بنسبة ٤١ في المائة من مجموع الوظائف مدفوعة الأجر. وفي جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، بلغت نسبتهن قرابة ٤٠ في المائة بحلول نهاية العقد. وفي هذين الإقليمين الفرعيين معاً، توسع نطاق وصول النساء إلى العمالة مدفوعة الأجر بوتيرة أسرع قليلاً مقارنة مع الرجال.

ومن بين المؤشرات الرئيسية على تدني الأداء الإقليمي من حيث الحد من انعدام المساواة بين الجنسين، تتقاضى النساء القادرات على إيجاد عمالة مدفوعة الأجر أجوراً تقل بكثير عما يتقاضاه نظراؤهن الذكور. وكانت فجوة الأجور غير المعدلة بين الجنسين، والمعروضة في الشكل ١١، أو نقص إيرادات النساء الشهرية مقارنة مع إيرادات الرجال، متسعة للغاية في نيبال وباكستان، حيث كانت تتقاضى النساء أجوراً تقل بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً عن أجور الرجال. وكان متوسط الأجور الشهرية للنساء أقل بنسبة تراوحت بين ٣٠ و٣٦ في المائة عن متوسط الأجور الشهرية للرجال في أستراليا واليابان ونيوزيلندا. وسُجلت فجوات الأجور الصغرى بين الجنسين في فيتنام (٩,٤- في المائة) وماليزيا (٤,٥- في المائة) وتايلند (١,٤- في المائة).[٣١] كما أشارت البيانات المتاحة إلى أن النساء العاملات بأجر كُنّ يتقاضين أجوراً تزيد قليلاً عن أجور نظرائهن الذكور في الفلبين وتيمور - ليشتي.[٣٢]

وقد أحرز بعض التقدم في الحد من فجوات الأجور بين الجنسين هذه في نهاية العقد، لكن التحسينات المدخلة كانت طفيفة. وبالرغم من رجاحة الاتجاهات العالمية الحالية، فقد أفادت التقديرات أنه

> ... سيتطلب سد فجوات الأجور بين الجنسين بالكامل فترة زمنية تزيد على ٧٠ عاماً. ويُعزى تقلص فجوة الأجور بين الجنسين بصورة رئيسية إلى الإجراءات السياسية الصريحة الرامية إلى التصدي للاختلالات القائمة بين الجنسين في سوق العمل، وليس إلى حدوث تحسن عام في مستويات المعيشة. والواقع أن فجوة الأجور بين الجنسين لا صلة لها بمستوى التنمية الاقتصادية في بلد ما، ذلك أن بعض البلدان ذات مستويات الدخل الفردي المرتفعة تُصنف من بين البلدان ذات أوسع فجوات الأجور بين الجنسين. والتنمية الاقتصادية وحدها لن تكفل التوزيع العادل لمكاسب النمو بين الرجال والنساء.[٣٣]

وبدون اتخاذ إجراءات هادفة، فإن الإنصاف في الأجور بمعدلها الحالي بين النساء والرجال لن يتحقق قبل عام ٢٠٨٦.

---

[٢٨] انظر: ILO: *Global wage report 2014/15*, Asia and the Pacific Supplement (Bangkok, December 2014), p. 4.

[٢٩] انظر: Calculations based on ILO: *Key Indicators of the Labour Market (KILM)*, 9th edition (2015), table R3.

[٣٠] المرجع نفسه.

[٣١] تشير علامات ناقص إلى مقدار تدني أجور النساء في المتوسط مقارنة مع متوسط أجور الرجال (المؤشر= ١٠٠).

[٣٢] انظر: ILO: KILM، مرجع سابق، الصفحة ٥.

[٣٣] انظر: ILO: *Women at work: trends 2016* (Geneva, 2016), p. xvi.

الشكل ١١: فجوات الأجور بين الجنسين، بلدان مختارة، السنة الأخيرة المتاحة

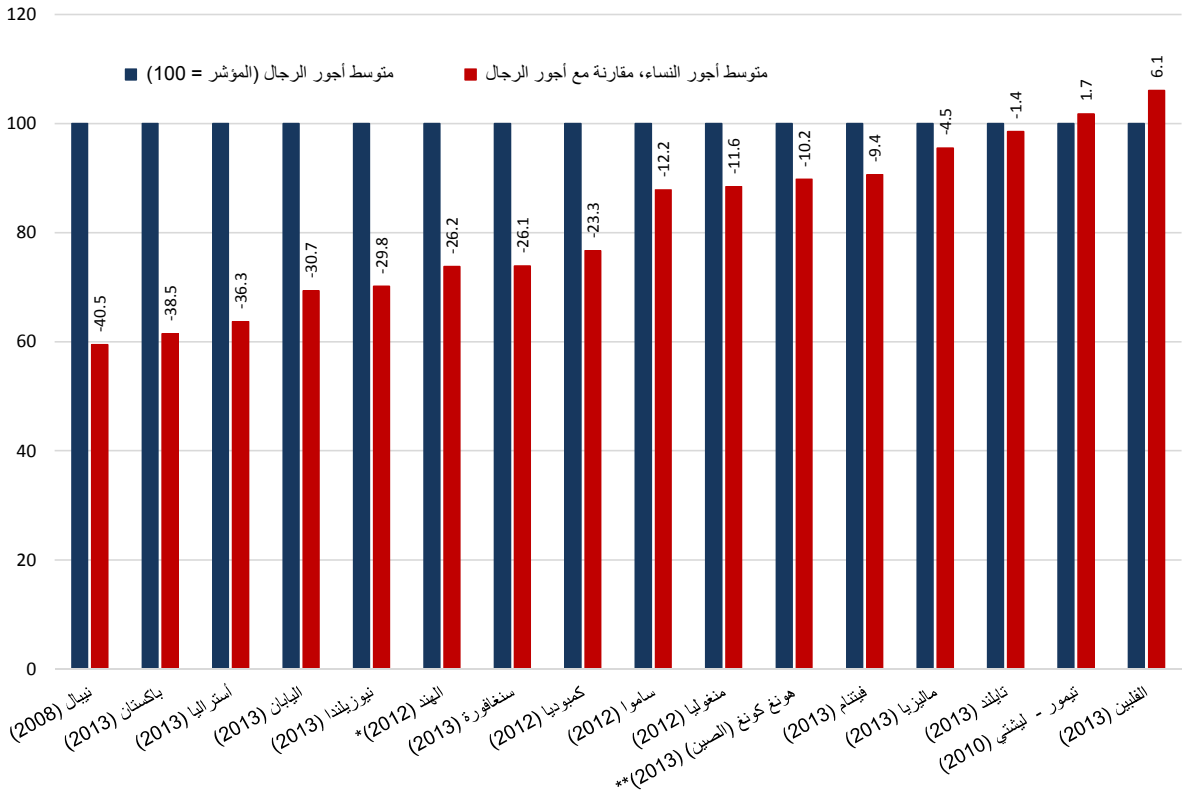

ملاحظة: (*) بالاستناد إلى متوسط الأجر اليومي أو إيرادات الأجور التي يتلقاها مستخدمون دائمون بأجر أو راتب. (**) تشير إلى الفصل الأول من ٢٠١٣.

٣ التقدم المحرز والانتكاسات الحاصلة خلال عقد آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية للعمل اللائق

يركز هذا الجزء على التقدم المحرز في المجالات الخمسة ذات الأولوية في عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق، فضلاً عن الفجوات المتبقية.

٣-١ زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية والوظائف

يُمكن الحكم على الأداء من حيث المجال الأول ذي الأولوية في عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق، تبعاً لما إذا كانت بلدان الإقليم قادرة على تحسين: (أ) القدرة التنافسية؛ (ب) نمو إنتاجية اليد العاملة؛ (ج) نمو الأجور الحقيقية والصلة بين الأجور والإنتاجية؛ (د) نوعية الوظائف، لا سيما من حيث سمتها غير المنظمة وهشاشتها النسبيتين.

الاقتصادات التي حسنت قدرتها التنافسية صمدت أمام الاضطرابات على نحو أفضل وشهدت انتعاشاً أسرع وأكثر متانة

يُصنف الجدول ٢ البلدان وفقاً لمؤشر القدرة التنافسية العالمية، الذي يصدره سنوياً المنتدى الاقتصادي العالمي. والأداء من حيث تحسين القدرة التنافسية أمر بالغ الأهمية لأن القدرة التنافسية تحفز زيادة الإنتاجية – وهو ما يعتبر بدوره أمراً أساسياً لدعم النمو والمرونة الاقتصادية على المدى الطويل. والبلدان التي تبوأت مراكز متقدمة على الجدول، بعد أن اكتسبت المزيد من القدرة التنافسية، هي أيضاً البلدان التي حققت أداءً جيداً نسبياً من الناحية الاقتصادية. وقد قفزت بلدان مثل الصين وإندونيسيا والفلبين أكثر من ٢٠ مركزاً في سلم القدرة التنافسية العالمية خلال العقد. وفي عام ٢٠١٥، صُنفت اليابان وماليزيا ونيوزيلندا وقطر وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة ضمن الاقتصادات العشرين الأكثر قدرة تنافسية في العالم. وفي العام نفسه، احتلت البلدان ذات الدخل المنخفض مراتب أدنى بكثير في السلم، حيث جاء ترتيب ميانمار في المرتبة ١٣١ من بين ١٤٠ بلداً، وباكستان في المرتبة ١٢٦ وبنغلاديش في المرتبة ١٠٧ ومنغوليا في المرتبة ١٠٤. واحتلت الصين المرتبة ٢٨ في عام ٢٠١٥، مقارنة مع المرتبة ٥٤ في عام ٢٠٠٦، حيث تمكنت من تسجيل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق بكثير ٧ في المائة سنوياً على امتداد العقد. وفي الوقت نفسه حققت باكستان، التي تراجعت ٣٥ مركزاً على امتداد العقد، نمواً سنوياً للناتج المحلي الإجمالي تراوح بين ٣ و٤ في المائة.

ولتعزيز القدرة التنافسية – وبالتالي، الإنتاجية – تحتاج البلدان إلى: (أ) أسواق فعالة؛ (ب) مؤسسات قوية تضمن القدرة على التكيف؛ (ج) مجموعة من الموارد البشرية الموهوبة؛ (د) قدرات عالية على الابتكار. وتشمل العوامل الدافعة للقدرة التنافسية المتجلية في مؤشر القدرة التنافسية العالمية، أي العوامل ذات الأهمية لتحقيق الإنتاجية، ما يلي: (أ) عوامل الاشتراطات الأساسية (المؤسسات والبنية التحتية والبيئة الاقتصادية الكلية والخدمات الصحية والتعليم الابتدائي)؛ (ب) عوامل تعزيز الكفاءة (التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع وكفاءة سوق العمل وتطوير السوق المالية والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق)؛ (ج) عوامل الابتكار والتطوير (تطوير الأعمال والابتكار).

الجدول ٢: مؤشر القدرة التنافسية العالمية، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

الأقاليم الفرعية والبلدان	تصنيف القدرة التنافسية العالمية *		
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
شرق آسيا			
اليابان	7	9	6
جمهورية كوريا	24	24	26
الصين	54	26	28
منغوليا		96	104
جنوب شرق آسيا			
بروني دار السلام		28	
سنغافورة	5	2	2
كمبوديا	103	97	90
إندونيسيا	50	46	37
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			83
ماليزيا	26	21	18
ميانمار			131
الفلبين	71	75	47
تايلند	35	39	32
تيمور - ليشتي	122	131	
فيتنام	77	65	56
بلدان جزر المحيط الهادئ			
أستراليا	19	20	21
نيوزيلندا	23	25	16
جنوب آسيا			
بنغلاديش	99	108	107
الهند	43	56	55
جمهورية إيران الإسلامية		62	74
نيبال	110	125	100
باكستان	91	118	126
سري لانكا	79	52	68
الدول العربية			
البحرين		37	39
الكويت	44	34	34
عُمان		32	62
قطر	38	14	14
المملكة العربية السعودية		17	25
الإمارات العربية المتحدة	32	27	17
الأردن	52	71	64
لبنان		89	101
الجمهورية العربية السورية		98	
اليمن		138	

المصدر:
World Economic Forum (WEF): *The global competitiveness report 2006–2007*, table 1, p. xvii; WEF: Report 2011–2012, table 3, p. 15; WEF: Report 2015–2016, p. xvi.

* تصنيف عام ٢٠٠٦ من أصل ١٢٥ بلداً؛ تصنيف عام ٢٠١١ من أصل ١٤٢ بلداً؛ تصنيف عام ٢٠١٥ من أصل ١٤٠ بلداً.

نمو إنتاجية اليد العاملة مهد الطريق على الصعيد العالمي، لكنه ظلّ على حاله بعد ذلك أو تراجع

يؤدي نمو الإنتاجية إلى رفع مستويات المعيشة، إذ يمكن توزيع بعض مكاسب الإنتاجية على العمال في شكل أجر أعلى أو ساعات عمل أقل أو الأمرين معاً. كما أن نمو الإنتاجية أمر حيوي بوصفه سبيلاً مستداماً للتخلص من ظاهرة فقر العاملين – لا سيما لأن الفقراء، بالنظر إلى معدلات البطالة المنخفضة نسبياً في الإقليم، فقراء لا لأنهم لا يعملون وإنما هم فقراء بسبب الإنتاجية الضعيفة والأجور المحدودة لعملهم.

وفي النصف الأول من العقد، ازدادت إنتاجية العمل (وهي معرّفة على أنها مخرج كل وحدة من مدخلات العمل) في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية بنسبة ٥,٣ في المائة سنوياً، أي بزيادة تفوق بكثير المعدل العالمي البالغ ٢,٣ في المائة. وفي النصف الثاني من العقد، تباطأ نمو إنتاجية العمل، الذي بلغ ٤,١ في المائة سنوياً، أو بقي على حاله في معظمه، وإن ظل أعلى مما كان عليه المعدل العالمي البالغ ١,٩ في المائة. وفي جميع الأقاليم الفرعية، كان نمو إنتاجية العمل في نهاية العقد أدنى مما كان عليه في بدايته. وكان أداء شرق آسيا الأفضل على الدوام، حيث سجلت أعلى معدلات نمو الإنتاجية، وإن شهدت تناقصاً (الشكل ١٢).

وفي عام ٢٠١٥، تضاعف مستوى إنتاجية العمل، مقيساً بتكافؤ القدرة الشرائية لعام ٢٠١١، أكثر من أربع مرات في البلدان ذات الدخل المرتفع مقارنة مع بلدان الإقليم ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ولكن هذا الأمر مثل تحسناً، ذلك أن معدل التفاوت الذي كان سائداً بين هاتين المجموعتين من البلدان بلغ ٦,٣ مرات معدله في بداية عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق. وشهدت الدول العربية، وهي الإقليم الفرعي الذي سجل أعلى مستويات إنتاجية العمل، تباطؤاً كبيراً في نمو الإنتاجية ليصل إلى مستويات سلبية في نهاية العقد. كما سجلت بلدان جزر المحيط الهادئ مستويات عالية من إنتاجية العمل، لكن هذا النمو الذي بلغ ١,٠ في المائة سنوياً في المتوسط على امتداد العقد بكامله، كان متدنياً للغاية.

الشكل ١٢: إنتاجية العمل (بتكافؤ القدرة الشرائية) ومعدلات النمو (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

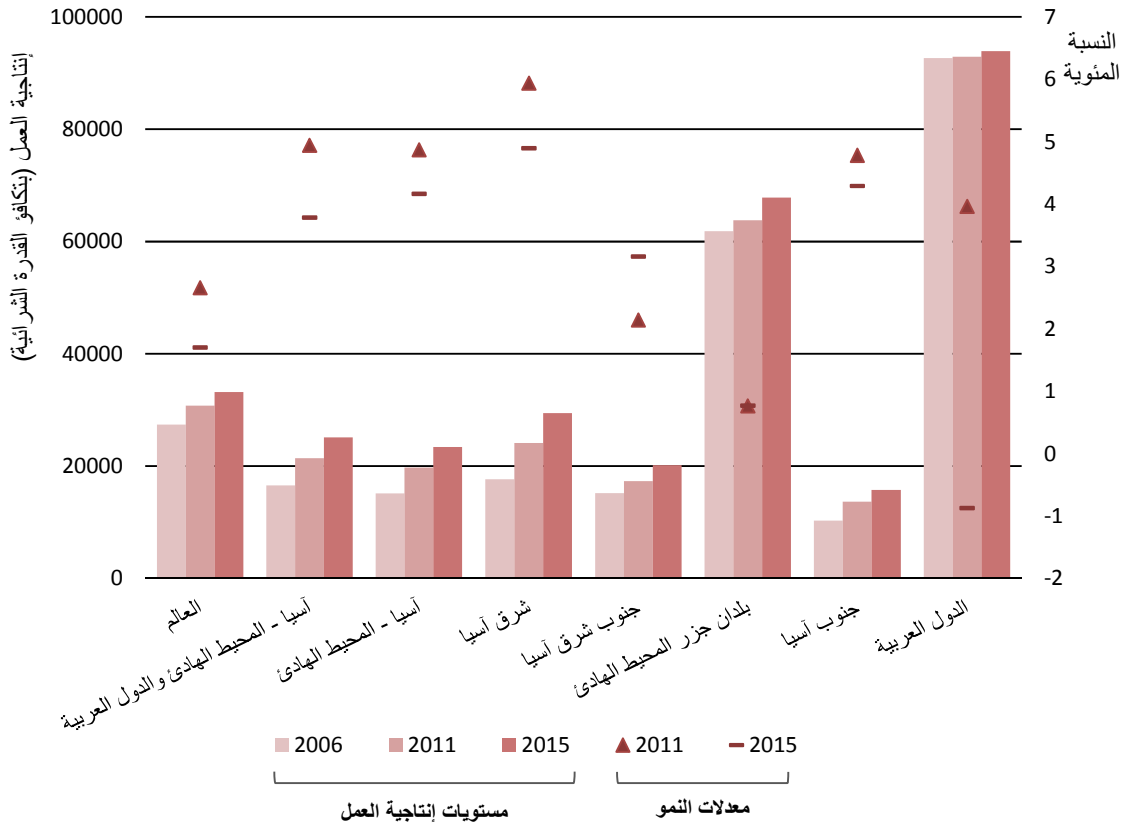

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015)

صورة الأجور الحقيقية هي صورة متنوعة[٣٤]

كانت دينامية آسيا - المحيط الهادئ جلية أيضاً من حيث ارتفاع الأجور الحقيقية (بعد حساب التضخم). وقبيل انتهاء العقد، تجاوز أداء الإقليم بثبات أداء عدد كبير من الأقاليم في العالم من حيث نمو الأجور الحقيقية (الشكل ١٣). وفي اقتصادات الإقليم النامية والناشئة، ارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة مع المعدل العالمي الذي بلغ ٢ في المائة فقط. وكان أداء الإقليم متميزاً عن أداء الاقتصادات المتقدمة التي بقيت فيها الأجور الحقيقية على حالها إلى حد ما في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي اليابان على سبيل المثال، تراجعت الأجور الحقيقية بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٣.

الشكل ١٣: النمو المتوسط للأجور الحقيقية في آسيا - المحيط الهادئ والعالم (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠١٣

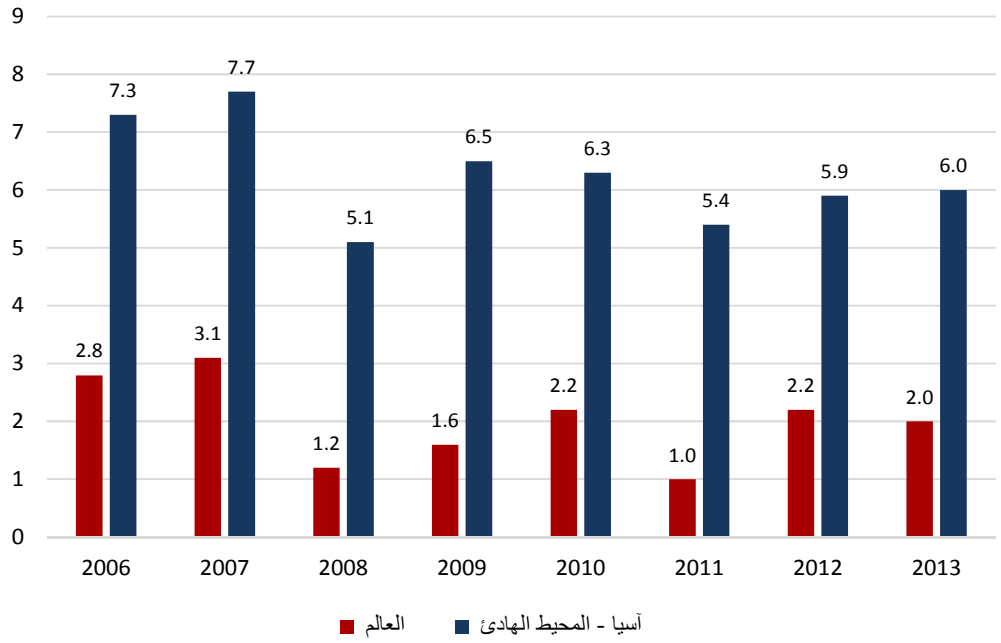

وبالرغم من الأداء الإيجابي الشامل، أظهر الإقليم صورة مختلطة المعالم:

- ظلت الأجور والمداخيل في العديد من البلدان أدنى بكثير من أجور ومداخيل البلدان المتقدمة. وبالرغم من اللحاق السريع بالركب، إلى حد ما، كان ما يربو على ١٨٧ مليون شخص لا يزالون يعيشون تحت عتبة الفقر البالغة ١,٩٠ دولاراً في اليوم.
- كان الأداء الدينامي للإقليم يستمد غالباً قوة دفعه من الصين التي تعتبر أكبر اقتصاد في الإقليم؛ وكان نمو الأجور في البلدان الأخرى أكثر تواضعاً بكثير.
- إن تزايد انعدام المساواة ووجود مؤسسات ضعيفة نسبياً لتحديد الأجور في العديد من البلدان يعني أن فوائد النمو لم تكن، في كثير من الأحيان، توزع على أوسع نطاق ممكن كما كان يتعين عليها أن تكون.
- تخلفت الأجور عن مكاسب الإنتاجية على امتداد العقد (انظر الشكل ١٤). وفي الصين، ارتفعت الأجور منذ أوائل التسعينات إلى عام ٢٠٠٣ تقريباً بما يتمشى مع إنتاجية العمل، بحيث اتسمت حصة العمل بالاستقرار النسبي. ولكن بعد ذلك، انخفضت حصة العمل من اقتصاد الصين المتنامي، على الأقل حتى عام ٢٠١١، ثم أخذت في الارتفاع، رغم أنها لم تصل إلى المستويات المسجلة في نهاية التسعينات.

---

[٣٤] استمد هذا الجزء المتعلق بالأجور الحقيقية أساساً من *تقرير الأجور في العالم ٢٠١٤/٢٠١٥*، المرجع السابق.

ونظراً إلى تخلف نمو الأجور عن نمو الإنتاجية، تأثر الطلب على الاستهلاك الداخلي. وفي بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا كذلك، كانت ثمة فجوات قائمة بين نمو الإنتاجية والأجور الحقيقية، إلى جانب تخلف الأجور الحقيقية عن نمو الناتج للعامل الواحد. وفي تايلند، على سبيل المثال، لم تواكب إيرادات العمال والإعانات المقدمة إليهم الزيادة الهائلة في إنتاجية العمل في قطاع التصنيع. وفي النصف الأول من عقد آسيا للعمل اللائق، بقيت الأجور الحقيقية على حالها. ولم تُحول المنشآت بعض مكاسب الإنتاجية إلى عمالها إلا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، بعد أن قام البلد برفع الحد الأدنى للأجور. كما أظهر تحليل البيانات التايلندية أن الأرباح التي كانت تُجتنى من أي استثمار بعينه كانت أعلى بمقدار الثلثين في عام ٢٠١١ مما كانت عليه قبل عقد من الزمان، ومع ذلك فقد بقيت أجور العمال الحقيقية في الواقع على حالها – وهي نتيجة تعزى أساساً إلى مؤسسات سوق العمل الضعيفة في البلد.[٣٥] وقد حققت بعض الاقتصادات نتائج أفضل فيما يتعلق بمواءمة الأجور مع نمو الإنتاجية. وفي سنغافورة، على سبيل المثال، تبنى المجلس الوطني للأجور المبدأ القائل بأنه "من أجل تمكين عمالنا من الاستفادة من حصتهم من تحسن الإنتاجية، والسماح في الوقت نفسه للمنشآت بالمحافظة على قدرتها التنافسية، ينبغي أن تزيد الأجور الحقيقية بما يتمشى مع نمو الإنتاجية على الأمد الطويل".[٣٦]

الشكل ١٤: إنتاجية العمل ومتوسط الأجور الشهرية، السنة الأخيرة المتاحة

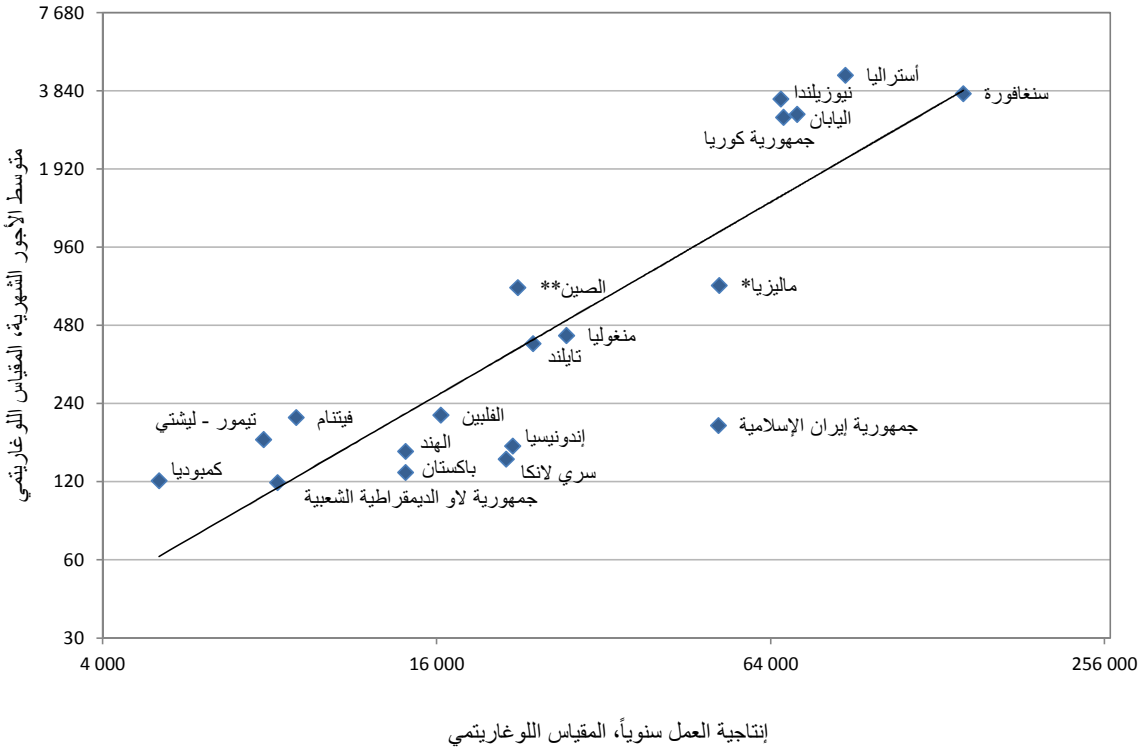

ملاحظة:
(*) Based on salaries and wages surveys. (**) Calculated as employment-weighted average of urban units and private enterprises. Only broadly comparable figures based on national Labour Force Surveys have been included in the comparison. All data are for 2014, with the exception of Lao (2010), Cambodia (2012), Sri Lanka (2011) and India (2013).

المصدر:
ILO Global Wage Database, based on national sources (wages) and ILO Employment trends database, November 2015 (labour productivity); Exchanges rates are from the World Bank: World Development Indicators.

---

[٣٥] انظر:
ILO and ADB: *ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity* (Bangkok, 2014), pp. 6.8–6.9.

[٣٦] انظر:
National Wages Council of Singapore: *NWC guidelines 2012/2013* (Singapore, Ministry of Manpower, 2012), para. 10.

العمالة المستضعفة عرفت انخفاضاً لكن حجمها بقي ضخماً

نظراً إلى الصخب والشكوك التي أحاطت بعقد آسيا للعمل اللائق، فقد تمثل مؤشر مهم للتقدم المحرز نحو تحقيق العمل اللائق – ويتعلق الأمر في الواقع بالمؤشر الكمي بخصوص الغاية ١باء من الأهداف الإنمائية للألفية – في نسبة العمالة المستضعفة من إجمالي العمالة. وعادة ما يتعرض العاملون لحسابهم الخاص أو العمال المساهمون في دخل الأسرة لمستويات عالية من الهشاشة إذ يفتقرون في الغالب إلى سبل الحصول على الإعانات أو الحماية الاجتماعية. ويكونون أكثر عرضة لخطر تقلبات الدورات الاقتصادية، ولا يملكون أي شبكة للسلامة تغطيهم خلال فترات تدني الطلب الاقتصادي، عندما يتعذر عليهم أن يعملوا أو لا يكون لديهم عمل. ومما يجعلهم مستضعفين أيضاً أنهم غير منظمين إلى حد بعيد ويفتقرون إلى التمثيل أو إلى وسيلة لإسماع صوتهم.

أظهر الإقليم ككل حدوث تقدم في الحد من العمالة المستضعفة على امتداد العقد، مع إحراز تقدم أسرع نسبياً خلال النصف الأول من العقد مقارنة مع النصف الثاني منه. وكما يظهر في الشكل ١٥، انخفضت نسبة العمالة المستضعفة من ٦٣ في المائة إلى ٥٥ في المائة في آسيا - المحيط الهادئ ومن ٢١ في المائة إلى ١٨ في المائة في الدول العربية خلال السنوات العشر. وترافق ذلك مع ازدياد معدل العمالة بأجر. وفي إندونيسيا، على سبيل المثال، ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر أو الذين يتقاضون رواتب من ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي الفلبين، ازدادت هذه النسبة من ٥١ في المائة إلى ٥٨ في المائة خلال الفترة الزمنية ذاتها. غير أن ما يشد الانتباه هو أنه، في نهاية عقد آسيا للعمل اللائق، كان أكثر من نصف مجموع الأشخاص المستخدمين لا يزالون يعملون في أوضاع هشة، وكانت نسبة الإقليم البالغة ٥٤ في المائة تفوق النسبة العالمية البالغة ٤٦ في المائة. وبلغ إجمالي العمالة المستضعفة قرابة ١,٠٤ مليار عامل في الإقليم.

الشكل ١٥: العمالة المستضعفة حسب الجنس كنسبة مئوية من إجمالي العمالة، ٢٠٠٦ و٢٠١٥

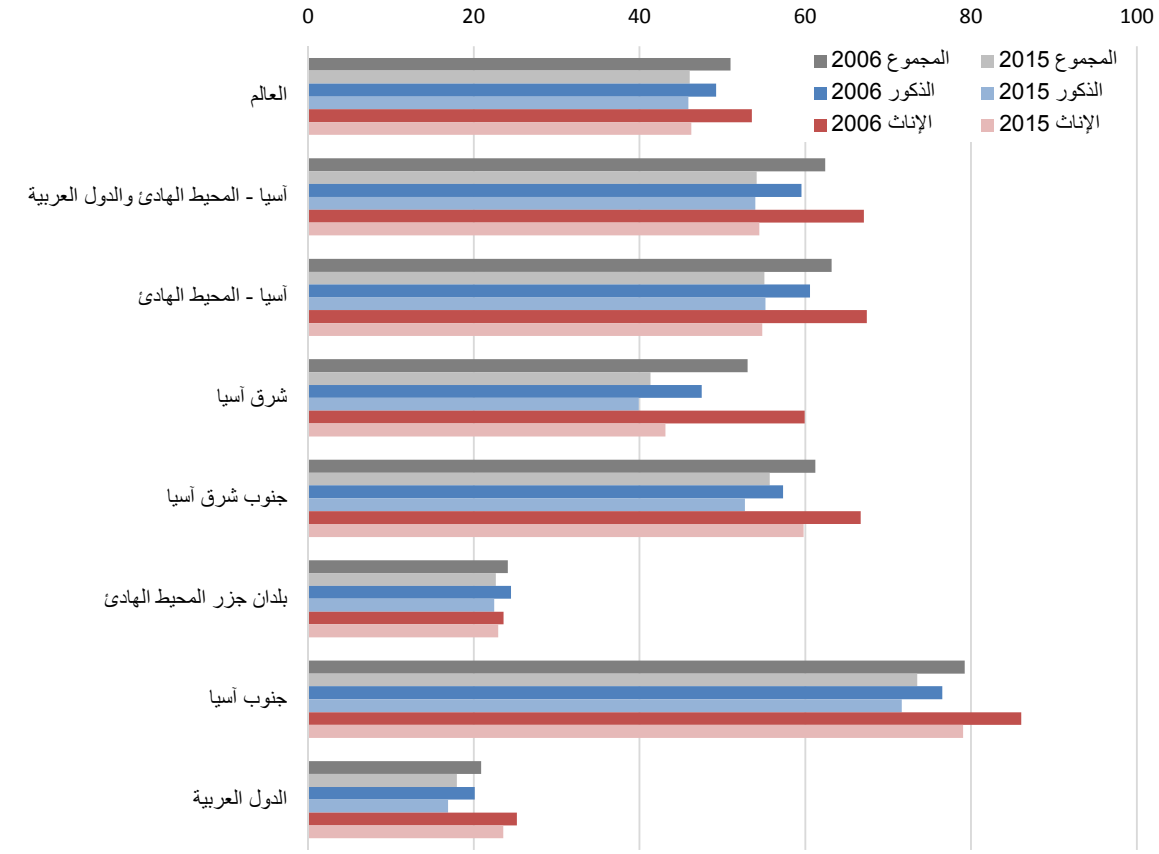

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى ILO: *Trends econometric models* (November 2015)

وأحرزت بعض الأقاليم الفرعية تقدماً أفضل بكثير من غيرها فيما يتعلق بالحد من الاستضعاف. وحققت شرق آسيا أكبر نسبة تراجع في العمالة المستضعفة، حيث بلغت ١٢ نقطة مئوية على امتداد العقد، مدفوعة إلى حد كبير بقوة الاستثمارات الكبيرة في الصناعات الموجهة نحو التصدير والتحول الهيكلي بعيداً عن الزراعة. واتسم مستوى الاستضعاف بالانخفاض النسبي داخل بلدان جزر المحيط الهادئ (٢٣ في المائة) والدول العربية (١٨ في المائة). ومع ذلك، وفي جنوب آسيا، فإن ثلاثة من كل أربعة عمال كانوا يوجدون في عمالة هشة. وكان جزء كبير من نمو العمالة الذي حدث في الإقليم الفرعي قد تحقق في العمالة المستضعفة. وعلى المستوى القطري، أظهرت البيانات أن بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، خفضت سري لانكا وتايلند نسبة العمالة المستضعفة بنحو ٢,٦ و٤,٦ نقطة مئوية على التوالي، غير أن هذه النسبة لم تنخفض إلا بشكل طفيف في إندونيسيا، وبقيت على حالها في الفلبين وفيتنام.[٣٧]

وفي آسيا - المحيط الهادئ، تساوت نسبتا الذكور والإناث في العمالة المستضعفة من إجمالي العمالة (إذ بلغتا ٥٥ في المائة) في عام ٢٠١٥. ولكن، وكما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه، كانت النساء في العمالة المستضعفة أكثر احتمالاً من الرجال لأن يكن عاملات مساهمات في دخل الأسرة بدلاً من عاملات لحسابهن الخاص، بحيث يكون في حوزتهن شكلاً من أشكال الأصول. وبالتالي، غالباً ما كانت النساء أكثر عرضة للفقر وظروف العمل والمعيشة الهشة.[٣٨] ومع ذلك، ففي آسيا - المحيط الهادئ، خفض شرق آسيا وجنوب شرقها نسبة العمالة المستضعفة بنسبة أكبر لدى النساء منها لدى الرجال بحيث، وعلى امتداد السنوات العشر، تقلصت الفجوة القائمة بين الذكور والإناث من ١٣ نقطة إلى ٣ نقاط في شرق آسيا ومن ٩ إلى ٧ نقاط في جنوب شرقها. وفي جنوب آسيا، أدى نمط مماثل ولكن مع إحراز تراجع أسرع بقليل في العمالة المستضعفة لدى النساء إلى تضييق الفجوة القائمة بين الذكور والإناث من ١٠ إلى ٨ نقاط مئوية. وفي الدول العربية، زاد احتمال وجود النساء العاملات في أشكال العمل الهشة بمقدار ١,٤ مرة، وقد شهدن تراجعاً أبطأ في العمالة المستضعفة مقارنة مع الرجال.

الاقتصاد غير المنظم يظل أكبر مصدر للعمالة وسبل العيش

كانت العمالة غير المنظمة حتى عهد قريب، لا تزال، إلى حد كبير، خارج دائرة اهتمام الإحصاءات الرسمية. غير أن عدداً متزايداً من البلدان يركز حالياً على قياس الاقتصاد غير المنظم، الذي يفهم على أنه "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم – في القانون أو في الممارسة – الترتيبات النظامية كلياً أو على نحو كاف".[٣٩] ومن منظور مواطن العجز في العمل اللائق، تتسم القوى العاملة غير المنظمة بمجموعة واسعة من أوجه الاستضعاف، وأهمها: (أ) الافتقار إلى الفرص الكافية من العمالة الجيدة؛ (ب) إنكار الحقوق في العمل؛ (ج) عدم ملاءمة الحماية الاجتماعية؛ (د) الافتقار إلى التنظيم والتمثيل.

لماذا هذا الاهتمام المتجدد؟ خلافاً للتوقعات، لم تحافظ الوظائف والمنشآت والأنشطة غير المنظمة على ثباتها خلال فترات النمو والانكماش الاقتصاديين، على السواء، فحسب، بل برزت إلى الوجود في العديد من الأماكن والأشكال الجديدة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. والسبب الرئيسي الآخر هو الاعتراف المتزايد بالروابط بين السمة غير المنظمة والنمو، من جهة، والسمة غير المنظمة والفقر وانعدام المساواة من جهة أخرى. إن السمة غير المنظمة تؤدي إلى كبح النمو الاقتصادي. وفي المتوسط، تكون المكاسب في الاقتصاد غير المنظم متدنية، في الوقت الذي ترتفع فيه التكاليف والمخاطر، مما يجعل من التخلص من الفقر أمراً مستعصياً على الفقراء العاملين. وبحكم افتقار العمال غير المنظمين إلى الحماية والحقوق والتمثيل، فإنهم غالباً ما يظلون حبيسي الفقر.

---

[٣٧] انظر: ILO: *Asia-Pacific labour market update* (Bangkok, February 2015), p. 3.

[٣٨] انظر، على سبيل المثال،
L.L. Lim: *Extending livelihood opportunities and social protection to empower poor urban informal workers in Asia* (Bangkok, OXFAM for Asia Development Dialogue, 2015), box 1, p. 26
الذي يبين التسلسل الهرمي للأجور ومخاطر الفقر حسب الوضع في العمالة ونوع الجنس. وفي الجزء الأسفل من الهرم، يوجد العمال المساهمون في دخل الأسرة، ومعظمهم من النساء اللائي تميل أجورهن إلى أن تكون متدنية واللائي يكن أكثر عرضة للفقر. وفي قمة الهرم، يوجد أصحاب العمل، ومعظمهم من الرجال الذين يتقاضون أيضاً أعلى الأجور.

[٣٩] أُخذ هذا التعريف من توصية منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) المعتمدة في الدورة الرابعة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي.

وتؤكد البيانات المتاحة[٤٠] أن الاقتصاد غير المنظم، في المناطق الحضرية والريفية في البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ، يبقى أكبر مصدر للعمالة وسبل العيش. ويمكن تقدير حجم الاقتصاد غير المنظم وأهميته بناءً على أن العمالة غير المنظمة شملت ٨٢ في المائة من العمالة غير الزراعية في جنوب آسيا و٦٥ في المائة في شرق وجنوب شرقها (باستثناء الصين) – بمعدل أعلى من معدل الأقاليم الأخرى في العالم. وبالنظر إلى أن قطاع الزراعة قد استوعب ٥٤ في المائة من إجمالي العمالة في جنوب آسيا و٤١ في المائة في شرقها وجنوب شرقها، وأن جزءاً كبيراً من العمالة الزراعية غير مشمول بحماية العمل والحماية الاجتماعية، فإنّ حصة العمالة غير المنظمة في إجمالي العمالة كانت لا تزال مرتفعة عملياً.[٤١] ولا تتوفر بيانات في الوقت الحاضر عن الدول العربية.

وتُظهر أحدث المعلومات المتاحة على المستوى القطري (الشكل ١٦) أن العمالة غير المنظمة، كحصة من إجمالي العمالة غير الزراعية، بلغت مستويات عالية قدرها ٨٦ في المائة في نيبال و٨٤ في المائة في الهند. وباستثناء الصين (التي بلغت فيها ٣٣ في المائة) وتايلند (٤٢ في المائة)، مثلت العمالة غير المنظمة ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من العمالة غير الزراعية في البلدان الأخرى الواردة في الشكل ١٦. وإذا أُدرج القطاع الزراعي، لتبين أن العمالة غير المنظمة هي المصدر الرئيسي لسبل العيش على الإطلاق في معظم هذه البلدان. وعلى سبيل المثال، خلص استقصاء نيبال للقوى العاملة في عام ٢٠٠٨ إلى أن ٩٩,٧ في المائة من مجموع العاملين في القطاع الزراعي كانوا يعملون بصورة غير منظمة، وأن إجمالي العمالة غير المنظمة داخل القطاع الزراعي وخارجه مثل ٩٦,٢ في المائة من إجمالي العمالة.[٤٢] وفي الفلبين، كان ٩٠,٢ في المائة من العاملين في القطاع الزراعي غير منظمين، واستأثرت العمالة الزراعية بنسبة ٣١,٢ في المائة من إجمالي العمالة.[٤٣]

وتشمل القوى العاملة غير المنظمة: (أ) أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص، إما وحدهم أو بمساعدة عمال مساهمين من أفراد الأسرة، في منشآت غير منظمة (أي المنشآت الفردية التي قد تكون أيضاً غير مسجلة و/أو صغيرة، ومصنفة في الإحصاءات على أنها "عمالة في الاقتصاد غير المنظم")؛ وكذلك (ب) العاملون بأجر في الوظائف غير المنظمة، أي العاملون في المنشآت المنظمة ولكن غير المشمولين بالحماية الاجتماعية أو غير المستحقين لبعض الإعانات المرتبطة بالعمالة، والمصنفون على أنهم "عمالة غير منظمة خارج الاقتصاد غير المنظم". ويُظهر الشكل ١٦ أن العمالة في الاقتصاد غير المنظم كانت أكبر بكثير من العمالة غير المنظمة خارج الاقتصاد غير المنظم. وتكتسي هذه المعلومات أهمية في تحديد وضع العمال في العمالة وفي تعقب مصادر سمتهم غير المنظمة واستضعافهم. ويشير "الوضع في العمالة" إلى جانبين رئيسيين من جوانب ترتيبات العمالة أو العمل، هما: (أ) توزيع السلطة على سير العمل وعلى نتائج العمل المنجز؛ (ب) توزيع المخاطر الاقتصادية المحتملة.

وفي الإقليم الفرعي لجنوب آسيا، مثلت نسبة العمالة في الاقتصاد غير المنظم ٦٩ في المائة، في حين لم تبلغ نسبة العمالة غير المنظمة خارج الاقتصاد غير المنظم إلا ١٥ في المائة من العمالة غير الزراعية. وفي شرق آسيا وجنوب شرقها (باستثناء الصين)، بلغت الأرقام المقارنة ٥٧ في المائة و١٤ في المائة. كما أن الأهمية الكبرى للعمل للحساب الخاص أو العمل لحساب الذات في المنشآت غير المسجلة بدت جلية على المستوى القطري. وفي باكستان، بلغت نسبة العمالة في الاقتصاد غير المنظم في الأنشطة غير الزراعية ٧٣ في المائة، في حين لم تبلغ نسبة العمالة غير المنظمة خارج الاقتصاد غير المنظم إلا ٨,٣ في المائة. وفي الفلبين، بلغت نسبة العمالة غير المنظمة ٧٢,٥ في المائة داخل الاقتصاد غير المنظم و١١,٥ في المائة فقط خارجه.

---

[٤٠] انظر:
Compiled by the ILO and the Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO) Network: http://www.ilo.org/global/ statistics-and-databases/WCMS_179795/lang--en/index.htm [accessed 19 Sep. 2016], and http://laborsta.ilo.org/informal_economy_E. html [accessed 19 Sep. 2016]. Detailed country tables are also found in ILO and WIEGO: *Women and men in the informal economy 2013: A statistical picture* (2013). See also J. Vanek, et al.: *Statistics on the informal economy: Definitions, regional estimates & challenges,* WIEGO Working Paper (Statistics) No. 2 (2014).

[٤١] انظر: *Extending livelihood opportunities*، مرجع سابق الجدول ١، الصفحة ١٩.

[٤٢] انظر:
Government of Nepal Central Bureau of Statistics National Planning Commission Secretariat: *Nepal labour force survey 2008* (Kathmandu, 2009), Chapter 12.

[٤٣] انظر:
J. Heintz: *Defining and measuring informal employment and the informal sector in the Philippines, Mongolia and Sri Lanka*. Working Paper No. 3 (Bangkok, United Nations Development Account Project, 2010).

وكان انعدام المساواة بين الجنسين مستشرياً في الاقتصاد غير المنظم. وفي جنوب آسيا، شكلت العمالة غير المنظمة خارج القطاع الزراعي مصدراً أكبر للعمالة لدى النساء منها لدى الرجال. وفي شرق آسيا وجنوب شرقها، كانت النسبة المئوية هي تقريباً نفسها بالنسبة إلى الجنسين معاً. غير أنه نظراً إلى أن أعداد الرجال في القوى العاملة أكبر بكثير من أعداد النساء، فإن نسبة الذكور كانت تضم حصة أكبر من إجمالي العمالة غير المنظمة مقارنة مع نسبة الإناث. وفي القوى العاملة غير المنظمة، كان هناك تقسيم بحسب نوع الجنس. وفي شرق آسيا وجنوب شرقها، وخلاف جنوبها، كانت نسبة النساء أكبر من نسبة الرجال في قطاع الخدمات (بما فيها العمل المنزلي) والتصنيع والتجارة، بينما هيمن الرجال على قطاعي البناء والنقل. وكانت العاملات في الاقتصاد غير المنظم أكثر احتمالاً من الرجال لأن يكن عاملات لحساب الذات – أساساً كعاملات مساهمات في دخل الأسرة، بدلاً من عاملات لحسابهن الخاص، وليس كصاحبات عمل. بالإضافة إلى ذلك، عملت أعداد كبيرة من النساء في الاقتصاد غير المنظم، حيث كن يتعرضن للاستغلال ويتمتعن بحماية قانونية واجتماعية أقل. وكثيراً ما عملت النساء من المنزل في ظل ظروف شاقة. وفي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، عملت أكثر من ٣٠ في المائة من النساء العاملات في منازلهن في محافظات مختارة في إندونيسيا أكثر من ٤٨ ساعة في الأسبوع، وتقاضين أقل من ٥٠ في المائة من متوسط أجور العمال الذين كانوا يعملون بعقود رسمية وكانوا يوجدون في وضع مماثل.[٤٤] كما كان يتركز عمل النساء في العادة في المهن متدنية المهارات، التي كان يتسم عدد كبير منها، مثل العمل المنزلي، بالهشاشة وانعدام الأمن.[٤٥]

الشكل ١٦: العمالة غير المنظمة ومكوناتها كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية (آخر سنة متاحة)

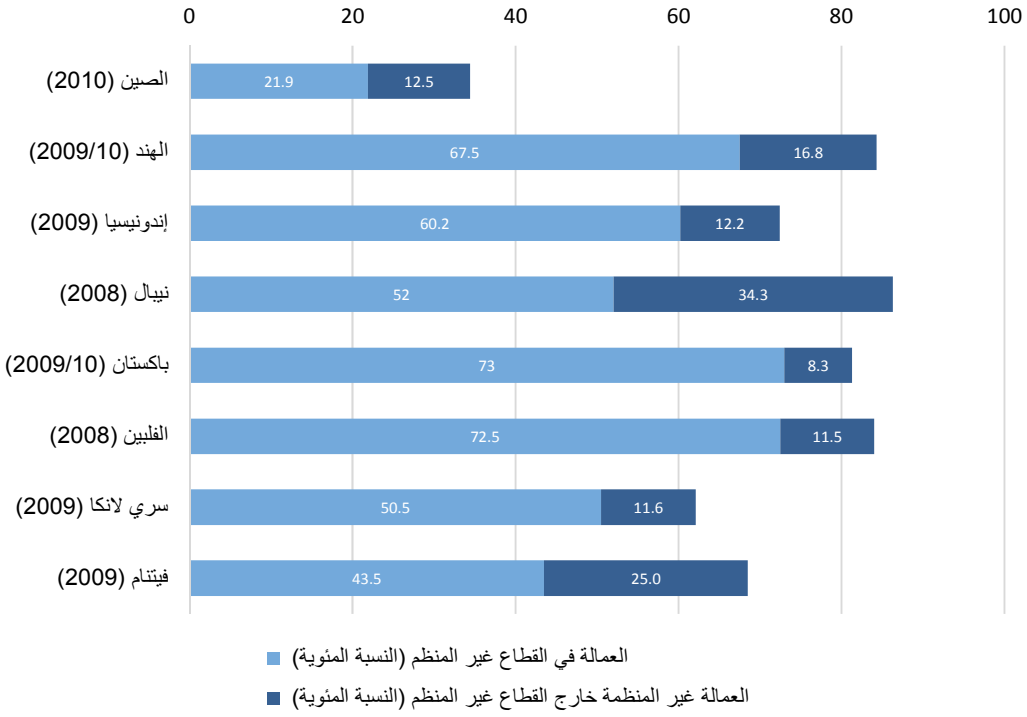

ملاحظة: بالنسبة إلى الصين، تشمل البيانات ست مدن؛ بالنسبة إلى إندونيسيا، لا تشمل البيانات إلا بانتن ويوغياكارتا.

المصدر:

ILO and Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO): Men and women in the informal economy: A statistical picture, second edition (Geneva, ILO, 2013), table 2.1, pp. 10–11, for all countries; Nepal Central Bureau of Statistics, National Planning Commission: Nepal labour force survey 2008, statistical report (Kathmandu, 2009), Chapter 12.

---

[٤٤] انظر:

ILO: *Results from the homeworker mapping study in North Sumatra, West Java, Central Java, Yogyakarta, East Java and Banten*, ILO-MAMPU Project (Jakarta, 2015).

[٤٥] انظر:

Hegazy and G. Rynhart: *The enabling environment for sustainable enterprises in Cambodia*, ILO-ESSE (Geneva, ILO, 2014).

٢-٣ تحسين إدارة سوق العمل

ركزت المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى البلدان لتحسين إدارة سوق العمل على التالي: (أ) تعزيز معايير العمل الدولية على أساس احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ (ب) تعزيز نُظم إدارة العمل وتفتيش العمل؛ (ج) تعزيز الآلية المعنية بالمفاوضة الجماعية ومنع نزاعات العمل وتسويتها؛ (د) استعراض قوانين العمل والسياسات الاجتماعية؛ (ه) وضع آليات تعاون بين الإدارة والعمال وآليات شراكة ثنائية.[٤٦] ومن الصعب الحصول على المؤشرات الكمية المفصلة[٤٧] لتقدير الأداء على امتداد العقد أو هي ببساطة غير متوفرة. ومع ذلك، يتمثل أحد الدلائل الواضحة عما أحرز أو لم يحرز من تقدم في سجل التصديق على الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية (الجدول ٣).

---

[٤٦] انظر: مكتب العمل الدولي: *بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ*، تقرير المدير العام، الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ، كيوتو، اليابان، (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١١)، الصفحة ٨٥.

[٤٧] من غير تلك المتعلقة بالتمييز بين الجنسين وعمل الأطفال، الواردة في هذا التقرير. وتتوفر تقديرات العمل الجبري لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٢، ولكنها غير قابلة للمقارنة بسبب اختلاف المنهجيات وتوافر مصادر بيانات أفضل فيما يخص عام ٢٠١٢، لذا من المتعذر تحديد ما إذا كان العمل الجبري قد عرف زيادة أو نقصاناً.

الجدول ٣: وضع التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وبروتوكولاتها

	الاتفاقيات الأساسية									اتفاقيات الإدارة السديدة				
	الحرية النقابية		العمل الجبري		التمييز		عمل الأطفال		العدد المصدق عليه	تفتيش العمل		سياسية العمالة	المشاورات الثلاثية
	C87	C98	P29	C29	C100	C105	C138	C182		C81	C129	C122	C144
شرق آسيا													
اليابان	1965	1953	...	1932	1967	...	2000	2001	6	1953	...	1986	2002
جمهورية كوريا	...	...	...	...	1997	...	1999	2001	4	1992	...	1992	1999
الصين	...	...	...	...	1990	...	1999	2001	4	...	...	1997	1990
منغوليا	1969	1969	...	2005	1969	2005	2002	2001	8	...	...	1976	1998
جنوب شرق آسيا													
بروني دار السلام	...	...	...	...	...	...	2011	2008	2	...	...	...	...
سنغافورة	...	1965	...	1965	2002	*1965	2005	2001	5	...	...	1965	2010
كمبوديا	1999	1999	...	1969	1999	1999	1999	2006	8	...	...	1971	...
إندونيسيا	1998	1957	...	1950	1958	1999	1999	2000	8	2004	...	...	1990
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	...	...	...	1964	2008	...	2005	2005	5	...	...	...	2010
ماليزيا	...	1961	...	1957	1997	*1958	1997	2000	5	1963	...	...	2002
ميانمار	1955	...	...	1955	...	...	...	2013	3	...	...	...	...
الفلبين	1953	1953	...	2005	1953	1960	1998	2000	8	...	...	1976	1991
تايلند	...	...	...	1969	1999	1969	2004	2001	5	...	...	1969	...
تيمور - ليشتي	2009	2009	...	2009	...	...	...	2009	4	...	...	...	...
فيتنام	...	...	...	2007	1997	...	2003	2000	5	1994	...	2012	2008
بلدان جزر المحيط الهادئ													
أستراليا	1973	1973	...	1932	1974	1960	...	2006	7	1975	...	1969	1979
نيوزيلندا	...	2003	...	1938	1983	1968	...	2001	6	1959	...	1965	1987
جزر كوك	...	...	...	2015	...	2015	...	...	2	...	...	...	...
فيجي	2002	1974	...	1974	2002	1974	2003	2002	8	2008	2010	2010	1998
كيريباتي	2000	2000	...	2000	2009	2000	2009	2009	8	...	...	...	...
جزر مارشال	...	...	...	...	...	...	...	...	0	...	...	...	...
جمهورية بالاو	...	...	...	...	...	...	...	...	0	...	...	...	...
بابوا غينيا الجديدة	2000	1976	...	1976	2000	1976	2000	2000	8	...	...	1976	...
ساموا	2008	2008	...	2008	2008	2008	2008	2008	8	...	...	...	...

	الاتفاقيات الأساسية										اتفاقيات الإدارة السديدة			
	الحرية النقابية		العمل الجبري		التمييز		عمل الأطفال		العدد المصدق عليه	تفتيش العمل	سياسية العمالة	المشاورات الثلاثية
	C87	C98	P29	C29	C105	C100	C111	C138	C182		C81	C129	C122	C144
جزر سليمان	2012	2012	...	1985	2012	2012	2012	2013	2012	8	1985	...	...	...
تونغا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0	...	...	...	...
توفالو	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0	...	...	...	...
فانواتو	2006	2006	...	2006	2006	2006	2006	...	2006	7	...	...	...	...
جنوب آسيا														
أفغانستان	...	...	...	...	1963	1969	1969	2010	2010	5	...	...	...	2010
بنغلاديش	1972	1972	...	1972	1972	1998	1972	...	2001	7	1972	...	...	1979
الهند	...	...	...	1954	2000	1958	1960	...	...	4	1949	...	1998	1978
جمهورية إيران الإسلامية	...	...	...	1957	1959	1972	1964	...	2002	5	...	...	1972	...
جمهورية ملديف	2013	2013	...	2013	2013	2013	2013	2013	2013	8	...	...	...	...
نيبال	...	1996	...	2002	2007	1976	1974	1997	2002	7	...	...	...	1995
باكستان	1951	1952	...	1957	1960	2001	1961	2006	2001	8	1953	...	...	1994
سري لانكا	1995	1972	...	1950	2003	1993	1998	2000	2001	8	1956	...	...	1994
الدول العربية														
البحرين	...		...	1981	1998	...	2000	2012	2001	5	1981	...	...	...
الكويت	1961	...	...	1968	1961	...	1966	1999	2000	7	1964	...	...	2000
عُمان	...	2007	...	1998	2005	...	...	2005	2001	4	...	...	...	...
قطر	...	...	...	1998	2007	...	1976	2006	2000	5	1976	...	...	...
المملكة العربية السعودية	...	...	...	1978	1978	1978	1978	2014	2001	6	1978	...	...	...
الإمارات العربية المتحدة	...	...	...	1982	1997	1997	2001	1998	2001	6	1982	...	...	...
العراق	...	1962	....	1962	1959	1963	1959	1985	2001	7	1951	...	1970	1978
الأردن	...	1968	...	1966	1958	1966	1963	1998	2000	7	1969	...	1966	2003
لبنان	...	1977	...	1977	1977	1977	1977	2003	2001	7	1962	...	1977	...
الجمهورية العربية السورية	1960	1957	...	1960	1958	1957	1960	2001	2003	8	1960	1972	...	1985
اليمن	1976	1969	...	1969	1969	1976	1969	2000	2000	8	1976	...	1989	2000

المصدر: قاعدة بيانات NORMLEX في منظمة العمل الدولية

ملاحظة: تشير العلامة "..." إلى الاتفاقية غير المصدق عليها؛ تشير العلامة "n/a" إلى أن البيانات لا تنطبق؛ (*) نقضت ماليزيا الاتفاقية رقم ١٠٥ في عام ١٩٩٠ ونقضتها سنغافورة في عام ١٩٧٩.

العديد من البلدان لم تصدق بعد على الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية

كانت هناك تطورات إيجابية في الأقاليم، إلى جانب زيادة التصديقات على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية، بما فيها تصديقات الدول الأعضاء الجديدة. غير أن الجدول ٣ يوضح أن ١٤ دولة عضواً فقط من أصل ٤٧ دولة عضواً في الإقليم صدقت على الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية جميعها. وهذا يعني أن آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية حققت أقل من ٣٠ في المائة من هدف منظمة العمل الدولية الداعي إلى التصديق العالمي على الاتفاقيات الأساسية بحلول عام ٢٠١٥. ولا يزال الاحترام الشامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل هدفاً بعيد المنال.

ومما يثير الدهشة هو أن عدداً كبيراً من البلدان لم توقع بعد على الاتفاقيتين المتعلقتين بالحرية النقابية (الاتفاقيتان رقم ٨٧ ورقم ٩٨). وبالرغم من ورود تقارير في الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١١، تفيد بأن المنظمات النقابية، بدعم من الاتحاد الدولي لنقابات العمال، كانت تستهدف حملات التصديق في الهند ونيبال وماليزيا وتايلند وفيتنام، فإنه بحلول عام ٢٠١٥ لم يتم الإبلاغ عن أي تصديق. ومن الواضح أنه يلزم القيام بالمزيد من الجهود لضمان أن تترسخ أهداف العمل اللائق في المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وفي معايير العمل الدولية.

التصديقات المحدودة على اتفاقيات الإدارة السديدة والاتفاقيات التقنية الأخرى

مُنحت أولوية دنيا نسبياً لاتفاقيات الإدارة السديدة الأربع التي تنص على حد أدنى من الشروط اللازمة لضمان أن توفر العمل اللائق في أسواق العمل، وتغطية ثلاثة مجالات مهمة، هي: (أ) تنسيق جميع السياسات الاقتصادية التي تفضي إلى ارتفاع مستويات المعيشة من خلال العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية؛ (ب) المشاورات الثلاثية؛ (ج) إدارات تفتيش العمل الفعالة. ولم يصدق على اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) سوى ١٩ بلداً من أصل ٤٧ بلداً، في حين صدق قرابة نصف هذه البلدان على اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) واتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤).

ومن حيث الاتفاقيات التقنية، صدقت أستراليا وبنغلاديش والصين (لم تدخل بعد حيز النفاذ حتى وقت كتابة هذا التقرير) وفيجي والهند (لم تدخل بعد حيز النفاذ) وجمهورية إيران الإسلامية واليابان والأردن (لم تدخل بعد حيز النفاذ) وجمهورية كوريا وكيريباتي وماليزيا وجمهورية ملديف وجزر مارشال وميانمار (لم تدخل بعد حيز النفاذ) ونيوزيلندا (لم تدخل بعد حيز النفاذ) وجمهورية بالاو والفلبين وساموا وسنغافورة وتوفالو وفيتنام، على اتفاقية العمل البحري. غير أن الفلبين وحدها هي التي صدقت على اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩). ولهذا الأمر مغزاه، نظراً إلى أن لدى الإقليم أكبر عدد من العمال المنزليين في العالم – ٢١,٥ مليون عامل منزلي في عام ٢٠١٠، من بينهم ٨١,٤ في المائة من النساء، يمثلن ٧,٨ في المائة من مجموع المستخدمات بأجر[٤٨]، ومعظمهن لا يتمتعن بالحماية القانونية والاجتماعية.[٤٩]

---

[٤٨] انظر: مكتب العمل الدولي: *العمال المنزليون في كافة أنحاء العالم: إحصاءات عالمية وإقليمية ونطاق الحماية القانونية*، (جنيف، ٢٠١٣)، الجدول ٣-١، الصفحة ٢٠.

[٤٩] انظر أيضاً القسم ٣-٥، أدناه، بشأن العمال المنزليين المهاجرين.

٣-٣ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

حُددت الحماية الاجتماعية باعتبارها أولوية من أوليات عقد آسيا للعمل اللائق. ويرتبط عدم كفاية تغطية الحماية الاجتماعية أو غيابها بما يلي: (أ) المستويات المرتفعة والمستمرة من الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي؛ (ب) تنامي مستويات انعدام المساواة؛ (ج) عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري والقدرات البشرية؛ (د) ضعف الطلب الإجمالي في زمن يتسم بالركود والنمو البطيء.[٥٠]

ويُمكن تقدير التقدم المحرز في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية استناداً إلى ما حققته البلدان من حيث وضع وتنفيذ نُظم الضمان الاجتماعي للجميع – ولا سيما من خلال تحديد مدى تنفيذ هذه البلدان لتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) لبناء أرضيات الحماية الاجتماعية المحددة على المستوى الوطني، التي تضمن مستوىً أساسياً على الأقل من الضمان الاجتماعي للجميع، بحيث يشمل سبل الحصول على الرعاية الصحية وأمن الدخل طوال حياة الناس ويضمن كرامتهم وحقوقهم. ويُمكن تقدير التقدم المحرز أيضاً استناداً إلى تحديد مدى تنفيذ هذه البلدان لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)، لتوفير مستويات أعلى وأكثر شمولية من الحماية.

تغطية الحماية الاجتماعية شهدت توسعاً، لكن نطاقها لا يزال يحتاج إلى تحسين

كانت الحماية الاجتماعية في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية تتجه نحو التوسع على امتداد العقد. وقد خصصت معظم البلدان الواردة في الشكل ١٧ نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لبرامج الحماية الاجتماعية، وهو اتجاه تأثر إلى حد ما بالأزمة المالية العالمية. بيد أنه حتى قبل الأزمة، كان العديد من البلدان قد شرعت بالفعل، سعياً منها إلى مساعدة سكانها على مواجهة المخاطر الاجتماعية والحالات الطارئة، في توسيع نطاق آليات الحماية الاجتماعية لتوفير حماية أفضل للفئات الأكثر استضعافاً من سكانها. ولم يكن الدافع الوحيد لإصلاح سياسات الحماية الاجتماعية هو التصدي للأزمة، بل أيضاً الاعتراف المتزايد بالأهمية البالغة للاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية على مدى دورة الحياة في تعزيز النمو الشامل والحد من الفقر على نحو مستدام. واستُشهد بالصين وتايلند بوصفهما مثالين مفيدين على وجه الخصوص على الحالات التي أدرجت فيها البلدان عملية توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي في نهج أوسع، يهدف إلى إرساء نمط أكثر شمولية واستدامة للنمو الاقتصادي وجعل الحماية الاجتماعية في الوقت نفسه جزءاً من مجموعة أوسع من السياسات المنسقة في مجال العمالة وسوق العمل والمالية والاقتصاد الكلي.[٥١]

وأفادت جميع بلدان جنوب شرق آسيا عن زيادة إنفاقها على الحماية الاجتماعية على مر السنين. وشملت الحالات الاستثنائية في الإقليم، تلك التي شهدت انخفاضاً في مصروفات الحماية الاجتماعية، مثل منغوليا وبعض بلدان جزر المحيط الهادئ (جزر مارشال وساموا) وسري لانكا في جنوب آسيا، وعدة دول عربية (لبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية).

وإجمالاً، بقيت نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للحماية الاجتماعية محدودة نسبياً. واستثمر ٣١ بلداً من أصل ٤٢ بلداً الواردة في الشكل ١٧ نسبة أقل من ناتجها المحلي الإجمالي في برامج الحماية الاجتماعية مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ٨,٦ في المائة.

---

[٥٠] انظر:
ILO: *World social protection report 2014/15: Building economic recovery, inclusive development and social justice* (Geneva, 2014), p. xxi.

[٥١] المرجع نفسه، من الصفحة ١٤٢ إلى الصفحة ١٤٤.

الشكل ١٧: إجمالي مصروفات الحماية الاجتماعية العامة والمصروفات الصحية، من عام ٢٠٠٠ إلى آخر سنة متاحة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

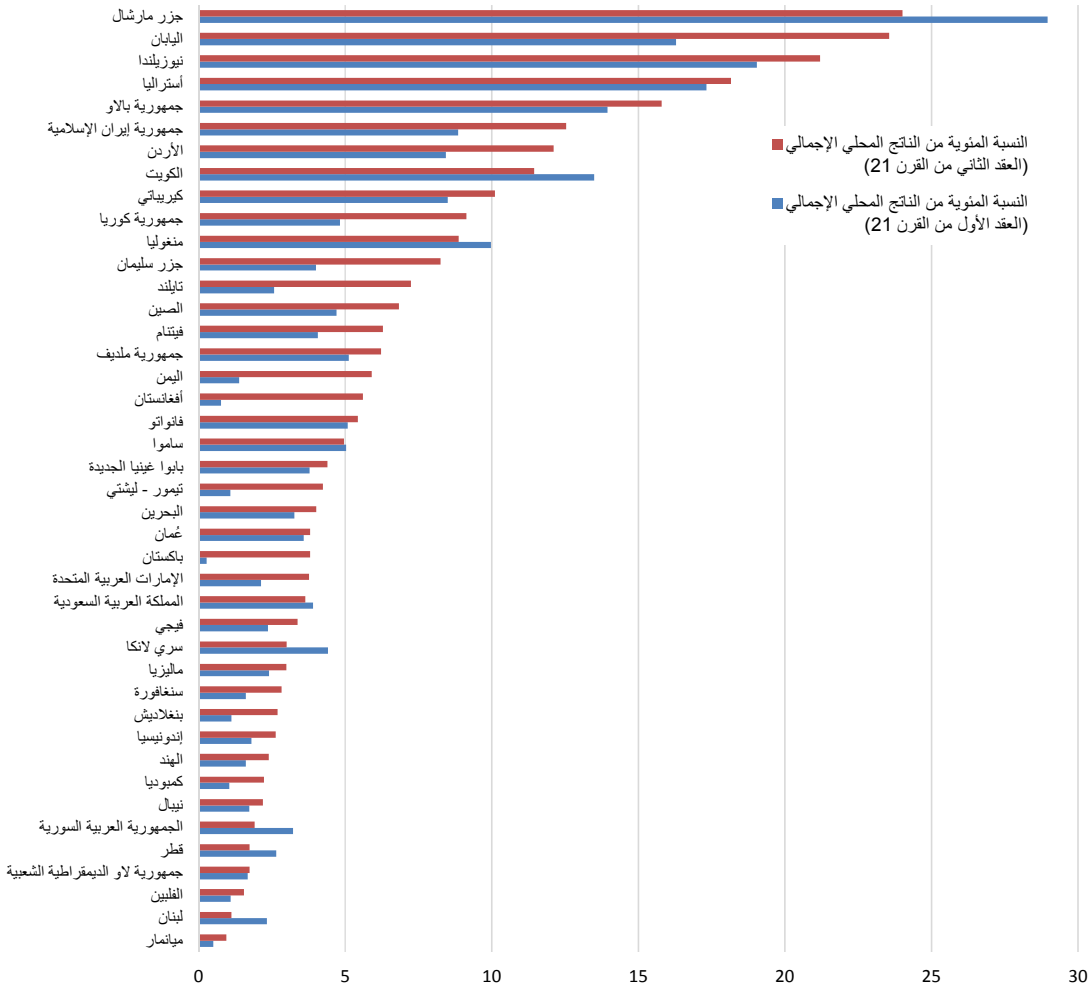

المصدر: ILO: *World social protection report 2014/15* (Geneva, 2014), table B12

ولا غرابة في أن تكون البلدان ذات الدخل المرتفع قادرة على تخصيص المزيد من الموارد نسبياً لبرامج الحماية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، زادت اليابان نسبة المصروفات العامة من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١١. غير أن البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قطعت هي الأخرى أشواطاً مهمة صوب إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية وتعزيز نُظم الضمان الاجتماعي. ويعرض الجدول ٤ أمثلة حديثة على عملية مد نطاق الحماية الاجتماعية في هذه البلدان الأخيرة، التي تجاوزت شبكات السلامة نحو إرساء ضمانات أرضية الحماية الاجتماعية، بل وإرساء مستويات أعلى وأكثر شمولاً من الحماية الاجتماعية. وبدلاً من النظر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها كلفة (حيث كثيراً ما كانت تعتبر في السابق في غير المتناول)، أصبح عدد متزايد من البلدان، حتى البلدان ذات الدخل المنخفض، تنظر إليها على اعتبار أنها استثمار لا غنى عنه من أجل التنمية المستدامة في المستقبل. وفي دورة اللجنة السابعة والستين في أيار/ مايو ٢٠١١، اعتمدت الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قراراً يدعو الدول الأعضاء إلى "الاستثمار في إرساء نُظم الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تشكل أساس أرضية للحماية الاجتماعية"، الأمر الذي من شأنه أن يوفر حداً أدنى من سبل الحصول على الخدمات الأساسية وأمن الدخل للجميع، ... ثم تعزيز القدرات على مد نطاقها، وفقاً للطموحات والظروف الوطنية".[٥٢]

[٥٢] انظر: *Confronting inequalities* (Bangkok, UN ESCAP)، مرجع سابق، الصفحة ١٢.

الجدول ٤: أمثلة حديثة على عملية مد نطاق الحماية الاجتماعية في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية**

نوع البرنامج	البلدان	
	ذات الدخل المتوسط	ذات الدخل المنخفض
إعانات الأطفال والأسر	الصين، منغوليا	نيبال
التحويلات النقدية مع التركيز على التنمية البشرية	البحرين، إندونيسيا، الأردن، منغوليا، الفلبين	بنغلاديش، الأرض الفلسطينية المحتلة
دعم الحد الأدنى من دخل الأسر	الصين	الأرض الفلسطينية المحتلة
برامج العمالة العامة	الهند، إندونيسيا	الأرض الفلسطينية المحتلة، اليمن
حماية الأمومة	الهند، إندونيسيا، الأردن	بنغلاديش
الحماية من البطالة	البحرين، الأردن، المملكة العربية المملكة العربية السعودية، تايلند، فيتنام	
المعاشات التقاعدية	الصين، الهند، تايلند، فيتنام	بنغلاديش، نيبال، الأرض الفلسطينية المحتلة
توسيع نطاق التغطية الصحية	الصين، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إندونيسيا، الأردن، لبنان، قطر، تايلند، الإمارات العربية المتحدة	كمبوديا، الأرض الفلسطينية المحتلة

** يعرض الجدول حالات مختارة فقط لأغراض التوضيح؛ من غير الممكن إيراد جرد كامل هنا.

المصدر:
ILO: *World social protection report 2014/15: Building economic recovery, inclusive development and social justice* (Geneva, 2014), tables 6.3 and 6.4, pp. 141, 145.

٤-٣ القضاء على عمل الأطفال وخلق الفرص للشباب

سلّمت أولوية عقد آسيا - المحيط الهادئ للعمل اللائق هذه بالحاجة إلى اعتماد نُهج سياسية متسقة في معالجة الروابط القائمة بين عمل الأطفال والعمل اللائق للشباب. وعمل الأطفال لا يؤدي إلى حرمان الأطفال من طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم فحسب، بل يضر أيضاً بنموهم الجسدي والعقلي، ويؤثر على جانبي العرض والطلب معاً في أسواق عمل الشباب.

فمن جهة، يحول عمل الأطفال دون حصول الأطفال على التعليم والمهارات اللازمة لتحقيق النجاح كشباب في أسواق العمل. ومن جهة أخرى، إنّ انتشار عمل الأطفال، إلى جانب بطالة الشباب وبطالتهم الجزئية يُمثل مفارقة قاسية. وبينما يفي الأطفال الذين ينبغي ألاّ يعملوا، لأن مكانهم عوضاً عن ذلك هو المدرسة، بالطلب على بعض أنماط العمل، فإن اليد العاملة التي تمثل عرضاً من الشابات والشبان المتعلمين تبقى غير مستخدمة أو مستخدمة بصورة جزئية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر نتائج عمالة الشباب عادة هي الأسوأ بالنسبة إلى العمال الأطفال السابقين وغيرهم من الأطفال المنقطعين عن الدراسة في وقت مبكر، وهما مجموعتان تتمتعان بأقل فرص لتراكم رأس المال البشري اللازم للحصول على عمالة مجزية. ويمكن للعلاقة القائمة بين عمل الأطفال ونتائج سوق العمل أن تعمل أيضاً في الاتجاه الآخر: يمكن لآفاق سوق العمل السيئة في صفوف الشباب أن تحد من حوافز الأسر للاستثمار في التعليم في وقت مبكر من دورة الحياة.

العديد من البلدان لم توقع على الاتفاقيات الأساسية بشأن عمل الأطفال

كما يتجلى في الجدول ٣، لم يصدق العديد من البلدان، بما فيها الهند ودول جزر المحيط الهادئ، وهي، جزر كوك وجزر مارشال وبالاو وتونغا وتوفالو، على اتفاقيتي عمل الأطفال الأساسيتين، رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢، بينما صدقت بلدان أخرى، بما فيها أستراليا وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية وميانمار ونيوزيلندا وتيمور – ليشتي وفانواتو على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، لكنها لم تصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية للحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨). وصدقت سائر الدول العربية على اتفاقيتي عمل الأطفال الأساسيتين.

إقليم آسيا - المحيط الهادئ، الذي شهد أكبر عدد من العمال الأطفال، سجل أيضاً أكبر انخفاض مطلق في هذه الأعداد

تقدم تقديرات حديثة تصنيفات بحسب الإقليم وكذلك صورة دينامية عن التقدم المحرز، لا سيما خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.[٥٣] ويبين الشكل ١٨ أنّ إقليم آسيا - المحيط الهادئ كان يضم، بالقيم المطلقة، أكبر عدد من العمال الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٧ عاماً، أي قرابة ٧٧,٧ مليون عامل طفل في عام ٢٠١٢، حيث كان يعمل ٣٤ مليون عامل طفل منهم، أو ٤٤ في المائة (٤,١ في المائة من إجمالي السكان الأطفال)، في أشكال العمل الخطيرة. غير أنه من حيث انتشار عمل الأطفال، كان الإقليم أحسن حالاً من أفريقيا جنوب الصحراء، التي كان يندرج فيها ما لا يقل عن طفل من كل خمسة أطفال في فئة العمال الأطفال وكان يعمل ٤٩ في المائة منهم (١٠,٤ في المائة من إجمالي السكان الأطفال) في أشكال العمل الخطيرة. ولم تكن البيانات متاحة بصورة منفصلة بالنسبة إلى الإقليم الفرعي للدول العربية، غير أن عدد العمال الأطفال من نفس الفئة العمرية بلغ ٩,٢ مليون عامل طفل في الدول العربية وشمال أفريقيا معاً (٨,٤ في المائة من إجمالي السكان الأطفال)، إذ كان يعمل ٥,١ مليون عامل طفل منهم أو ٥٥,٤ في المائة (٤,٧ في المائة من إجمالي السكان الأطفال) في أشكال العمل الخطيرة.

كما سجل إقليم آسيا - المحيط الهادئ أكبر انخفاض مطلق إلى حد بعيد في عدد العمال الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٧ عاماً، بنحو ٣٦ مليون عامل طفل على مدى فترة السنوات الأربع الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢. وانخفض هذا العدد بنحو ٦ ملايين عامل طفل فقط في أفريقيا جنوب الصحراء، وبأقل من مليوني عامل طفل في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتشير البيانات المتاحة أيضاً إلى أنّ حجم الانخفاض في نسبة عمل الأطفال في صفوف الفتيات كان أكبر منه في صفوف الفتيان. (لكن ربما كان هناك تقدير أقل من الواقع بكثير لعدد العاملات الفتيات، ذلك أنّ الفتيات عادة ما يعملن في أقل أشكال العمالة ظهوراً، وبالتالي أقلها حظاً من حيث الإبلاغ، من قبيل العمل المنزلي في إطار الأسر المعيشية الخاصة).

---

[٥٣] انظر:
ILO: *Marking progress against child labour: Global estimates and trends 2000–2012* (Geneva, ILO-International Programme on the Elimination of Child Labour [IPEC], 2013); and Y. Diallo; A. Etienne; F. Mehran: *Global child labour trends 2008–2012* (Geneva, ILO IPEC, 2013).

الشكل ١٨: الأطفال في العمالة وعمل الأطفال والأعمال الخطرة حسب الإقليم، الفئة العمرية ٥-١٧ سنة، ٢٠٠٨ و٢٠١٢

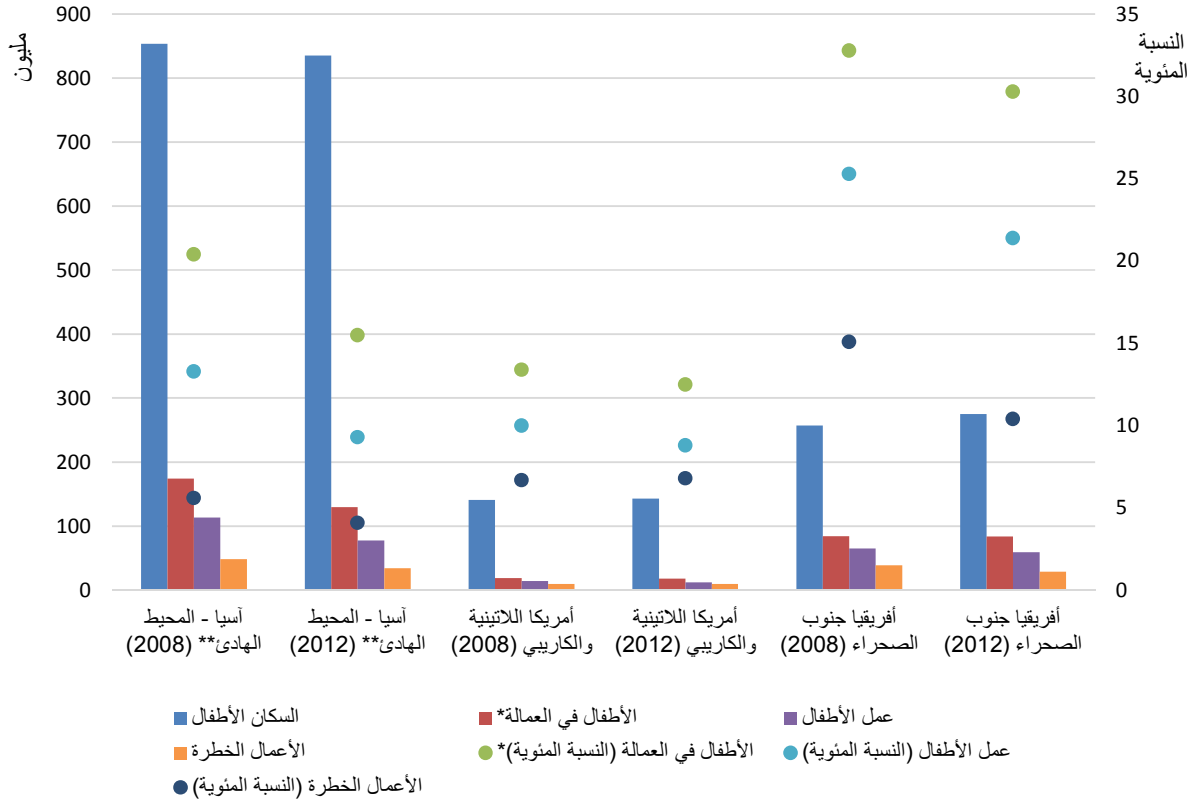

ملاحظة: (*) يُقصد بهم أولئك الذين يشاركون في أي نشاط اقتصادي لمدة لا تقل عن ساعة خلال الفترة المرجعية.

(**) يُرجى ملاحظة أن تجميع البلدان لا يتفق تماماً مع التجميع المستخدم فيما يتعلق بالتقديرات الواردة في الجداول الأخرى في هذا التقرير.

المصدر: ILO : Marking progress against child labour :Global estimates and trends 2000-2012 2014/15 (Geneva, ILO IPEC, 2013), table 3, p.5.

وفي الدول العربية، أشارت البيانات المتاحة إلى أنّ عمل الأطفال "وإن لم يكن مرتفعاً مقارنة مع المتوسط العالمي، فقد ظل شاغلاً مهماً من الشواغل المتصلة بالسياسة العامة".[٥٤] وقد شهدت الدول العربية تقدماً كبيراً في مكافحة عمل الأطفال على مدى العقد. ومع ذلك، أظهرت المؤشرات أنه نتيجة للنزاعات الإقليمية، سجل حجم ومعدل انتشار عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله، ارتفاعاً كبيراً في الأردن ولبنان واليمن. وقد تنوعت أسبابه الجذرية في الدول العربية. وأدت سياسة الاحتلال والاستيطان السائدة إلى كبح الاقتصاد الفلسطيني، مما جعل من الفقر الأسري في الأرض الفلسطينية المحتلة دافعاً رئيسياً إلى عمل الأطفال في هذه المنطقة، الذي ارتفع من ٣,٧ في المائة من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٧ سنة في عام ٢٠١٠[٥٥] إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥.[٥٦] كما كان الفقر والنزاع السببين الرئيسيين لعمل الأطفال في اليمن، وقد برزا في الإقليم نتيجة للمستويات العليا التي سُجلت في مجال عمل الأطفال (قرابة ١٤ في المائة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٤ سنة). وفي الوقت نفسه، كانت الأردن ولبنان تواجهان تبعات تدفق ضخم للاجئين السوريين.

---

[٥٤] انظر: *Twin challenges* (ILO, 2014)، مرجع سابق، الصفحة ١٢. بسبب التعريفات القانونية المختلفة لعمل الأطفال في الدول العربية، تستند البيانات إلى مفهوم إحصائي موحد للأطفال في العمالة كمفهوم تقريبي لعمل الأطفال.

[٥٥] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: *أطفال فلسطين – قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي* (٢٠١١)، الصفحة ٤٣.

[٥٦] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٥):
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/childern-2015-01e.htm
[يمكن الاطلاع عليه اعتباراً من ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦].

وفي الأردن، تضاعف عدد العمال الأطفال في البلد بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦. غير أنّ هذا المعدل، الذي بلغ ١,٩ في المائة من الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة، ظل من بين أدنى المستويات في الإقليم.[٥٧] وكان قطاع الزراعة، الذي حددته منظمة العمل الدولية باعتباره أحد أكثر القطاعات خطراً على العمال على اختلاف أعمارهم، يستخدم أعلى نسبة من العمال الأطفال العرب. وقد أمضى العديد من العمال الأطفال العرب ساعات طويلة للغاية في العمل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب واضحة على دراستهم وأوقات فراغهم. وتجاوزت نسبة الأطفال الذكور في العمالة نسبتهم بالنسبة إلى الأطفال الإناث (وإن كانت مصادر البيانات قد استهانت بعمل الفتيات).

تحقيق إنجازات يعتد بها في مجال الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لكن معدلات البقاء في التعليم تظل متدنية

من الجوانب الأخرى لمسألة عمل الأطفال الملحة التقدم المحرز في مجال الالتحاق بالتعليم. وقد كان أداء إقليم آسيا - المحيط الهادئ جيداً من حيث زيادة فرص الحصول على التعليم فيما تبذله من جهود لتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي. ويبين الشكل ١٩ أنّ جميع البلدان، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، وسعت كثيراً صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وكثيراً ما تُستخدم عتبة ٩٧ في المائة على الأقل لتحديد ما إذا كان تعميم الالتحاق بالمدارس قد تحقق.[٥٨] ووفقاً لهذا المقياس، أحرزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أكبر قدر من التقدم في هذا المجال، وذلك بزيادة قدرها أكثر من ٣٠ نقطة مئوية. وحسّنت بنغلاديش والهند ونيبال وتيمور - ليشتي معدلات الالتحاق لديها بما لا يقل عن ٢٠ نقطة. غير أنّ الصين والفلبين ونيوزيلندا وسري لانكا وجمهورية ملديف وكيريباتي وجزر مارشال لم تفد بإحراز تقدم كبير ولا حدوث تراجع يذكر في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. كما تم ردم الفجوة القائمة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي. وفي حين كان التلاميذ الذكور يتمتعون بأفضلية على الفتيات في التسعينات، فإنّ الفجوة تقلصت كثيراً، بحيث تعاني بعض البلدان حالياً من وجود فجوات لصالح الفتيات. ومع ذلك، فقد كان صافي معدل التحاق الفتيان بالتعليم، في باكستان، لا يزال أعلى بقرابة ١٠ نقاط من معدله لدى الفتيات.

وفي معظم البلدان، كانت المكاسب الجوهرية المحققة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بادية في معدل تناقص أعداد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الابتدائي. ومع ذلك، لم يقترن معدل التحاق الأطفال ممن بلغوا سن الدراسة الابتدائية بالمدرسة بإحراز تقدم في معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي. وبقيت النسب المئوية للطلبة الذين غادروا المدرسة قبل السنة النهائية من المرحلة الابتدائية مرتفعة – حيث شكل الفقر أكبر عائق أمام التحاق الأطفال ممن هم في سن الدراسة بمرحلة التعليم الابتدائي وإتمامها. وحسب تقديرات مصرف التنمية الآسيوي، بلغت نسبة الأطفال ممن بدأوا الفصل الأول والذين تمكنوا من إتمام السنة النهائية من التعليم الابتدائي ٦٢,٢ في المائة في جنوب آسيا و٦٩,٥ في المائة في دول جزر المحيط الهادئ و٨٥,١ في المائة في جنوب شرق آسيا و٩٧,٧ في المائة في شرق آسيا.[٥٩] وأشارت بيانات الدول العربية إلى أنّ معظم الأطفال العاملين كانوا يجمعون بين العمل والدراسة. لكن نسبة الأطفال العاملين الذين خُرموا كلياً من الالتحاق بالمدرسة لم يكن يُستهان بها، لا سيما في اليمن، حيث كان يزاول فيه قرابة ٦ في المائة من مجموع الأطفال عملاً بدون الذهاب إلى المدرسة. كما كانت هناك نسب كبيرة من الأطفال ممن لم يكونوا في العمالة ولا في التعليم، لا سيما في العراق (١١ في المائة) واليمن (١٦ في المائة).[٦٠]

---

[٥٧] مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، وزارة العمل، دائرة الإحصاءات، ومنظمة العمل الدولية: *المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن ٢٠١٦* (عمان، ٢٠١٦)، http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_510520.pdf [يمكن الاطلاع عليه اعتباراً من ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦].

[٥٨] انظر: الأمم المتحدة: *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية: ٢٠١٥ التقرير المرحلي* (نيويورك، ٢٠١٥)، الصفحة ٢٥.

[٥٩] انظر: ADB: *Key Indicators for Asia and the Pacific 2015* (Manila, 2015), table 2.1, p. 130.

[٦٠] انظر: *Twin challenges* (ILO, 2014)، مرجع سابق، الصفحة ١٨.

الشكل ١٩: صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب نوع الجنس

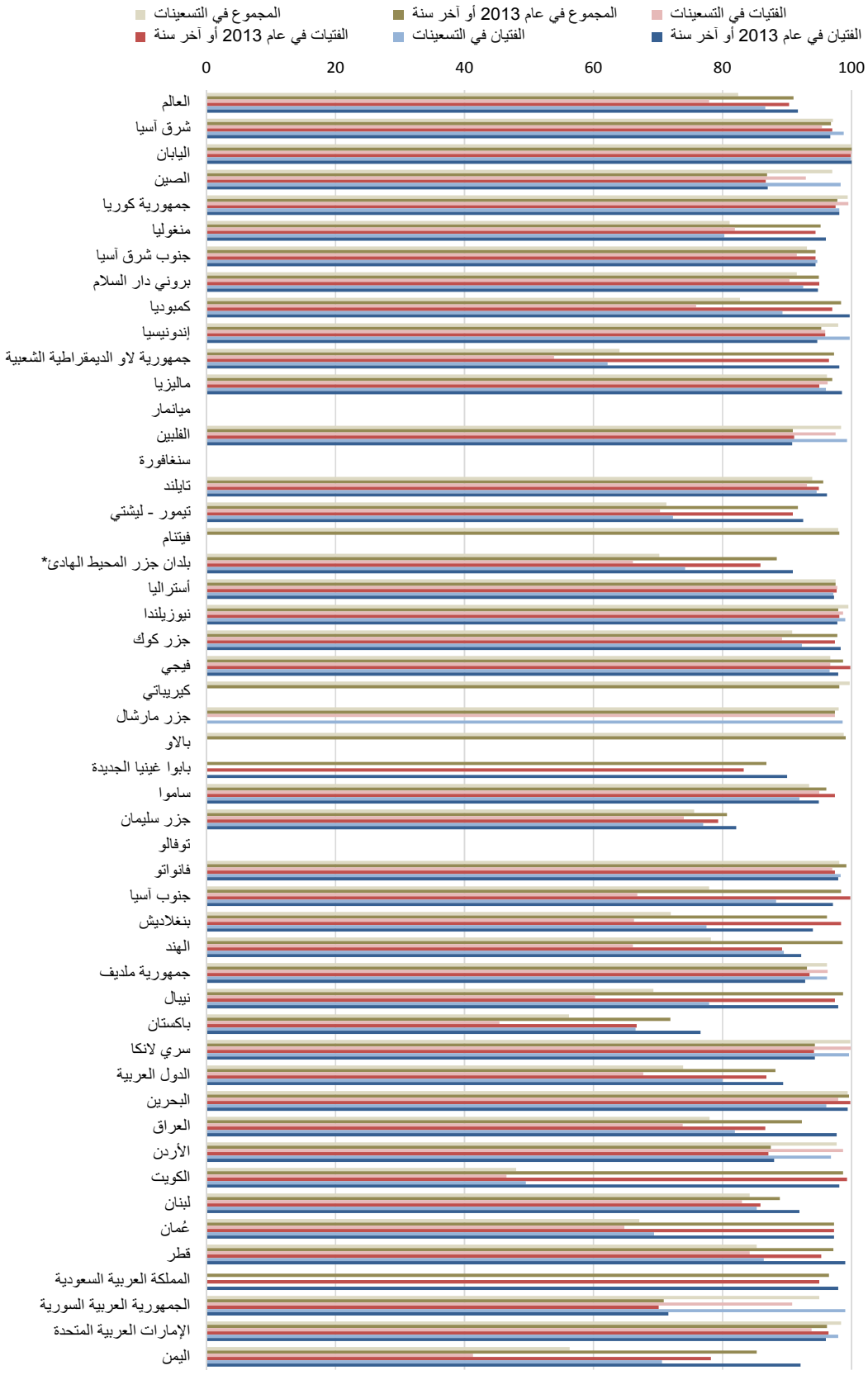

المصدر: قاعدة بيانات معهد الإحصاءات التابع لليونسكو.

ملاحظة: (*) باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

التدابير المتخذة للتصدي لعمل الأطفال تحتاج إلى اتخاذ تدابير تكميلية لتعزيز عمالة الشباب

إنّ بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي لا يمثل سوى خطوة أولى نحو إنهاء عمل الأطفال وتعزيز فرص تحقيق عمل ومعيشة أفضل للشباب. ولا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به قبل تحقيق (أ) الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥ أو (ب) الغاية ٨-٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن التوصل إلى الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لأهداف مثل تعميم التعليم الثانوي وتحسين معدلات استبقاء التلاميذ في المدارس وتلبية احتياجات الفئات المحرومة من الأطفال والحرص على تزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها لتحقيق النجاح عند التحاقهم بسوق العمل. وقد شكل انعدام المواءمة بين تعليم الشباب واحتياجات سوق العمل عقبة كأداء. وكثيراً ما يشير أصحاب العمل إلى أنّ العديد من الشبان والشابات "لا يصلحون للعمل" – غالباً ما تبقى الوظائف المتاحة شاغرة لأنّ الشباب يفتقرون إلى المؤهلات والمهارات ذات الصلة. وبالنظر إلى الإنفاق السخي للحكومات والقطاع الخاص على التعليم والتدريب، وإعدادهما لأفضل جيل من الموارد البشرية الشابة المتعلمة من أي وقت مضى، فقد كان هدراً شديداً عدم تمكن هؤلاء الشباب من تحقيق كامل قدراتهم والإسهام أكثر على ذلك الأساس في التنمية الوطنية.

وكان من شأن الأقسام السابقة من هذا الاستعراض أن سلطت الضوء على قلة التقدم المحرز في معالجة تحدي عمالة الشباب خلال عقد آسيا للعمل اللائق. بيد أنه تم التسليم على نطاق واسع في الإقليم بجسامة أزمة عمل الشباب. وفي الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١١، على سبيل المثال، دعا رئيس إندونيسيا آنذاك إلى تشكيل تحالف عالمي لتعزيز العمل اللائق لصالح الشباب.

واضطلعت التجمعات الإقليمية لبلدان آسيا - المحيط الهادئ بعدد من المبادرات لتعزيز عمالة الشباب. وأدرج منتدى جزر المحيط الهادئ موضوع الشباب باعتباره أولوية من أولويات الأنشطة الإقليمية في خطة المحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. والتقى اجتماع وزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مرة كل ثلاث سنوات للإشراف على تعاون بلدان الرابطة بشأن الشباب على المستوى الوزاري. وعلى المستوى الوطني، اعتمدت بلدان مختلفة خططاً وبرامج محددة لتعزيز فرص العمل اللائق لصالح الشباب.[٦١]

٣-٥ تحسين إدارة هجرة اليد العاملة

ازدادت تدفقات المهاجرين حجماً وتعقيداً لدرجة أنّ إدارة هجرة اليد العاملة أصبحت أولوية إقليمية. ويمثل الإقليم، شأنه شأن بلدان المنشأ والمقصد الرئيسية، مركزاً لحراك اليد العاملة. وتُظهر آخر التقديرات المتاحة لعام ٢٠١٣ بشأن أعداد العمال المهاجرين أنّ الدول العربية كانت تستحوذ على أكبر حصة من المهاجرين في القوى العاملة (٣٥,٦ في المائة). وفي الأقاليم الفرعية الأخرى، شكل المهاجرون ٠,٦ في المائة من إجمالي العمال في شرق آسيا و٣,٥ في المائة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ و١,٣ في المائة في جنوب آسيا.[٦٢] وقُدر العدد الإجمالي للعمال المهاجرين بنحو ١٧,٦ مليون عامل في الدول العربية و٢٥,٨ مليون عامل في آسيا - المحيط الهادئ.[٦٣]

---

[٦١] انظر:
L.L. Lim: *Building an Asia-Pacific youth employment coalition: Reviewing past policies and the way forward*, ILO Asia-Pacific Working Paper Series (Bangkok, ILO, 2011), box 1, pp. 8–10.

[٦٢] انظر:
ILO: *ILO global estimates on migrant workers: Results and methodology* (Geneva, 2015), table 2.8, p. 16.

[٦٣] المرجع نفسه.

وكانت تُشكل بلدان جنوب آسيا وجنوب شرقها، في السنوات الماضية، بلدان المنشأ الرئيسية للعمال المهاجرين الموجهين بصفة أساسية إلى الدول العربية وبلدان شرق آسيا والبلدان الغربية الأخرى. ومنذ عام ١٩٩٠، تضاعفت تدفقات المهاجرين الدوليين إلى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ثلاث مرات تقريباً، حيث قُدر عددهم فيها بزهاء ٩,٥ مليون مهاجر دولي.[٦٤] وينحدر قرابة ثلثي المهاجرين الدوليين في الرابطة من الدول الأخرى الأعضاء فيها. ومع ذلك، فإنّ تدفقات المهاجرين من جنوب آسيا وجنوب شرقها إلى الدول العربية لا تزال تشكل أكثر تدفقات الهجرة كثافة. وبعد عام ٢٠١٥، من المحتمل أن يتزايد حراك اليد العاملة عبر الحدود مدفوعاً في المقام الأول بالعوامل الهيكلية الناجمة عن الفوارق الديمغرافية والاقتصادية فيما بين البلدان.

وتهدف إدارة هجرة اليد العاملة في المقام الأول إلى: (أ) تعزيز حركة تنقل منظمة ومنتظمة للعمال عبر الحدود بحيث تستفيد البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء، لا سيما من حيث زيادة كفاءة سير سوق العمل؛ (ب) السعي إلى وضع سياسات يمكنها أن تستجيب على نحو منصف لمصالح العمال المهاجرين وأصحاب العمل والعمال الوطنيين.

مشاكل البيانات عائق أساسي أمام الإدارة الفعالة لهجرة اليد العاملة

بالرغم مما بُذل من جهود قيّمة لتقدير تدفقات العمال المهاجرين وأعدادهم، أدى تنوع تقنيات التقدير والإسناد المستخدمة إلى وجود أوجه تباين كبيرة في البيانات.[٦٥] وعلى سبيل المثال، تتراوح النسبة المقدرة للمهاجرين فيما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمواطنين المقيمين في الخارج بين ٥١,٢ في المائة و٦٨,٦ في المائة بالنسبة إلى المهاجرين و٢٤,٧ في المائة و٣٤,٦ في المائة بالنسبة إلى المواطنين المقيمين في الخارج. وتتجلى اختلافات كبيرة أيضاً في الأرقام التي تعزز هذه التقديرات الإقليمية. على سبيل المثال، قدرت مصادر البيانات الرئيسية الثلاثة[٦٦] تباعاً عدد المهاجرين من ميانمار في تايلند بنحو ٠,١ مليون مهاجر و٠,٣ مليون مهاجر و١,٦ مليون مهاجر، وعدد مواطني الفلبين في ماليزيا بنحو ٣٠٨ ٠٠٠ مواطن و١٠٣ ٠٠٠ مواطن و٢٠ ٠٠٠ مواطن فقط.

وتبرز هذه الاختلافات الكبيرة بعض المشاكل في استخدام البيانات – ليس فقط لتتبع اتجاهات حراك اليد العاملة، بل أيضاً من أجل فهم ديناميات سوق العمل فهماً أفضل في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. كما أنّ فئات معينة من المهاجرين قد "تُحجب عن الأنظار" سياسياً بسبب البيانات الضعيفة، وذلك على حساب بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء وحتماً على حساب المهاجرين أنفسهم. وقد سلّمت بلدان الإقليم بأهمية توفير بيانات موثوقة ومفصلة بشأن حجم وتدفقات هجرة اليد العاملة. وعلى سبيل المثال، يوصي إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين (٢٠٠٧) بأن تشرف الدول الأعضاء على "تسهيل تبادل البيانات بشأن المسائل المتعلقة بالعمال المهاجرين، لغرض تعزيز السياسات والبرامج ذات الصلة بالعمال المهاجرين في الدول المرسلة والمستقبلة على السواء" (المادة ١٨).

والإجماع الدولي المتنامي بشأن أهمية قياس حجم وتدفقات هجرة اليد العاملة إنما يشدد على الحاجة إلى: (أ) إحصاءات إنفاذ القانون، التي تشمل سجلات الإدارة العامة المتعلقة بوكالات التعيين والتوظيف؛ (ب) الإحصاءات بشأن تراخيص العمل الصادرة ومشغلي العمال المهاجرين والعمال المهاجرين المغادرين لبلدان المنشأ والوافدين إلى بلدان المقصد. ويمكن لإحصاءات إنفاذ القانون هذه أن تعزز موثوقية مصادر أعداد وتدفقات العمال المهاجرين بالنسبة إلى بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. كما يشدد على ضرورة أن تدرج البرامج الإحصائية الوطنية القياس المنتظم للهجرة الداخلية والدولية، مثلاً من خلال إجراء دراسات استقصائية وتعدادات سكانية وطنية قائمة على الأسر المعيشية.

---

[٦٤] انظر:
United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA): *Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision, United Nations Database*, (New York, 2013).

[٦٥] انظر:
ILO and ADB: *ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity* (Bangkok, 2014), op. cit., pp. 115–116.

[٦٦] مركز البحوث الإنمائية بشأن الهجرة، العولمة والفقر؛ البنك الدولي؛ شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

وبالرغم من مشاكل البيانات، يمكن تقييم أداء إدارة هجرة اليد العاملة من حيث المؤشرات الأخرى، التي تشمل: (أ) عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين؛ (ب) عدد ومضمون ترتيبات الاعتراف المتبادل واتفاقات العمل الثنائية التي أُبرمت بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛ (ج) التدابير المتخذة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي وإمكانية نقل استحقاقاته بالنسبة إلى العمال المهاجرين.

التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين يبقى ضعيفاً

ستتمثل إحدى نقاط الانطلاق المهمة لإدارة هجرة اليد العاملة في تصديق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)، التي تحظر أوجه التفريق أو الاستبعاد أو التفضيل على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني (بما في ذلك مكان ميلاد المواطنين أو الأصل الأجنبي أو السلالة) أو الأصل الاجتماعي. ومع ذلك، لم تصدق ماليزيا وتايلند وسنغافورة، وهي بلدان المقصد الرئيسية في آسيا - المحيط الهادئ، على الاتفاقية رقم ١١١. وتعتبر جميع الدول العربية بلدان مقصد وقد صدقت جميعها، ما عدا عُمان، على الاتفاقية رقم ١١١.

وبالإضافة إلى الاتفاقيات الأساسية، هناك الصكوك الدولية التي تتناول مباشرة حقوق العمال المهاجرين، فضلاً عن اتفاقيات العمل الرئيسية الأخرى التي تكفل معاملة جميع العمال على قدم المساواة في مجال الحماية الاجتماعية. ويُبرز الجدول ٥ مستويات التصديق المتدنية على جميع هذه الاتفاقيات. والفلبين وحدها، وهي بلد منشأ مرسل رئيسي، هي التي صدقت على جميع الاتفاقيات الواردة في الجدول باستثناء الاتفاقية رقم ١٨١. وقد كانت الفجوات ملفتة للنظر بصورة خاصة في بلدان المقصد الرئيسية.

الجدول ٥: التصديق على اتفاقيات العمال المهاجرين

الاتفاقية	البلدان التي صدقت على الاتفاقية
حقوق العمال المهاجرين:	
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧)	ماليزيا (صباح)، نيوزيلندا، الفلبين
اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)	الفلبين
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩٩٠	بنغلاديش، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية بالاو، الفلبين، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، تيمور - ليشتي
المساواة في المعاملة في الحماية الاجتماعية:	
اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)، ١٩٢٥ (رقم ١٩)	أستراليا، بنغلاديش، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، اليابان، جمهورية كوريا، لبنان، ماليزيا، ميانمار، باكستان، الفلبين، سنغافورة، جزر سليمان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، اليمن
اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، ١٩٨٢ (رقم ١١٨)	بنغلاديش، الهند، العراق، الأردن، باكستان، الفلبين، الجمهورية العربية السورية
اتفاقية الحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، ١٩٨٢ (رقم ١٥٧)	الفلبين
حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:	
اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١)	فيجي، اليابان، منغوليا
اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)	الفلبين

وتنشط وكالات توظيف اليد العاملة على وجه الخصوص في إطار الهجرة داخل آسيا - المحيط الهادئ ومن آسيا إلى الدول العربية. وهنا تحديداً تستند العديد من البرامج المؤقتة بشأن هجرة اليد العاملة التي تشمل العمال ذوي المهارات المتدنية إلى أوجه التفاوت الهيكلية وأوجه التفاوت المتعلقة بالدخل بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة. وخلال مرحلة التوظيف، يكون العمال المهاجرون معرضين بشدة لممارسات التوظيف التعسفية والاحتيالية، التي كثيراً ما توقع العمال المهاجرين ذوي القدرة المحدودة على توصيل الصوت والمفاوضة في شراكها، مما يؤدي بهم إلى الاستدانة. ورسوم التوظيف المرتفعة التي تفرضها الوكالات هي أحد جوانب الاستغلال في هذه العملية. فهذه الرسوم تتجاوز كثيراً التكاليف الفعلية المتكبدة وتحد من أثر الهجرة على التنمية. وكثيراً ما استجابت الحكومات في بلدان المنشأ للتجاوزات في مجال التوظيف من خلال فرض اشتراطات لمنح التراخيص وإرساء حدود لرسوم التعيين ووضع آليات لتلقي الشكاوى. وفي عام ٢٠١٥، أعلنت نيبال عن اعتماد نهج "عدم فرض أي رسوم" و"عدم فرض أي تكاليف سفر" إزاء سياسة العمال بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وماليزيا. وحظرت بلدان مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة فرض رسوم التوظيف على العمال المهاجرين. وبالرغم من هذه الجهود، لم يتحقق سوى قدر محدود من النجاح عموماً في كبح التجاوزات في مجال التوظيف.[٦٧]

إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، هو اتفاق بارز يستلزم اتخاذ المزيد من تدابير التنفيذ

في عام ٢٠٠٧، اعتمدت الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا[٦٨] إعلان الرابطة بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين (المعروف أيضاً بإعلان سيبو)، الذي يدعو بلدان المنشأ والمقصد على السواء إلى تعزيز "كامل إمكانات العمال المهاجرين وكرامتهم في مناخ من الحرية والإنصاف والاستقرار" بما يتفق مع القوانين الوطنية (المادة ١). ومن بين مواد الإعلان الجديرة بالذكر هي المادة ٨، التي تشدد على ضرورة أن تمنح بلدان المقصد "حماية استخدام عادلة ومناسبة للعمال المهاجرين وتضمن دفع أجورهم وتتيح لهم سبل الوصول إلى ظروف عمل ومعيشة لائقة"، والمادة ٢٢ التي تعهد إلى "الهيئات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ذات الصلة ... بوضع صك للرابطة [خلال الاجتماع الوزاري السنوي للرابطة] بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين" يمكن بموجبه رصد التقدم المحرز. غير أنّ الإعلان هو اتفاق غير ملزم، وتفيد التقديرات بأنّ تنفيذه على نحو فعال يستلزم بذل المزيد من الجهود[٦٩]، لا سيما استشرافاً للتدفق المتوقع للسلع والخدمات ورأس المال واليد العاملة بمزيد من الحرية عندما تصبح الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا أمراً واقعاً.

ترتيبات الاعتراف المتبادل واتفاقات العمل الثنائية تسهل إدارة هجرة اليد العاملة

ركزت سياسات إدارة هجرة اليد العاملة، على المستوى الإقليمي، بصورة رئيسية على العمال ذوي المهارات العالية. ونفذت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترتيبات الاعتراف المتبادل بشأن عدد من المهن التي تقتضي مهارات[٧٠]، رغبة منها في تسهيل حراك اليد العاملة من خلال تحديد المهارات أو الخبرة ذات الصلة التي يحتاجها المهنيون للحصول على شهادة تصديق في بلد آخر والعمل، في نهاية المطاف، في الخارج. غير أنّ الحواجز القائمة على المستوى الوطني تعني أنّ تنفيذ ترتيبات الاعتراف المتبادل لم يرق إلى مستوى هدف إدارة حراك اليد العاملة. وعلى سبيل المثال، تباينت البلدان تبايناً كبيراً من حيث مجال التعليم والاختبارات التي تقتضيها لمنح الاعتراف المهني، في حين أبدت الرابطات المهنية في أغلب الأحيان تردداً في تغيير معاييرها القائمة لتقبل المنافسة المحتملة من الخارج. والأهم من ذلك هو أنّ المهن

---

[٦٧] انظر: ILO: *APRM technical brief: Labour migration in Asia and the Pacific* (Bangkok, forthcoming, 2016).

[٦٨] بروني وكمبوديا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام.

[٦٩] انظر:
ILO and ADB: *ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity* (Bangkok, 2014)
مرجع سابق، الصفحة ٩٩.

[٧٠] بما فيها الهندسة والتمريض والفن المعماري والمسح والأطباء الممارسون وأطباء الأسنان والمحاسبة والسياحة.

التي شملتها ترتيبات الاعتراف المتبادل مثلت جزءاً يسيراً من إجمالي الوظائف في رابطة أمم جنوب شرق آسيا – بين ٠,٣ في المائة و١,٤ في المائة لا غير من إجمالي العمالة في الدول الأعضاء.[٧١] ولم يشمل أي ترتيب من ترتيبات الاعتراف المتبادل المهارات اللازمة بالنسبة إلى العاملين في مهن من قبيل البناء أو صناعة الملابس أو صيد الأسماك أو العاملين في المزارع. ومع ذلك، كان يمكن لترتيبات الاعتراف المتبادل هذه أن تساعد على إضفاء الشرعية على معظم تدفقات المهاجرين وتنظيمها وكان يمكن لها أيضاً أن توفر قنوات أسهل إدارة وأكثر شفافية وأكثر أمناً للعمال المهاجرين.

وشهد عقد آسيا للعمل اللائق زيادة كبيرة في عدد اتفاقات العمل الثنائية ومذكرات التفاهم المبرمة[٧٢] بشأن هجرة اليد العاملة. وكان الهدف من وضع هذه الاتفاقات والمذكرات هو تعزيز "الهجرة العادلة" من أجل حركة تنقل منظمة ومنتظمة للعمال عبر الحدود وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. وقد اتسمت اتفاقات العمل الثنائية ومذكرات التفاهم التي وفرت أحكام الحماية للعمال المهاجرين في القطاعات التي لم تشملها قوانين العمل الوطنية، مثل العمل المنزلي، بأهمية خاصة. وخلصت التقييمات التي أجريت بشأن هذه الاتفاقات والمذكرات عموماً إلى أنها تختلف اختلافاً كبيراً فيما يخص: (أ) النطاق، من حيث القطاعات والمسائل المشمولة؛ (ب) إدراج أو عدم وجود آليات تنفيذ ورصد؛ (ج) الفعالية، التي تتجسد في النتائج المختلفة بالنسبة إلى بلدان المنشأ وبلدان المقصد، والأهم من ذلك، بالنسبة إلى النساء والرجال المهاجرين.

وتفيد تحليلات اتفاقات العمل الثنائية ومذكرات التفاهم في آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية بأنّ معظمها لم يشر صراحة إلى حماية العمال المهاجرين أو لم ينص على مساواتهم في المعاملة مع المواطنين. كما أهمل معظمها الاعتبارات الجنسانية، باستثناء ما ورد منها في الاتفاقات التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع البلدان الآسيوية بشأن العمال المنزليين. وبالنظر إلى الطريقة المتبعة في تصميم اتفاقات العمل الثنائية ومذكرات التفاهم والتفاوض بشأنها وتنفيذها، فإنها أغفلت إلى حد كبير قضايا الجنسين وافتقرت إلى آليات الرصد التي تراعي قضايا الجنسين. وضم عدد قليل منها فقط أحكاماً محددة تتعلق بالمرأة وقضايا الجنسين.[٧٣] ومع ذلك، فقد كانت النساء المهاجرات فيما يبدو أكثر عرضة لخطر الاستغلال والإساءة من الرجال المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه الاتفاقات قلما أبرزت الحاجة إلى حوار اجتماعي، والقليل منها أورد سبلاً فعالة للتصدي للممارسات السيئة في مجال التوظيف.

وتنزع اتفاقات العمل الثنائية ومذكرات التفاهم بين الحكومات إلى أن تكون أكثر فعالية حيثما وفرت قوانين العمل حماية شاملة للعمال في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع العمال المنزليين. ويوصى، عند تصميم أي اتفاق ثنائي للعمل أو مذكرة تفاهم بين الحكومات، بأن يتولى صانعو السياسات إشراك الشركاء الاجتماعيين في العملية وإتاحة النصوص للجمهور (كما هو الحال في الفلبين) واعتماد نظام تُجرى في إطاره تقييمات دورية لفعاليتها، لا سيما فيما يتعلق بحماية العمال المهاجرين.

---

[٧١] انظر:
ILO and ADB: *ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity* (Bangkok, 2014)
مرجع سابق، الجدول ٦-١، الصفحة ٩١.

[٧٢] تنشئ اتفاقات العمل الثنائية حقوقاً والتزامات ملزمة قانوناً، بينما تكون مذكرات التفاهم في الغالب صكوكاً غير ملزمة تحدد المبادئ العامة للتعاون.

[٧٣] انظر:
Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE): *Guide on gender-sensitive labour migration policies* (Vienna, 2009), pp. 53–54. See also P. Wickramasekara: *Bilateral agreements and memoranda of understanding on migration of low-skilled workers: A review*, report prepared for the ILO by Global Migration Policy Associates (Geneva, 2014); and L.L. Lim: "Gender-sensitivity in labour migration-related agreements and MOUs", a paper prepared for the ILO Labour Migration Branch (Geneva, 2014).

الطريق لا يزال طويلاً لتوفير الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين

إنّ ضمان حماية متساوية للعمال المهاجرين يعزز الإنصاف الاقتصادي ويجعل أسواق العمل أكثر كفاءة. ومن شأن إنفاذ الحماية لصالح العمال المهاجرين أن يكفل عدم دخول أصحاب العمل الذين لا يمتثلون لمعايير العمل الدولية في منافسة غير شريفة مع من يمتثلون لها. ومع ذلك، فإنّ العديد من العمال المهاجرين في الإقليم لا يكادون يتمتعون بالحماية الاجتماعية، حيث أنهم فقدوا مستحقاتهم في الوطن الأصلي، في الوقت الذي كانوا يتلقون فيه حماية محدودة للغاية وغير متساوية في الخارج. وحتى عندما يحق للعمال المهاجرين التمتع بإعانات الضمان الاجتماعي في بلدان المقصد، فإنهم كثيراً ما يفقدون ما جمعوه خلال فترة إقامتهم عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي، وذلك بسبب القيود المفروضة على تصدير الإعانات إلى الخارج بالنسبة إلى غير المواطنين؛ أي أنّ حقوقهم غير قابلة للنقل.

ومن بين بلدان المقصد في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، استبعدت أحكام الضمان الاجتماعي في بروني دار السلام وسنغافورة العمال المهاجرين الذين لا يتمتعون بإقامة دائمة، مما حرمهم من عدد من أوجه الحماية الرئيسية.[٧٤] ويشمل قانون الضمان الاجتماعي في ماليزيا العمال المهاجرين، لكنّ الثغرات التي تعتريه أفضت إلى عدم فعالية هذه التغطية (على سبيل المثال، إنّ أصحاب العمل غير ملزمين بتسجيل العمال المهاجرين في إطار النُظم الوطنية). غير أنه في عام ٢٠١٣، مهدت تايلند الطريق بإعلانها عن وضع نظام جديد لحماية الصحة الاجتماعية يشمل جميع العمال المهاجرين (بمن فيهم العمال المهاجرون واللاجئون الذين لا يملكون وثائق) ويتيح حزم الإعانات نفسها كما هو معمول به بموجب نظام البلد بشأن التغطية الشاملة، وإن كان ذلك على أساس الاشتراكات. وتوجد منذ أمد بعيد صناديق رعاية المهاجرين ونُظم التأمين الخاصة. وقد شرعت بعض بلدان المنشأ أيضاً في بذل الجهود اللازمة لحماية مواطنيها المسافرين إلى الخارج كعمال مهاجرين. وعلى سبيل المثال، زودت قوانين الضمان الاجتماعي في إندونيسيا والفلبين العمال المهاجرين بمجموعة من أوجه الحماية، شأنها في ذلك شأن مشاريع القوانين في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام.

---

[٧٤] انظر:
ILO and ADB: *ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity* (Bangkok, 2014)
مرجع سابق، الجدول ٦-٣، الصفحة ٩٨.

٤ ما بعد عام ٢٠١٥: مستقبل العمل اللائق في آسيا ـ المحيط الهادئ وفي الدول العربية

يحلل هذا القسم الأخير من التقرير الاتجاهات الإقليمية الرئيسية لسوق العمل والتحديات الماثلة أمام تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة ألا وهو "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع"، إلى جانب الكثير من أهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة ببرنامج العمل اللائق. كما يناقش هذا القسم بإيجاز العوامل الرئيسية التي يُحتمل أن ترسم معالم مستقبل العمل والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في سيناريو التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤-١ يطرح "المعيار الجديد المتبع" تحديات رئيسية أمام العمالة اللائقة

انتهى عقد آسيا للعمل اللائق ولاتزال التحديات وظلال الشك تواجه الإقليم. وعلى غرار باقي العالم، لم يتعافَ الإقليم كلياً من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانتهج سيناريو "المعيار الجديد المتبع" بشأن: (أ) النمو الاقتصادي الفاتر؛ (ب) النمو الضئيل أو المنعدم في الإنتاجية؛ (ج) المعدلات المنخفضة لا بل المتراجعة في نمو العمالة؛ (د) ارتفاع البطالة؛ (ه) العمالة المستضعفة المستمرة.

> إذا تم الإبقاء على الاستجابات السياسية الحالية، ستتمثل النظرة الاستشرافية في استمرار الإضعاف الاقتصادي، مما يطرح تحديات جمة أمام المنشآت والعمال. بالفعل، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي خلال العامين القادمين بنسبة ٣ في المائة فقط، أي بأقل بكثير مما كان عليه الوضع قبل حدوث الأزمة العالمية.[٧٥]

ومن شأن التقديرات والتوقعات قريبة الأجل أن تتغير، مما يعكس الظروف الاقتصادية المتغيرة أو توافر البيانات الجديدة بشأن معلومات سوق العمل. غير أنّ التوقعات الراهنة للسنوات الخمس القادمة المتجلية في الأرقام الواردة فيما يلي تشير جميعها إلى تحديات جسيمة ماثلة أمام العمالة اللائقة.

تباطؤ المخرجات ونمو الإنتاجية

ترى الاتجاهات أنّ معدل المخرجات ونمو الإنتاجية سيستمر في الانخفاض في آسيا ـ المحيط الهادئ. ومن حيث المخرجات، من المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسطه ٥,٥ في المائة كل سنة لغاية عام ٢٠٢٠، وهو معدل لا يزال أعلى من المعدل العالمي المتوقع (أي ٣,٨ في المائة) ولكنه أدنى من المعدل السنوي البالغ ٦,٠ في المائة خلال عقد آسيا للعمل اللائق (الشكل ٢٠). ومن المتوقع أن يستمر تراجع أسعار النفط والتحديات الأمنية والنزاعات الإقليمية، في إثقال كاهل الآفاق الاقتصادية للدول العربية. ويتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مجرد ٣,٨ في المائة سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة، مقارنة بنسبة ٤,٧ في المائة خلال العقد الماضي. ومن بين الأقاليم الفرعية الأخرى، من المتوقع أن يشهد شرق آسيا نمواً أبطأ بكثير (٥ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٦,٤ في المائة خلال عقد آسيا للعمل اللائق)، يعود أساساً إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في الصين (الذي يستحوذ على قرابة ٤٠ في المائة من إجمالي مخرجات

---

[٧٥] انظر: *World Employment and Social Outlook: Trends 2016* (Geneva, ILO, 2016), op. cit., pp. 3.

آسيا - المحيط الهادئ). ومن المتوقع أن يشهد جنوب آسيا فقط تحسناً جلياً في توسيع نطاق المخرجات وسيبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي نسبة ٦,٩ في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة ٥,٤ في المائة التي سيشهدها الإقليم ككل. من المتوقع أن تظل الآفاق الاقتصادية في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ من دون تغيير تقريباً.

ويظهر الشكل ٢١ أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو إنتاجية العمل في شرق آسيا، من حيث المخرجات لكل وحدة من مدخلات العمل، من نسبة ٥,٩ في المائة التي شهدها عقد آسيا للعمل اللائق إلى نسبة ٥,٠ في المائة سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة. ومن المتوقع أن تشهد الأقاليم الفرعية الأخرى جميعها معدلات سنوية أعلى على نحو طفيف في نمو الإنتاجية في المستقبل القريب. والنمو المتوقع في الإنتاجية في الدول العربية وبلدان جزر المحيط الهادئ وفي جنوب شرق آسيا على السواء، بنسبة ١,٥ في المائة و٣,٨ في المائة على التوالي، سيكون أدنى بكثير من المعدل الذي ستشهده شرق آسيا. ومن المتوقع أن يقارب نمو الإنتاجية في جنوب آسيا والبالغ ٤,٩ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠٢٠، أداء شرق آسيا.

الشكل ٢٠: معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠٢٠

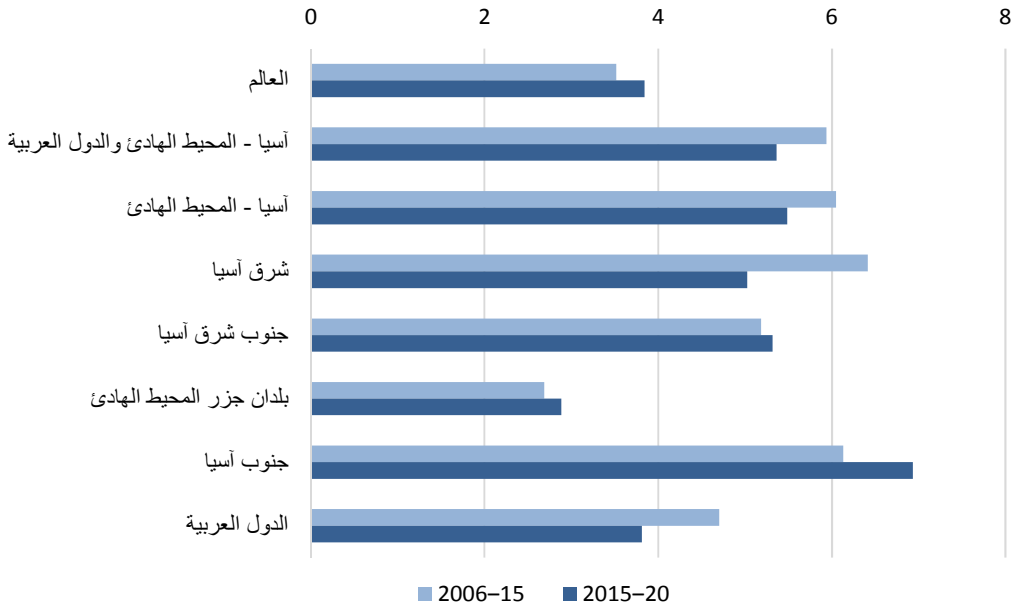

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية استناداً إلى صندوق النقد الدولي: *آفاق الاقتصاد العالمي*، نيسان/ أبريل ٢٠١٦.
ملاحظة: الأرقام لما بعد عام ٢٠١٥ مجرد توقعات.

الشكل ٢١: معدل النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠٢٠

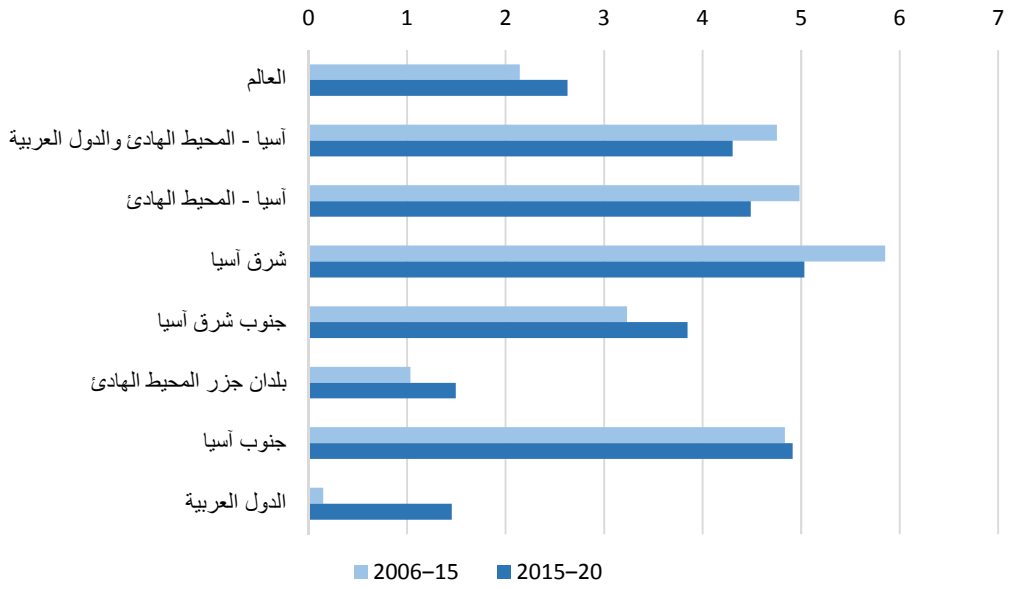

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية استناداً إلى صندوق النقد الدولي: *آفاق الاقتصاد العالمي*، نيسان/ أبريل ٢٠١٦.
ملاحظة: الأرقام لما بعد عام ٢٠١٥ مجرد توقعات.

آفاق قاتمة عن العمالة، لا سيما فيما يتعلق بالشباب

على خلفية هذه الظروف من الآفاق الاقتصادية السيئة، كما يرد ذلك في الشكل ٢٢-١، من المتوقع أن تتردى آفاق العمالة خلال السنوات الخمس القادمة. بالفعل، من المتوقع أن يكون نمو العمالة نمواً سلبياً بالنسبة إلى شرق آسيا، لا سيما في صفوف النساء. ومقارنة بالعقد المنصرم، سيكون النمو أكثر بطءاً أيضاً في الأقاليم الفرعية الأخرى، باستثناء بلدان جنوب آسيا وجزر المحيط الهادئ. وستكون التوقعات قاتمة بشكل خاص في الدول العربية حيث من المتوقع أن تنمو الوظائف بنسبة ٢,٣ في المائة مقارنة بنسبة ٤,٢ في المائة سنوياً خلال العقد المنصرم، وعلى الأرجح أن تكون اليد العاملة الذكورية في هذا الإقليم الفرعي أكثر تأثراً من نظرائهم من الإناث.

ومن المتوقع أن يكون جنوب آسيا الإقليم الفرعي الوحيد الذي سيقاوم هذا التوجه، حيث يقدر أن يبلغ نمو العمالة نسبة ١,٩ في المائة مقارنة بنسبة ١,١ في المائة خلال عقد آسيا للعمل اللائق. غير أنه ينبغي تقييم هذا التوسع في سياقه. ومعدل النمو الاقتصادي السنوي المتوقع بنسبة ٦,٩ في المائة يقابل فقط نسبة ١,٩ في المائة من توسع العمالة خلال السنوات الخمس القادمة (يمكن مقارنة مرونة العمالة البالغة ٠,٢٨ بالمرونة التي كانت تبلغ ٠,٣١ خلال السنوات الخمس الماضية). بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تستأثر العمالة المستضعفة بجزء كبير من نمو العمالة. وسيكون نمو الوظائف أعلى بكثير لصالح النساء منهم الرجال في جنوب آسيا، ما من شأنه أن يحسّن النمو السلبي خلال عقد آسيا للعمل اللائق ليبلغ نسبة ٢,٢ في المائة في التطلع إلى المستقبل حتى عام ٢٠٢٠. ومن شأن المعدل المقارن للرجال أن يبلغ نسبة ١,٨ في المائة عام ٢٠٢٠، مما يشير إلى ضرورة تضييق الفجوة بين الجنسين بشكل طفيف غير أنّه من المتوقع أن يبقى قرابة ٧٦ في المائة من النساء و٦٩ في المائة من الرجال في العمالة المستضعفة (على النحو المبين في الشكل ٢٥ أدناه).

وفي كامل الإقليم (باستثناء الدول العربية)، لابد من استحداث قرابة ٩٨ مليون وظيفة خلال السنوات الخمس القادمة (بحلول عام ٢٠٢٠) لسد الثغرة في العمالة. وعند النظر إلى مجال أبعد، ستبرز الحاجة إلى توليد ١٨٠ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٥ و٢٤٩ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠.[٧٦] وبغية مواجهة هذا التحدي الهائل، لابد للبلدان أن تعزز الجهود لإعادة تسريع النمو الاقتصادي – لا سيما وأنّ الشكل ٢٠ يشير إلى أنه من المتوقع أن يبقى مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي تحت

[٧٦] الملحق الإحصائي، فيما يلي، الجدول ألف٢١.

مستويات عقد آسيا للعمل اللائق، وبالتأكيد أدنى من مستويات ما قبل الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، إنّ مواجهة التحديات الناشئة يعني استدراك أنّ حالات الطوارئ من قبيل التوترات والنزاعات الجيوسياسية والمسار المستقبلي للأسواق الناشئة وأسعار الطاقة والتغيرات الحالية قد تحوّل توقعات النمو عن مسارها.

والشكل ٢٢-٢ مبعث قلق كبير على وجه الخصوص نظراً إلى أنه يقترح أنه ولو تحقق نمو العمالة المطلوب على مدى السنوات الخمس القادمة، فسيعود بالمنفعة على البالغين أكثر منهم الشابات والشبان. ومعدل نمو العمالة السنوي المقدر لصالح الشباب يكاد لا يكون أدنى بكثير من معدل النمو لمجموع العمالة، ومن المتوقع بالفعل أن يكون سلبياً في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي الأقاليم الفرعية الأخرى، من المتوقع أن يشهد الشباب توسعاً لا أهمية له في العمالة، بنسبة أقل من ٢ في المائة سنوياً. غير أنه نظراً للتراجع المتوقع في إجمالي السكان من الشباب خلال العقد القادم، فإنّ التوقعات الدنيا في عمالة الشباب لا تعني بالضرورة تدهوراً حاداً في العمالة.

الشكل ٢٢-١: معدل نمو العمالة السنوي المتوسط بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥-٢٠٢٠

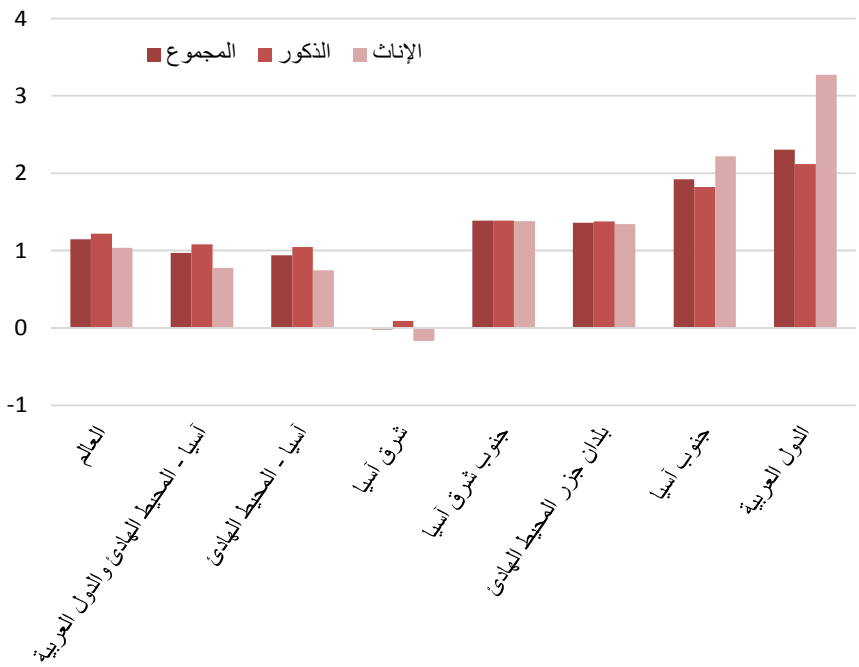

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية استناداً إلى النماذج الاقتصادية القياسية للاتجاهات لدى منظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).
ملاحظة: الأرقام لما بعد عام ٢٠١٥ مجرد توقعات.

الشكل ٢٢-٢: معدل نمو عمالة الشباب السنوي المتوسط بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥-٢٠٢٠

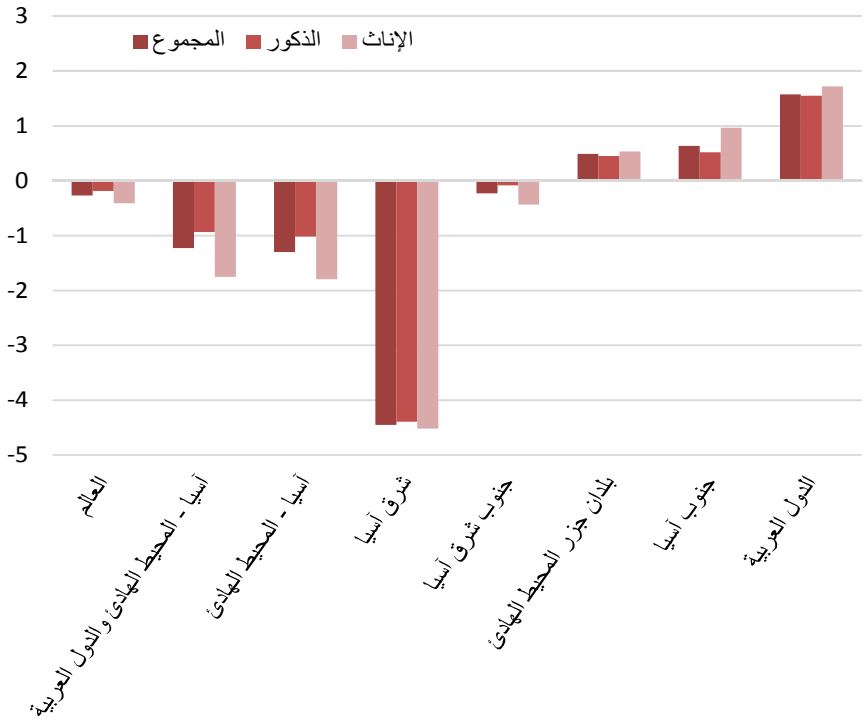

المصدر: ILO estimates based on ILO: *Trends econometric models* (November 2015).
ملاحظة: الأرقام لما بعد عام ٢٠١٥ مجرد توقعات.

الشكل ٢٣-١: معدل البطالة بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥ و٢٠٢٠

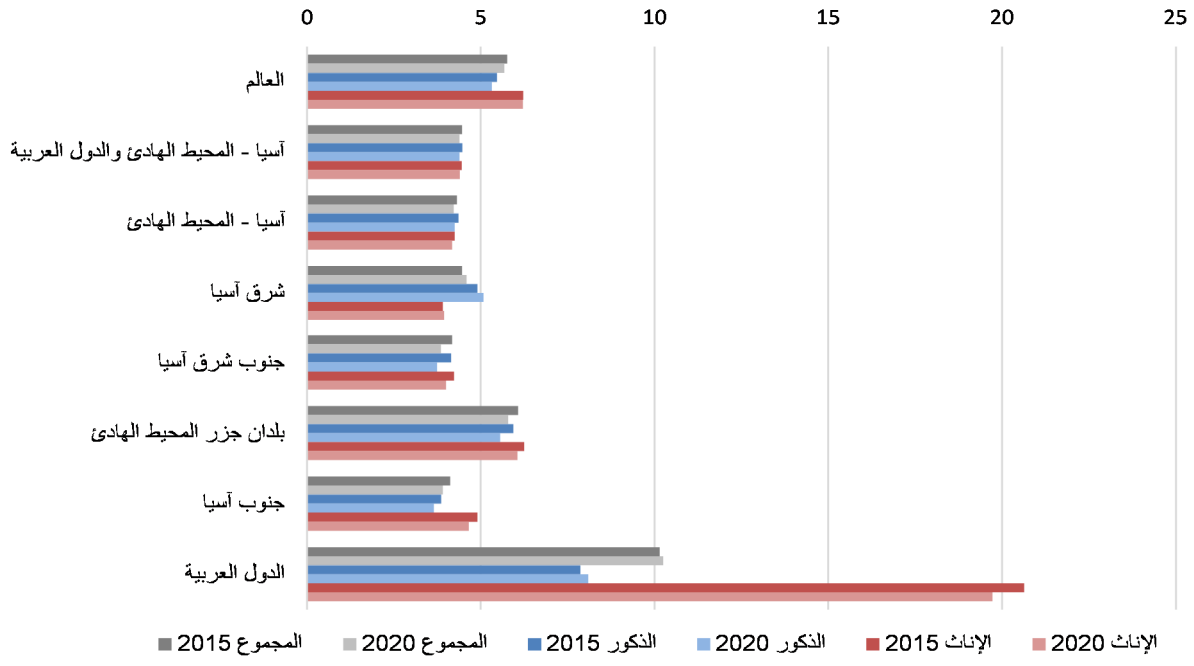

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).
ملاحظة: الأرقام لعام ٢٠٢٠ مجرد توقعات.

الشكل ٢٣-٢: معدل بطالة الشباب بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥ و٢٠٢٠

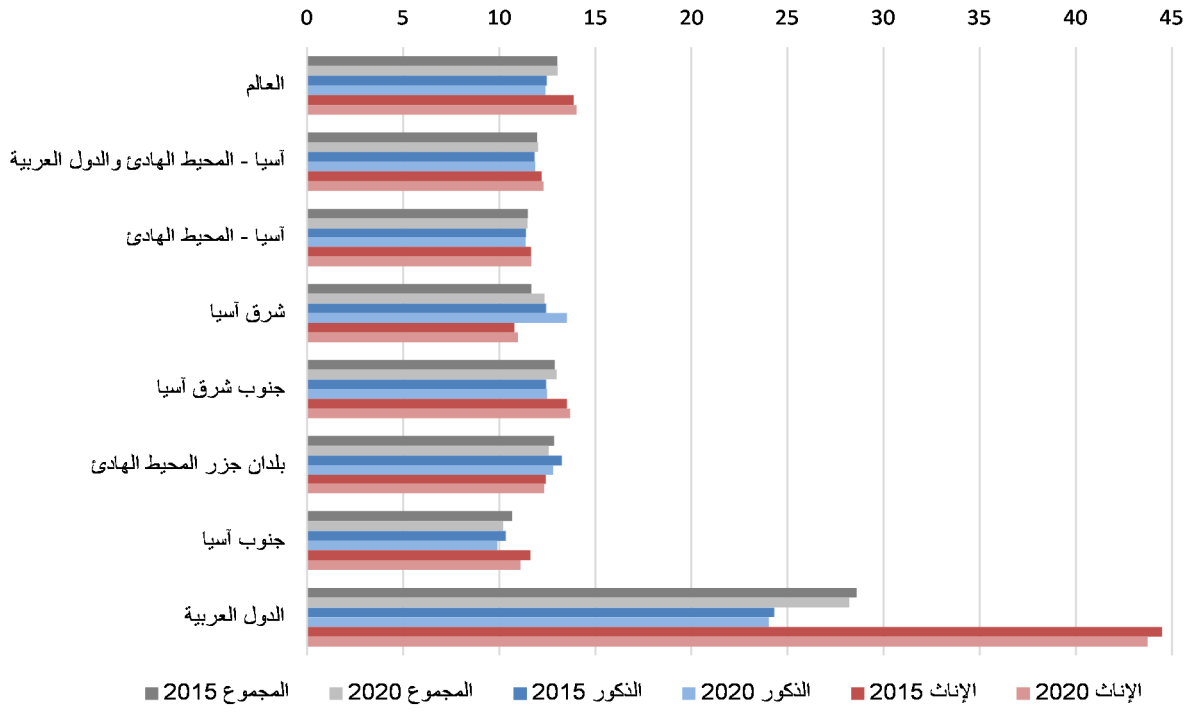

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

ملاحظة: الأرقام لعام ٢٠٢٠ مجرد توقعات.

الشكل ٢٤: معدلات مشاركة القوى العاملة بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية)، ٢٠١٥ و٢٠٢٠

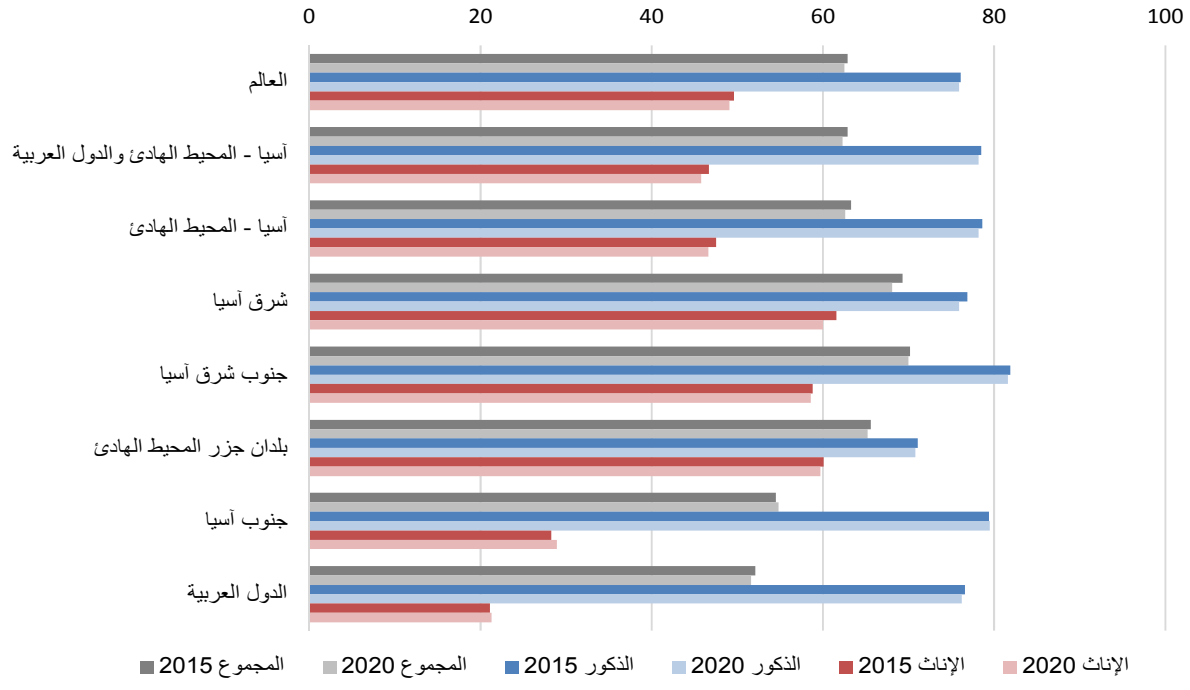

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

ملاحظة: الأرقام لعام ٢٠٢٠ مجرد توقعات.

تراجع طفيف في البطالة، لا سيما بطالة الشباب

إنّ تردي التوقعات فيما يتعلق بنمو العمالة يرى أنه سيكون هناك تراجع طفيف في البطالة مع توقع تزايد أعداد العاطلين عن العمل. ويظهر الشكل ٢٣-١ أنّ المعدلات المتوقعة لإجمالي البطالة ستبقى على حالها نسبياً في السنوات الخمس القادمة - مع زيادة طفيفة في شرق آسيا والدول العربية وتراجع بسيط في الأقاليم الفرعية الأخرى. ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر البطالة في المستقبل "بالمعيار الجديد المتبع" للأداء الاقتصادي البطيء - ويميل تباطؤ النمو إلى مفاقمة البطالة في حين يحد تسريع النمو من البطالة بدرجة أقل.[٧٧]

وعلى الرغم من تزويد المزيد من الشباب بمستويات أعلى من التعليم، ونظراً إلى المعدلات السالبة أو المنخفضة جداً في نمو العمالة المتوقعة للسنوات الخمس القادمة في صفوف هذه الفئة، يتوقع أن يستمر الشباب في مواجهة صعوبات بالغة لإيجاد وظائف لائقة. وفي شرق آسيا على وجه التحديد، وعلى الرغم من أنّ مجموعات الشباب الجديدة الداخلة إلى سوق العمل ستكون أقل حجماً من سابقاتها[٧٨]، من المتوقع أن يزيد معدل البطالة لدى الشباب، في صفوف الرجال أكثر منهم النساء (الشكل ٢٣-٢). ومن المتوقع كذلك أن يواجه الشبان والشابات في جنوب شرق آسيا صعوبات أكبر في تفتيشهم عن وظائف. وفي الأقاليم الفرعية الأخرى، من المتوقع أن تشهد الآفاق قريبة الأجل تحسناً طفيفاً ولكن مع تغير بسيط في الاختلافات بين الجنسين.

استمرار معدلات مشاركة القوى العاملة المتدنية

مع وجود بطالة عالية لا تتزحزح في صفوف الشباب وآفاق سيئة للعمالة في المستقبل، من المحتمل أن يستمر إحباط الناس فيما يتعلق بآفاق فرص العمل. ومن الممكن أن تفضي هذه الأمور، إلى جانب الديمغرافيا المتغيرة، إلى استمرار تدني معدلات مشاركة القوى العاملة أو ركودها (الشكل ٢٤). وفي جنوب آسيا والدول العربية، من المتوقع أن تبقى حصة الناشطين اقتصادياً في صفوف السكان في سن العمل أكثر بقليل فقط من النصف. وفي الدول العربية بالأخص، من المتوقع أن يبقى خطر انقطاع الشباب عن سوق العمل مسألة لم تلقَ حلاً في جزء كبير منها. وإحدى الأسباب الرئيسية لذلك هو أنه، على الرغم من الارتفاع الكبير في التحصيل العلمي، لا يتمتع الشباب بالمهارات التي تتناسب واحتياجات سوق العمل.[٧٩] ومن المتوقع في جنوب شرق آسيا فقط أن يستقر معدل مشاركة القوى العاملة حول ٧٠ في المائة. والمعدلات المتوقعة بحسب نوع الجنس تبقى قليلة التغيير بشكل يكون من المتوقع أن تبقى الاختلافات بين الجنسين هائلة، لا سيما في جنوب آسيا والدول العربية. وتبقى خسارة الموارد البشرية المحتملة ضمنية في هذه التوقعات.

العمالة المستضعفة في تراجع

غير أنّ الأنباء ليست كلها قاتمة. فالشكل ٢٥، مثلاً، يقدم توقعاً مرحباً به: من المتوقع أن تستمر العمالة المستضعفة في التراجع في كل إقليم فرعي.

وفي الإقليم ككل، إنّ الهشاشة المتوقعة والمقاسة على أنها حصة العاملين لحسابهم الخاص والعمال المساهمين في الأسرة، آخذة في التراجع من نسبة ٦٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ مع بداية عقد آسيا للعمل اللائق لتبلغ نسبة ٥٢,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بمختلف الأقاليم الفرعية، من المتوقع أن يبلغ التراجع بالنقاط المئوية خلال ١٥ عاماً مقدار ١٣,١ نقطة مئوية في شرق آسيا و٨,١ نقطة مئوية في جنوب آسيا و٧,٧ نقطة مئوية في جنوب شرق آسيا و٣,٠ نقطة مئوية في الدول العربية و٢,١ نقطة مئوية في بلدان جزر المحيط الهادئ. وبحلول عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يكون السواد الأعظم من القوى العاملة في جنوب آسيا دون غيرها، ضالعاً في أشكال العمل الهشة. والتراجع المتوقع في العمالة

---

[٧٧] انظر: *World employment* (ILO), op. cit. figure 1.11, p. 26.

[٧٨] انظر وصف الاتجاهات الديمغرافية والشكل ٢٨ فيما يلي.

[٧٩] انظر: *World Employment and Social Outlook: Trends 2016* (Geneva, ILO, 2016), op. cit., p. 44.

المستضعفة أكبر في صفوف النساء منها في صفوف الرجال في كافة الأقاليم الفرعية باستثناء بلدان جزر المحيط الهادئ، وبالتالي يتوقع سد القليل من الفجوة القائمة بين الجنسين.

الشكل ٢٥: العمالة المستضعفة بحسب نوع الجنس (النسبة المئوية من مجموع العمالة)، ٢٠٠٨ و٢٠١٥ و٢٠٢٠

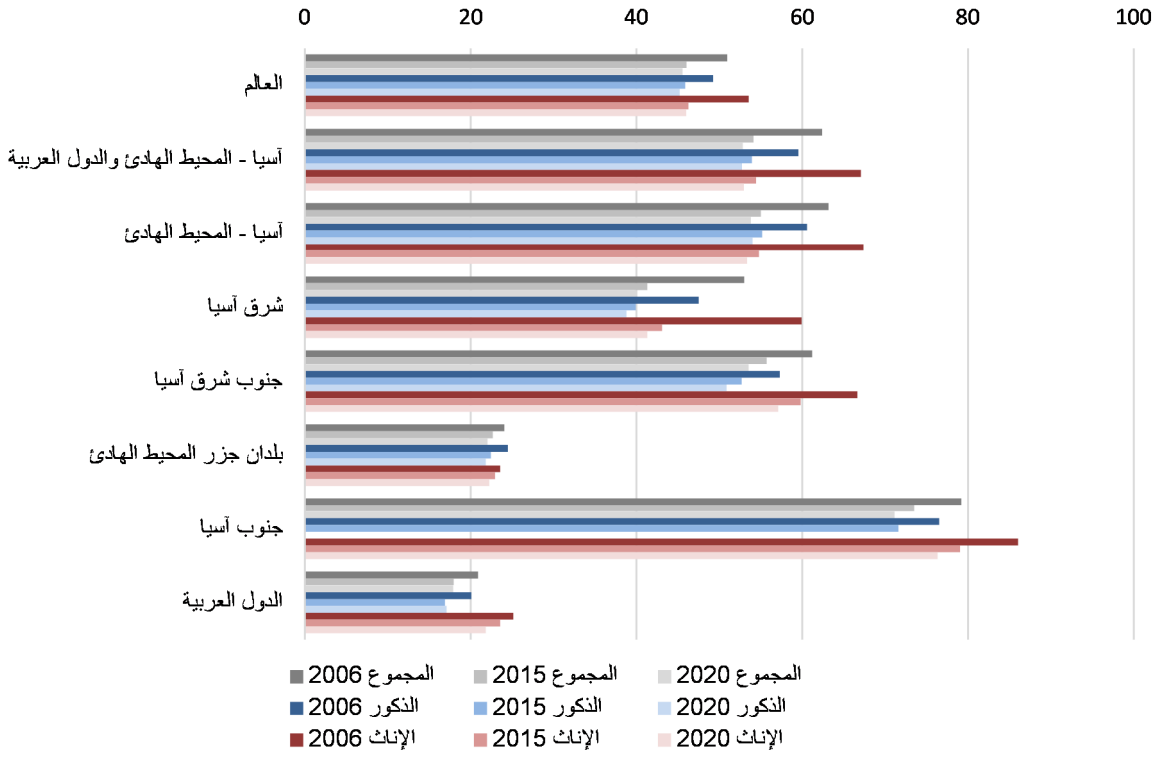

المصدر: ILO estimates based on ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

ملاحظة: الأرقام لعام ٢٠٢٠ مجرد توقعات.

استمرار التراجع المتوقع في صفوف الفقراء العاملين

على الرغم من أنّ التوقعات ترى أنه سيكون هناك قرابة ٧١ في المائة من مجموع المستخدمين في جنوب آسيا ضالعين في أشكال العمل الهشة في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يتراجع مدى انتشار الفقراء العاملين من نسبة ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى نسبة ١٣,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وأن يستمر في التراجع حتى يبلغ نسبة ٩,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد الأقاليم الفرعية الأخرى تراجعاً في صفوف الفقراء العاملين، يكون أقل حدة - ومن المفهوم أنه كافٍ، بما أنّ حصة القوى العاملة التي تكسب أقل من ١,٩٠ دولاراً في اليوم الواحد في عام ٢٠١٥ كانت أصلاً أصغر حجماً منها في جنوب آسيا. وحسب القيم المطلقة، خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، سوف يتراجع المجموع المتوقع للفقراء العاملين بما يناهز ٦٩,٧ مليون شخص في آسيا والمحيط الهادئ وبما يناهز ٦٢٠,٥ ألف شخص في الدول العربية (انظر الشكلين ٣-١ و٣-٢ أعلاه).

تقدم مختلط على وجه الاحتمال في حصة الطبقة الوسطى

يشير الشكل ٤ (أعلاه) إلى أنّ الحصة المتوقعة للطبقة الوسطى النامية في شرق آسيا ستتراجع بمقدار ٩,١ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠، ولكن من المتوقع أن ترتفع حصة الطبقة الوسطى العليا بمقدار ٢٤,٦ نقطة مئوية. ومن المتوقع كذلك أن يشهد جنوب شرق آسيا زيادة في حصص أولئك الذين يكسبون بين ٥ و١٣ دولاراً للفرد في اليوم وأولئك الذين

يكسبون أكثر من ١٣ دولاراً للفرد في اليوم. كما يتوقع أن تشهد بلدان جزر المحيط الهادئ وجنوب آسيا زيادة تقدر بنسبة ٢٠ في المائة في الطبقة الوسطى النامية، غير أنّه من المتوقع أن تبقى حصص الطبقة الوسطى العليا في كلا الإقليمين الفرعيين، على حالها خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. وفي الدول العربية، من المرجح أن يشهد التقدم المحرز في تحسين مستويات المعيشة ركوداً نسبياً. ومن الممكن ظهور خطر أكبر يتمثل في الاستياء الاجتماعي في تلك البلدان التي تشهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي وخيبة أمل في الوصول إلى مستويات معيشة الطبقة الوسطى.

توفير العمالة اللائقة للجميع يبقى هدفاً بعيد المنال

إنّ التحديات الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ماثلة أمام الإقليم، نظراً إلى مدى انتشار الاتجار بالبشر وعمل الأطفال والأعداد الهائلة للأشخاص الذين لا يزالون ضالعين في العمل الجبري. وما فتئت مسائل السلامة والصحة المهنيتين تؤثر في نوعية الوظائف.

وقد أشارت التقديرات المتاحة إلى أنّ أكبر حصة من العمل الجبري في العالم، بما في ذلك الاتجار بالبشر، موجودة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٢، بلغ عدد أولئك المقيدين بوظائف شغلوها بالإكراه أو ولدت لديهم نوعاً من الإحباط ولا يستطيعون تركها، ١١,٧ مليون شخص أو ٥٦ في المائة من المجموع العالمي.[٨٠] وكانت النساء والفتيات أميل إلى أن يمثلن الحصة الأكبر من إجمالي العمل الجبري. وظل عمل الأطفال شاغلاً سياسياً مهماً. وعلى حد ما سبقت الإشارة إليه، بالرغم من أنّ إقليم آسيا والمحيط الهادئ سجّل أكبر تراجع مطلق من حيث عمل الأطفال، إلا أنه ضم أكبر حصة من العمال الأطفال (٧٧,٧ مليون طفل في عام ٢٠١٢ مع قرابة ٤٤ في المائة منهم في أشكال العمل الخطير).

وبقيت نوعية الوظائف من حيث السلامة والصحة المهنيتين تحدياً جدياً. ولم يكن هناك أية أرقام محددة للإقليم، ولكن كان يقدر بشكل عام أنّ هناك عاملاً يتوفى كل ١٥ ثانية بسبب حادث أو مرض مرتبط بالعمل، وكل ١٥ ثانية يعاني ١٥٣ عاملاً من حادث مرتبط بالعمل.[٨١] ونظراً لانتشار أشكال العمالة المستضعفة وغير المنظمة في الإقليم، يمكن أن تبلغ هذه الأرقام مستويات أعلى.

٢-٤ التحولات الديمغرافية تعقّد الجهود الرامية إلى تعزيز العمل اللائق

من المتوقع أن يزيد إجمالي سكان الإقليم ليرتفع من ٤,٢ مليار نسمة في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٤ مليار نسمة في عام ٢٠٢٠ ومن ثم إلى ٤,٥٨ مليار نسمة في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن تشهد حصة هذا الإقليم من سكان العالم تراجعاً طفيفاً من نسبة ٥٧,٢ في المائة إلى نسبة مقدرة تبلغ ٥٦,٢ في المائة خلال السنوات العشر القادمة. كما شهدت البلدان في جنوب آسيا والدول العربية تراجعاً أبطأ في الخصوبة منها في آسيا والمحيط الهادئ ككل، وبالتالي لا يزال من المتوقع أن ينمو عدد السكان في جنوب آسيا بمقدار ٢٢٦ مليون نسمة، مما يشكل ٦٠ في المائة من مجموع نمو السكان في الإقليم خلال السنوات العشر القادمة. ويتوقع أن ينمو السكان في الدول العربية بما يقرب نسبة ٢٧ في المائة مقارنة بنسبة ٩ في المائة في الإقليم ككل.

ويبيّن الشكل ٢٦ أنّ التغير الديمغرافي المتوقع يختلف تماماً بين الأقاليم الفرعية والبلدان، مع ما لديها من انعكاسات متغايرة فيما يتعلق بأسواق العمل وتعزيز العمل اللائق. وتتجلى ثلاثة نماذج رئيسية للتحول الديمغرافي، هي التالية: (أ) البلدان التي تشهد توسعاً في عدد السكان في سن العمل و"عائداً ديمغرافياً" محتملاً؛ (ب) البلدان التي تتمتع بزيادة نسبة الشباب؛ (ج) البلدان التي تشهد تشيخاً سريعاً للسكان والمحتمل أن تواجه "منحدراً ديمغرافياً".

---

[٨٠] انظر: ILO: *Global estimate of forced labour results and methodology* (Geneva, 2012).

[٨١] انظر:
ILO: *Safety and health at work*, http://www.ilo.org/global/topics/safety-and-health-at-work/lang--en/index.htm [accessed 19 Sep. 2016].

الشكل ٢٦-١: التوقعات السكانية حسب الفئة العمرية، ٢٠١٥

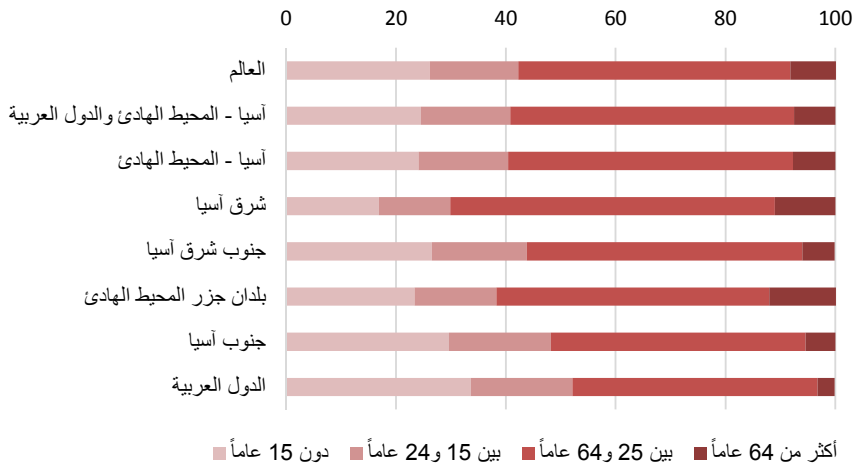

الشكل ٢٦-٢: التوقعات السكانية حسب الفئة العمرية، ٢٠٢٠

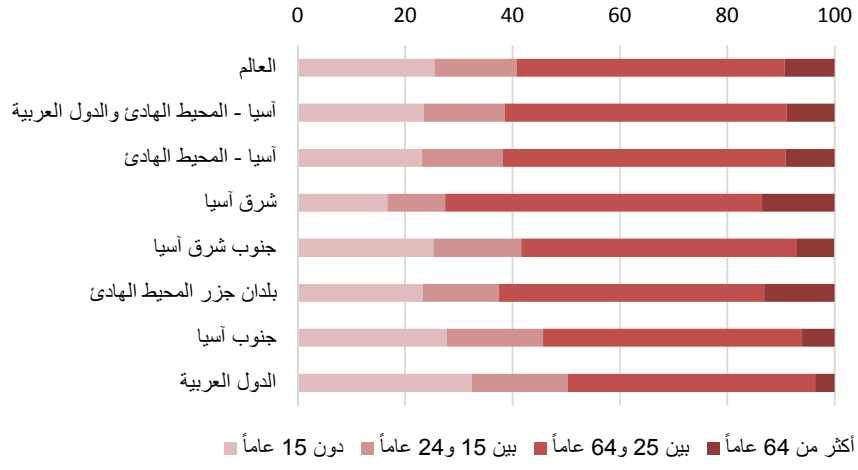

.

الشكل ٢٦-٣: التوقعات السكانية حسب الفئة العمرية، ٢٠٢٥

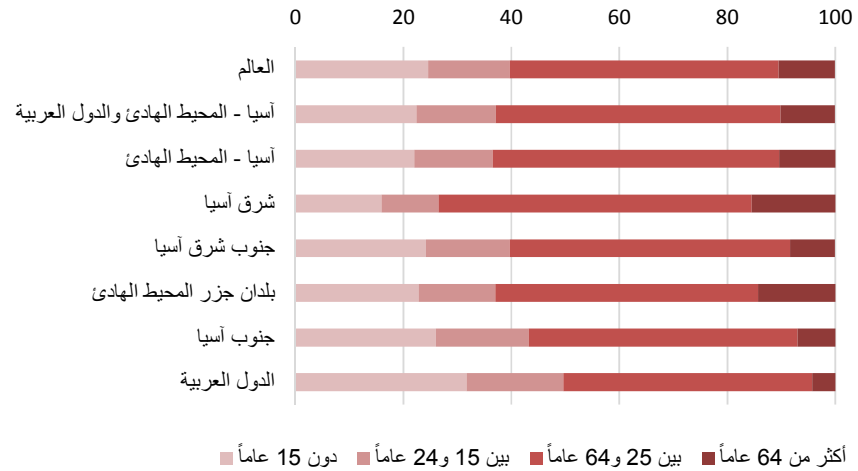

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى *التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة: ٢٠١٥ منقحة* (على قرص DVD).
ملاحظة: الأرقام لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ مجرد توقعات.

"العائد الديمغرافي" المحتمل بالنسبة إلى البلدان التي تشهد توسعاً في عدد السكان في سن العمل

خلال السنوات العشر القادمة، سوف يعني تباطؤ تراجع الخصوبة أنه من الممكن لبلدان جنوب آسيا والدول العربية، إلى جانب بعض البلدان منخفضة الدخل في الأقاليم الفرعية الأخرى، أن تشهد زيادة في فئة سكانها النشيطين اقتصادياً مع تراجع معدل الإعالة، مما يمكن اعتباره هدية ديمغرافية محتملة. وفي جنوب آسيا، تفيد التوقعات أنّ الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً سوف يستأثرون بما يعادل ٦٧ في المائة من إجمالي السكان في عام ٢٠٢٥، مقارنة بنسبة ٦٥ في المائة قبل عشر سنوات. وهناك أرقام مقارنة بالنسبة إلى الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل تبلغ نسبة ٦٠,٦ في المائة لعام ٢٠٢٥ مقارنة بنسبة ٥٧,٩ في المائة لعام ٢٠١٥.

ويتوقف ما إذا كانت هذه البلدان ستجني ثمار المنافع الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لهذه الأعداد المتنامية من الأشخاص في القوى العاملة نسبة إلى أعداد المعالين، على عدد من العوامل، منها مثلاً ما إذا كانت السياسات الفعالة وفي وقتها معتمدة لتمكين الشباب والسكان في سن العمل وتعليمهم وتزويدهم بالمهارات المناسبة وتوظيفهم على نحو منتج. وتقترح خطة الهند الخمسية (٢٠١٢-٢٠١٧) الثانية عشرة مثلاً ما يلي:

> يعتبر "العائد الديمغرافي" في الهند أنها تضم أصغر اليد العاملة سناً في العالم مع متوسط عمر أدنى بكثير من الحد الأدنى المتعارف عليه في الصين وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإلى جانب نافذة الفرص المتاحة أمام الهند، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نقصاً في القوى العاملة الماهرة. وبالتالي، لابد من استغلال "العائد الديمغرافي" في الهند لا لتوسيع نطاق حدود الإنتاج فحسب بل أيضاً لتلبية متطلبات القوى العاملة الماهرة في الهند والخارج.[٨٢]

تحديات العمالة بالنسبة إلى البلدان التي تشهد زيادة في نسبة الشباب

سوف يرتدي التحدي المتمثل في تنمية الموارد البشرية واستحداث الوظائف اللائقة أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان التي يُتوقع أن تشهد أعداداً متزايدة من الشباب ضمن سكانها. وخلال السنوات العشر القادمة، من المتوقع أن يزيد عدد الشباب في صفوف السكان من ١٤ مليون إلى ٣٥٣,٢ مليون نسمة في جنوب آسيا ومن ٦,٣ مليون إلى ٣٤,٦ مليون نسمة في الدول العربية. كما ستطرأ زيادة طفيفة تقرب نصف مليون نسمة، على فئة الشباب من سكان آسيا - المحيط الهادئ. ومن جهة أخرى، من المتوقع حصول انخفاض ملحوظ في عدد الشباب الوافدين إلى القوى العاملة في شرق آسيا، يبلغ ٣٥,١ مليون نسمة بحيث أنّ حصتهم من مجموع السكان ستنخفض من ١٣,١ في المائة إلى ١٠,٦ في المائة. ومن المتوقع أن تستأثر الصين بالقسم الأكبر من هذا الانخفاض حيث سيتراجع عدد أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً من ١٨٥ مليون إلى ١٥٣ مليون شخص. وينبغي أن يكون تحدي عمالة الشباب المتوقع من حيث الأعداد أقل حدة بقليل في جنوب شرق آسيا، مع تراجع عدد السكان الشباب بحوالي ١,٩ مليون نسمة خلال السنوات العشر. غير أنّ التوقعات تفيد بأنّ إندونيسيا والفلبين ستشهدان نمواً أكثر منه تراجعاً في فئة شبابها من السكان في كل منهما.

يطرح التشيخ السريع للسكان تحديات سياسية ومخاطر اقتصادية واجتماعية

يولى اهتمام متزايد إلى التحول الذي هو عبارة عن وتيرة سريعة للتشيخ في الإقليم. وبحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يكون إقليم آسيا - المحيط الهادئ (باستثناء الدول العربية)، وغالباً في الصين، موطن ٥٤ في المائة من مجموع السكان الذين يبلغ عمرهم ٦٥ عاماً وأكثر وموطن المزيد من المسنين من أي إقليم آخر في العالم. "وعلى نحو أبرز، يشهد الإقليم تشيخاً بوتيرة أسرع من أي إقليم آخر عبر التاريخ، وهو اتجاه يقوده تراجع حاد في الخصوبة وزيادة مطردة في متوسط العمر المتوقع. بالإضافة إلى ذلك، يحدث التشيخ في الكثير من هذه البلدان عند مستويات الدخل المنخفض نسبياً."[٨٣] ويكون التشيخ أكثر جلاءً في البلدان ذات الدخل المرتفع. ويتوقع أن تصبح اليابان، حيث يزيد عمر كل ثلاثة من أصل عشرة أشخاص عن ٦٤ عاماً، المجتمع الأكبر سناً في العالم. وفي جمهورية كوريا وسنغافورة، من المتوقع أن يشكل المسنون خِمس مجموع السكان. وفي عام ٢٠٢٥، ستكون حصة أستراليا ونيوزيلندا من المسنين قرابة ١٨ في المائة و١٩ في المائة على التوالي. غير أنّ الكثير من البلدان متوسطة الدخل تعاني من حالة تشيخ سريع أيضاً. وتشير التوقعات إلى أنّ عدد السكان المسنين في الصين سيزداد بأكثر من مرة ونصف المرة خلال السنوات العشر القادمة، في حين يُتوقع لمجموع سكانها أن يزيد بأقل من

---

[٨٢] لجنة التخطيط التابعة لحكومة الهند.
"Enhancing skills and faster generation of employment" 12th Five Year Plan, http://12thplan.gov.in/forum_description.php?f=9 [accessed 11 Oct. 2016].

[٨٣] انظر: World Bank: *Live long and prosper: Ageing in East Asia and Pacific* (Washington, DC, 2016), p. xv.

٣ في المائة. وخلال العقد القادم، من المتوقع أن تزداد نسبة السكان المسنين في تايلند من ١٠,٥ إلى ١٦,١ في المائة من مجموع السكان. وفي جنوب آسيا، تشكل سري لانكا البلد الوحيد الذي يشهد تشيخاً سريعاً. أما البلدان الأخرى في أجزاء أخرى من الإقليم فهي تشهد تشيخاً أكثر بطءاً، بما فيها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (باستثناء تايلند وفيتنام) وبلدان جزر المحيط الهادئ والهند وبنغلاديش ونيبال وباكستان.

"البلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادئ آخذة في التشيخ قبل تحقيق الثروة"[٨٤]

يطرح تشيخ السكان تحديات سياسية آنية في وجه القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملازمة لها. وسيتوجب على الكثير من البلدان أن تتكيّف مع تشيخ السكان على مستوى المداخيل المتدنية على نحو لم يشهدها من قبل أي مجتمع لديه نفس درجات التشيخ في صفوف سكانه. وإذا أرادت هذه البلدان استدامة النمو الاقتصادي والتكيف مع طلبات غير مسبوقة بشأن نُظم الضمان الاجتماعي، فإنها ستواجه المزيد من الضغوط لتحسين الإنتاجية من خلال ترسيخ رأس المال وتحسين نوعية الموارد البشرية.

وتزداد الانعكاسات الجلية على سوق العمل تعقيداً بوجود عوامل من قبيل سرعة التحضر (المناقشة فيما يلي) وتدفقات الهجرة الداخلية والخارجية. وعلى سبيل المثال، من شأن تصاعد الهجرة من الأرياف إلى المدن أن يترك أعداداً كبيرة نسبياً من المسنين في المناطق الريفية التي لديها عادة موارد أقل من تلك المتاحة أمام المناطق الحضرية لإدارة إعالة المسنين. إلى جانب ذلك، لا تشمل الانعكاسات على سوق العمل المسائل المتعلقة بالطلب على اليد العاملة من حيث نوعيتها وكميتها فحسب، بل تشمل أيضاً أنواع الوظائف المطلوبة (مثلاً، الوظائف في اقتصاد الرعاية). ومن بين سياسات سوق العمل المتزايدة أهمية تلك السياسات التي تتناول المسائل التالية: (أ) الحاجة إلى التعلم المتواصل وتوسيع الحياة العملية المنتجة؛ (ب) إدخال تكييفات على مكان العمل تتلاءم واحتياجات العمال المسنين؛ (ج) تعزيز مشاركة النساء في القوة العاملة مع إبرام ترتيبات مناسبة في مجال رعاية الأطفال؛ (د) رفع سن التقاعد وعكس حوافز التقاعد المبكر. ويمكن أن تؤدي سياسات الهجرة أيضاً دوراً مهماً ولكنها ستتطلب بذل جهود استباقية في البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء.

وستكون الحماية الاجتماعية أساسية في وضع نُظم فعالة للمعاشات التقاعدية والصحة والرعاية طويلة الأجل في المجتمعات المتشيخة. غير أنّ هذه النُظم تواجه تحديات في إيجاد توازن بين تغطية الحماية الموسعة وتخصيص الموارد المناسبة واستدامة تفعيل هذه النُظم. وسوف تتطلب نماذج تمويل الحماية الاجتماعية المناسبة مزيجاً مناسباً من التمويل الاكتتابي والعائدات العامة (الحكومية) التي من شأنها أن تعطي الأولوية لإدماج الفقراء وشبه الفقراء. وتشمل الانعكاسات الاجتماعية المهمة ضرورة إبرام عقد اجتماعي منصف بين الأجيال، يعزز تحقيق الإمكانات البشرية في كافة مراحل دورة الحياة.

٣-٤ يمارس التحضر السريع ضغوطاً إضافية على أسواق العمل الحضرية

تقدم سرعة التحضر اتجاهاً ديمغرافياً إقليمياً آخر يعتد به (الشكل ٢٧). وخلال عقد آسيا للعمل اللائق، ازدادت حصة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية بما يعادل ٧ نقاط مئوية ويتوقع لها أن ترتفع، خلال السنوات العشر القادمة، من نسبة ٤٨ في المائة إلى نسبة ٥٤ في المائة. ومن المتوقع أن يزداد مجموع عدد السكان الحضريين في كامل الإقليم بمقدار ٢٢٩ مليون نسمة خلال السنوات الخمس القادمة، ليعود ويزداد من جديد بمقدار ٢٠٨ ملايين نسمة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥. وفي الوقت نفسه، تفيد التوقعات عن تقلص سكان الأرياف بما يقرب ٨٤ مليون نسمة خلال العقد القادم. ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان المناطق الحضرية في شرق آسيا (وعلى رأسها الصين) بحوالي ١٧٤ مليون شخص، في حين سيتقلص عدد سكان الأرياف بما يقارب ١٢٦ مليون نسمة خلال السنوات العشر القادمة. وفي الوقت نفسه، سوف يزيد عدد السكان الحضريين في جنوب شرق آسيا مع تراجع ملازم ومطلق في عدد سكان المناطق الريفية. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان المناطق الحضرية في جنوب آسيا بشكل كبير بحوالي ١٦٤ مليون نسمة، ومن المتوقع أيضاً أن ينمو سكان المناطق الريفية وإن كان النمو بوتيرة أبطأ (بحوالي ٤١ مليون نسمة). وفي حين يُتوقع استمرار نمو عدد سكان الأرياف في بلدان جزر المحيط الهادئ والدول العربية، من المتوقع أيضاً أن يتواصل نمو سكان المناطق الحضرية في هذين الإقليمين الفرعيين، مع مواصلة أعلى مستويات التحضر، التي تقرب نسبة ٧٠ في المائة.[٨٥]

---

[٨٤] المرجع نفسه، الصفحة ٩.

[٨٥] التحضر في المحيط الهادئ موجه أساساً من أستراليا ونيوزيلندا، حيث تتراوح المعدلات فوق ٨٥ في المائة.

الشكل ٢٧: السكان الريفيون والحضريون، ٢٠١٥ و٢٠٢٠ و٢٠٢٥

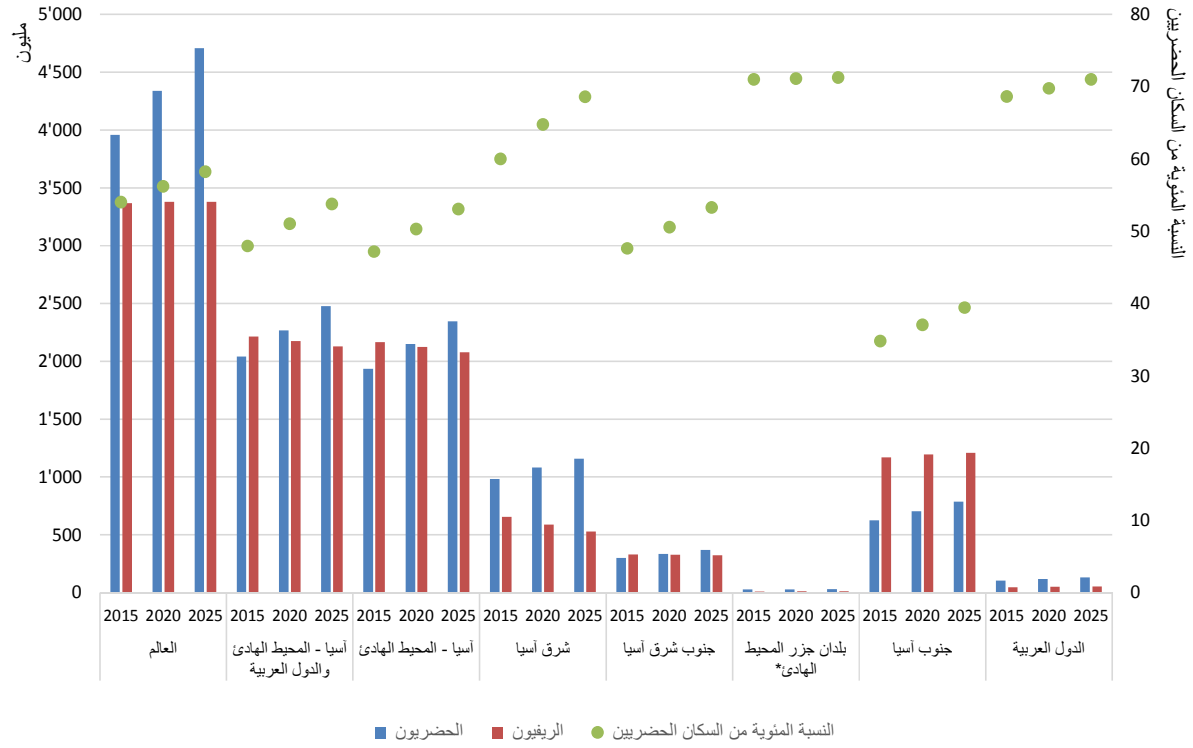

المصدر: (UNESCAP: World urbanization prospects: The 2014 revision (Population Division, 2014.

ملاحظة: (*) الأرقام المتعلقة بالسكان الريفيين والحضريين في بلدان جزر المحيط الهادئ صغيرة جداً مقارنة مع تلك المتعلقة بالأقاليم الأخرى، لكي تعرض في الرسم البياني. والأرقام لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ مجرد توقعات.

ما فتئت الهجرة الداخلية تشكل العامل الرئيسي وراء النمو الحضري. وتشمل القوى المحفزة المهمة على الهجرة بين المناطق الريفية والحضرية، ما يلي: (أ) نقص فرص العمل في المناطق الريفية؛ (ب) الكوارث الطبيعية في المناطق الريفية؛ (ج) التصحر والانجذاب إلى فرص عمل أفضل؛ (د) النفاذ بشكل أكبر إلى البنى التحتية والخدمات في المدن. وفي الوقت نفسه، من شأن التدفقات من المناطق الريفية المصاحبة لنمو السكان في صفوف السكان الحضريين، أن تزيد الضغوط على أسواق العمل الحضرية وعلى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية المقدمة في المناطق الحضرية. وتشهد المناطق الحضرية عموماً معدلات أعلى من البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً مع تزايد الهجرة الداخلية. ومن المتوقع أن ينتهي الوضع بالكثير من المهاجرين بين المناطق الريفية والحضرية في الاقتصاد غير المنظم في أشكال العمل الهشة، بشكل أساسي كعمال بناء أو تجار شوارع أو عاملين في المنزل في نُظم صناعية للتعاقد من الباطن أو كعمال تنظيفات أو عمال نقل أو عمال منزليين. وسيتبيّن أنهم يشكلون عوامل اقتصادية رئيسية وأنّ عملهم ضروري في اقتصادات المدن والبلدات، غير أنه من المرجح أيضاً أن يعيشوا كفقراء عاملين حضريين.

ومن المرجح أن تستمر العمالة غير المنظمة في كونها المصدر الأساسي لسبل العيش في معظم المدن، وأن يستمر الاتجاه في إعادة التوزيع الجغرافي للفقر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.[٨٦]

[٨٦] انظر: ADB: *Urban poverty in Asia* (Manila, 2014), p. 1.

من شأن السياسات التي تعتمدها المدن والبلدات الآسيوية أن ترسم معالم مستقبل العمل اللائق

غالباً ما لا تعترف أو تقيّم أو تدعم سلطات المدن والمسؤولون في البلديات والمخططون الحضريون العمال والمنشآت في القطاع غير المنظم، باعتبارهم جهات فاعلة اقتصادية ولا تستشيرهم أو تأخذهم في الاعتبار عند وضع خطط اقتصادية أو خطط تعنى بتوزيع الأراضي أو تقسيمها. وإذا تم ذلك، غالباً ما تكون المقاربة عقابية أكثر منها ترويجية أو حمائية. وغالباً ما تقضي خصخصة الأراضي العامة وغيرها من الموارد العامة والخدمات العامة وإزالة الأحياء الفقيرة والتجدد الحضري وبرامج البنى التحتية الحضرية، على سبل العيش وفرص العمل غير المنظمة دون توفير أية بدائل عن ذلك.[٨٧] ولابد من إجراء عملية أساسية من إعادة التفكير وإعادة رسم معالم الأولويات والخطط واللوائح الحضرية، تقوم بالاعتراف بالعمال غير المنظمين ودعمهم باعتبار أنهم جهات فاعلة اقتصادية رئيسية، ليس فقط لمعالجة مشاكل العمال الفقراء بل أيضاً لترويج التنمية الحضرية الشاملة وتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

ولابد للسياسات أن تضمن مراعاة سياسات التحضر لقضايا الجنسين. وهناك أعداد متزايدة من النساء اللواتي يهاجرن بمفردهنّ إلى المدن، سواء داخل بلدانهنّ أو باتجاه بلدان أخرى. وغالباً ما تواجه هؤلاء النساء ما يلي: (أ) يفتقرن إلى أنواع المعلومات التي يحتجن إليها فيما يتعلق بفرص سوق العمل والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية؛ (ب) لديهنّ فرص قليلة لإرساء شبكات للمعلومات والدعم الاجتماعي؛ (ج) هنّ معرضات للاتجار بالبشر؛ (د) لا يزلن عرضة للتمييز الجنساني. وبالتالي، غالباً ما ينتهي بهنّ الأمر في أدنى وظائف الاقتصاد غير المنظم وفي ظل ظروف عمل سيئة.

ما زال الاهتمام مطلوباً لترويج العمل اللائق في الاقتصادات الريفية

يقدر أنّه سيظل يعيش في المناطق الريفية في عام ٢٠٢٠ قرابة نصف مجموع سكان الإقليم (وثلثا سكان جنوب آسيا). وعليه، ستبقى السياسات الرامية إلى تعزيز العمالة الريفية اللائقة شاغلاً ذا أولوية:

> هناك اعتراف واسع النطاق حالياً بإمكانات المناطق الريفية لحفز الاقتصاد واستحداث الوظائف المنتجة وتحسين الأمن الغذائي ومعالجة الشواغل البيئية وتغير المناخ والعمل بمثابة منطقة حامية خلال الأزمات وتعزيز النمو المستدام والمتوازن عموماً. ويمكن أن تقدم منظمة العمل الدولية إسهاماً مهماً في التصدي لمواطن العجز المستمرة في العمل اللائق في المناطق الريفية، التي تحول دون تحقيق هذه الإمكانات.[٨٨]

ويحدد برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تعزيز "العمل اللائق الذي يسمح بتوفير القوت المستدام للأسر الريفية مع التركيز على حماية الأشخاص المستضعفين وتمكينهم" كنتيجة رئيسية.[٨٩]

وسوف يتأثر مستقبل العمل اللائق في الاقتصاد الريفي من حيث مراعاة السياسات والبرامج للمسائل التالية:

- **مدلول السمة غير المنظمة في الاقتصاد الريفي.** إنّ حصة الاقتصاد غير المنظم أكبر في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية وفي الأنشطة الزراعية أكثر منها في الأنشطة غير الزراعية. وتميل مشاكل الاقتصاد غير المنظم إلى أن تتفاقم في المناطق الريفية بسبب ضعف البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية وبُعد المؤسسات الوطنية والخدمات الأساسية وفرص الدخل المحدودة وسوء الحماية القانونية - وكلها عوامل تجعل الاقتصادات الريفية أكثر عرضة للصدمات والمخاطر. وهناك حاجة لسياسات متكاملة ومتسقة لتعزيز العمالة اللائقة الريفية وفي الوقت نفسه معالجة السمة غير المنظمة في الأرياف، لضمان انعكاسات أكثر فعالية واستدامة.

---

[٨٧] انظر: Lim: *Extending livelihood opportunities*, op. cit., p. 75–76.

[٨٨] انظر:
ILO: *Unleashing rural development through productive employment and decent work: Building on 40 years of ILO work in rural areas*, GB.310/ESP/1 (Geneva, 2011), p. iii.

[٨٩] مكتب العمل الدولي: *البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧* (جنيف، ٢٠١٥)، الصفحة ٢٢.

- **دور الزراعة كدعامة أساسية لسبل عيش الأسر الريفية، لا سيما في جنوب آسيا.** من المرجح أن تكون السياسات والبرامج لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين سبل العيش الزراعية غير فعالة إذا ركزت فقط على ملاك وأصحاب المزارع التجارية والحقول الكبيرة، وغضت النظر عن أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين لا يملكون المزارع التي يديرونها أو يتحكمون بها والعاملين بأجر المستخدمين على أساس غير منتظم والعمال المساهمين من أفراد الأسرة، الذين هم الأشد فقراً والأكثر استضعافاً.

- **مدى حجم الفقر والحرمان وحدتهما وميلهما لأن يكونا أكثر انتشاراً في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية.** تحد السمة غير المنظمة والفقر من قدرة الأسر الريفية على التكيّف مع مختلف المخاطر، بما فيها المخاطر البيئية والمالية وتلك المتعلقة بالصحة. "وقد أظهرت السنوات الستون الأخيرة من الاستراتيجيات الإنمائية أنّ النمو لا يخفض الفقر ما لم يترافق مع فرص العمالة المحسنة وشروط الاستخدام والقضاء على السمة غير المنظمة، لا سيما في المناطق الريفية."[٩٠] وهناك الآن اعتراف واسع النطاق بدعم الفقراء العاملين في الاقتصاد الريفي غير المنظم، باعتبار ذلك مساراً رئيسياً للخروج من براثن الفقر وانعدام المساواة.

- **التحديات في توفير المأكل إلى سكان العالم الآخذين في النمو في سياق تزايد حالات الشحّ البيئية وتغير المناخ.** تطرح أزمة الغذاء تحدياً جدياً في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة." ويمكن أن توفر فرص العمالة الريفية اللائقة إسهامات مهمة لتثبيت تقلب أسعار المواد الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي. وتشكل المنشآت والعمال الريفيون العاملون في الاقتصاد غير المنظم جهات فاعلة رئيسية تحدد إتاحة المواد الغذائية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها في كامل النظام الغذائي بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك وتصريف النفايات.

- **الأوجه البارزة لانعدام المساواة بين الجنسين في العمالة الريفية.** هناك حصة أكبر من النساء يعملن في الزراعة مقارنة بالرجال، لا سيما في جنوب آسيا. ولكن هناك نساء أقل، بحكم القانون، من المزارعين وملاك الأراضي، في حين هناك العديد منهنّ من العاملات المساهمات في دخل الأسرة بدون أجر. ولا تزال النساء ضالعات في أنشطة الكفاف والمتدنية الإنتاجية، باعتبارهنّ جهات منتجة رئيسية، في حين يقوم الرجال بإدارة معظم المحاصيل التجارية. وتظل النساء متأخرات عن اللحاق بركب الرجال من حيث الحصول على الأراضي والائتمان والنفاذ إلى طائفة واسعة من التكنولوجيات والمعلومات والخدمات الاستشارية والتدريب. وغالباً ما تكون النساء مستبعدات عن "رأس المال الاجتماعي" من قبيل منظمات المزارعين ونقابات العمال والتعاونيات والشبكات المجتمعية التي يمكن أن تحسّن الإنتاجية والنمو. وهنّ يعتمدن في سبل عيشهنّ بشكل أكبر من الرجال على الموارد التي تتوقف على المناخ ويؤدين دوراً أكبر من الرجال في إدارة الموارد الطبيعية ويتحملن مسؤولية غذاء عائلاتهنّ. غير أنّ البرامج الرامية إلى تعزيز النمو الأخضر أو الحفاظ على الموارد الطبيعية أو إدخال تكنولوجيات زراعية جديدة غالباً ما لا تسلّم بالأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها النساء الريفيات.

٤-٤ تزايد انعدام المساواة تحدٍ سياسي ذو أولوية

يعيش معظم الناس في بلدان يزداد فيها انعدام المساواة. وتشير آخر التقديرات المتاحة لمؤشر جيني إلى أنّ الكثير من البلدان الإقليمية تتخطى ٤٠ وهي عتبة "انعدام المساواة الشديد" من حيث انعدام المساواة في الدخل.[٩١] وقد برز تزايد التفاوت بشكل جليّ بين "من يملكون" و"من لا يملكون" كتحدٍ سياسي ذي أولوية، وهو أمر يشغل القادة السياسيين في الإقليم وفي كافة أنحاء العالم. وكان هناك اعتراف متزايد بأنّ تزايد انعدام المساواة لا يقوّض أهداف العدالة الاجتماعية فحسب، بل يمكن أن يكون له أيضاً انعكاسات اقتصادية ضارة.[٩٢]

---

[٩٠] انظر:
ILO: *Addressing informality for rural development*. Rural Policy Briefs, Rural Employment through Decent Work, Employment Sector (Geneva, 2012) p. 1.

[٩١] انظر:
World Economic Forum: *The inclusive growth and development report 2015* (Geneva, 2015), table 2, pp. 23–26.

[٩٢] على سبيل المثال، أطلق مؤخراً المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الافتتاحي بعنوان *تقرير النمو والتنمية الشاملين للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦*، الذي يستعرض ما هو مطلوب لتحقيق النمو والإنصاف على حد سواء.

والتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان *لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم* سلّط الضوء على تفاقم أوجه انعدام المساواة في الدخل في معظم أنحاء العالم. وإلى جانب تراجع حصة الدخل من العمل، نزع انعدام المساواة في الدخل الشخصي إلى الازدياد سوءاً. وركّز تقرير منظمة العمل الدولية على ما مفاده أنّ انعدام المساواة في مداخيل السوق وانعدام المساواة في المداخيل المتاحة للاستعمال (بعد الرسوم والتحويلات) زادا كلاهما خلال عقد آسيا للعمل اللائق. والزيادات في انعدام المساواة في مداخيل السوق سوف يعني أنّ العبء المفروض على كاهل نُظم الضرائب والتحويلات سيصبح أكثر حدة.[٩٣]

وهناك تقرير آخر صادر عن منظمة العمل الدولية[٩٤] يرى ما يلي:

- شكّل توزيع الأجور والعمالة مدفوعة الأجر عنصراً رئيسياً في الاتجاهات الأخيرة لانعدام المساواة. ويؤكد ذلك أهمية مؤسسات وسياسات سوق العمل، بما فيها الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية، التي تؤثر في توزيع الدخل.

- إنّ فجوات الأجور القائمة بين الرجال والنساء وبين رعايا البلد والمهاجرين تبقى كبيرة ولا يمكن تفسيرها إلا جزئياً بوجود اختلافات في الخبرة والتعليم والمهنة وغير ذلك من خصائص سوق العمل. ويقترح ذلك أنه، بغية السعي إلى تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتخفيض أوجه انعدام المساواة، لابد من وضع سياسات أكثر فعالية لمكافحة التمييز بالإضافة إلى سياسات أخرى تتناول الأسباب الكامنة وراء فجوات الأجور هذه.

- تعتمد المجموعات ذات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب على التحويلات الاجتماعية أو المداخيل المتأتية من العمالة للحساب الخاص. وفي جميع البلدان تقريباً، تكون موارد الدخل أكثر تنوعاً في أعلى وأسفل سلسلة توزيع دخل الأسر المعيشية منها في الوسط، حيث تعتمد الأسر المعيشية إلى حد أكبر على الأجور. وهذا يسلّط الضوء على أهمية ضمان الاتساق بين سياسات الأجور والحماية الاجتماعية، إلى جانب استحداث العمالة اللائقة مدفوعة الأجر لتقليص انعدام المساواة.

وعلى غرار منظمة العمل الدولية والكثير من المؤسسات الدولية الأخرى، ما فتئ مصرف التنمية الآسيوي يركز على مدلول تزايد انعدام المساواة. والرسالة التي تضمنتها *اللمحة العامة للتنمية الآسيوية لعام ٢٠١٢* تمثلت في "أنه لم يعد من الممكن تجاهل الانعكاسات الاجتماعية والسياسية في إقليم آسيا الذي تُرك على غاربه ليتقسم وفقاً للثروات. وقد حان الوقت للحكومات في آسيا أن تركز على السياسات التي تتقاسم منافع التنمية بشكل منصف والتي تحافظ على معدلات نمو سليمة."[٩٥] وأشار التقرير إلى ما يلي:

> ... يشكل التغيير التكنولوجي والعولمة والإصلاح الموجه نحو السوق - وهي محركات رئيسية للنمو السريع في آسيا- قوى أساسية وراء زيادة انعدام المساواة في الإقليم. وتميل هذه القوى إلى تفضيل أصحاب رؤوس الأموال على العمال، والعمال ذوي المهارات العالية على أولئك ذوي المهارات المتدنية، والمناطق الحضرية والساحلية على المناطق الريفية وغير الساحلية. وقد تضاعفت آثار هذه القوى بأشكال عديدة من انعدام المساواة في الحصول على الفرص - لكسب الدخل من العمل وبناء رأس المال البشري- بسبب ضعف المؤسسات وانحراف الأسواق والاستبعاد الاجتماعي. وقد أفضت هذه القوى، بعملها معاً، إلى تراجع حصة دخل العمل من الدخل الوطني وزيادة العلاوات بشأن رأس المال البشري وتزايد انعدام المساواة المكاني. غير أنه لا ينبغي إعاقة هذه القوى الثلاث، إذ أنها تشكل محركات الإنتاجية ونمو الدخل. وينبغي لواضعي السياسات أن يواجهوا زيادة انعدام المساواة من خلال التدخلات التي تساوي بين الفرص وتحد من انعدام المساواة في ثلاثة مجالات هي: التدابير الضريبية الفعالة التي تحد من انعدام المساواة في رأس المال البشري والسياسات التي تسعى إلى استحداث المزيد من الوظائف الجيدة والتدخلات التي تضيّق انعدام المساواة المكاني.[٩٦]

---

[٩٣] انظر: *World Employment and Social Outlook: Trends 2015* (Geneva, ILO, 2015), op. cit., p. 29.

[٩٤] *تقرير الأجور في العالم* (جنيف، مكتب العمل الدولي)، المرجع السابق.

[٩٥] المرجع نفسه، الصفحة vi.

[٩٦] المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.

٤-٥ موجة مندفعة من التكنولوجيا: القضاء على العمل اللائق أو استحداثه؟

إنّ تأثير التكنولوجيا محوري في أي مناقشة تدور حول مستقبل العمل:

هناك المزيد من البينات التي تشهد على عودة التقدم التكنولوجي السريع الذي استحوذ لفترات طويلة على النمو السريع للإنتاجية، بدءاً من القرن التاسع عشر ولغاية السبعينات. ولكافة أنواع التطورات المستجدة التي تتمثل في السماح للناس من حمل حواسيب جيبية، تكون أكثر فعالية مما كانت عليه منذ ٢٠ عاماً في العالم وتتمتع ببرمجيات أفضل وبالمزيد من النفاذ إلى البيانات المجدية، بالإضافة إلى غير ذلك من الناس والآلات، انعكاسات على كافة أشكال العمل.[٩٧]

في السابق، كان الابتكار التكنولوجي يوفر عمالة أطول أجلاً، لكن الوضع آخذ في التغيير

لطالما كان من المتعارف عليه عبر التاريخ أنّ التكنولوجيا ولدت على المدى الطويل وظائف أكثر مما قضت عليها ودفعت بمستويات المعيشة إلى مستويات جديدة.[٩٨] ولكن هناك تشكيك أكثر فأكثر باحتمالية هذه النتيجة نظراً للتقدم غير المسبوق الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الروبوتيات وغير ذلك من التكنولوجيات الواعدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. "ولفترة طويلة، كان هناك فهم مشترك يتمثل في أنّ التكنولوجيا تقضي على الوظائف ولكنها تستحدث وظائف جديدة وأفضل... وتظهر البراهين اليوم أنّ التكنولوجيا تقضي على الوظائف وهي بالفعل تستحدث وظائف جديدة وأفضل ولكنها أقل عدداً أيضاً."[٩٩]

وحتى عهد قريب، تمثلت الوظائف الأكثر تأثراً بالآلات في تلك التي تشهد روتيناً ومهام متكررة. ولكن، بفضل الزيادة الدليلية في القدرة على التشغيل وهيمنة المعلومات الرقمية ("البيانات الكبرى")، تتزايد قدرة الحواسيب أكثر فأكثر على الاضطلاع بمهام معقدة وبكلفة أدنى وبنجاعة أكبر مما يمكن أن يقوم به الأفراد. ويجري اعتماد تكنولوجيات جديدة قوية أكثر فأكثر ليس فقط في قطاع الصناعة والخدمات المكتبية والعمل بالتجزئة، بل أيضاً في مهن من قبيل القانون والتعليم والخدمات المالية والطب. وحتى في بلد غني باليد العاملة مثل الصين، مع ارتفاع الأجور، ما فتئ المدراء في قطاع التصنيع يقتنصون الفرص لاستبدال الموظفين بالروبوتات. حتى إنّ الخدمات أصبحت أكثر تأثراً؛ إذ بمقدور الحواسيب أن تكشف/ تشخص الاحتيال أو المرض بشكل أدق وأسرع من أي محاسب أو طبيب. ويمكن لبرامج تنقيب النصوص أن تنقل الوظائف المهنية إلى الخدمات القانونية. وفي الوقت نفسه، بدأت الطباعة ثلاثية الأبعاد بتغيير عمليات الإنتاج الصناعي. واستمرت التكنولوجيات الجديدة في تسهيل تجزئة عملية الإنتاج، مما سمح بإعادة تحديد الموقع الجغرافي للمنشأة وحدودها، مؤدية إلى نشوء سلاسل قيم عالمية متزايدة التعقيد وتوريد عالمي للخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات.

---

[٩٧] انظر:
The Economist: "The future of jobs: The onrushing wave", 18 Jan. 2014, http://www.economist.com/news/briefing/21594264-previous-technological-innovation-has-always-delivered-more-long-run-employment-not-less [accessed 11 Oct. 2016].

[٩٨] انظر على سبيل المثال،
I. Stewart et al.: *Technology and people: The great job-creating machine* (Deloitte, London, 2015), http://www2.deloitte.com/uk/en/pages/finance/articles/technology-and-people.html [accessed 11 Oct. 2016]; and K. Allen: "Technology has created more jobs than it has destroyed, says 140 years of data", in The Guardian, 18 Aug. 2015, http://www.theguardian.com/business/2015/ aug/17/technology-created-more-jobs-than-destroyed-140-years-data-census [accessed 11 Oct. 2016].

[٩٩] انظر:
D. Rotman: "Who will own the robots?" in *MIT Technology Review* (16 June 2015), https://www.technologyreview.com/s/538401/who-will-own-the-robots/ [accessed 11 Oct. 2016]. See also, Erik Brynjolfsson and Andrew McAfee: *The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies* (New York and London, W.W. Norton & Company, 2014).

أوجه اختلال سوق العمل ونقل المواقع الجغرافية في المستقبل والانعكاسات المهمة على نوعية الوظائف والمهارات وانعدام المساواة

لا تزال هيئة المحلفين لا تدرك ما إذا كان من شأن الابتكار التكنولوجي، في الأجل الأطول، أن يقدم عمالة إجمالية أكبر أو أقل، وماهية الوظائف المتاحة ومكان تواجدها. غير أنه تجدر الإشارة إلى العديد من الانعكاسات والتحديات المحتملة، لا سيما:

- من شأن موجة جديدة من التقدم التكنولوجي وتطور كبير في الابتكارات أن يأتيا بأوجه اختلال وانتقال جغرافي مهمة في سوق العمل. ولابد لواضعي السياسات أن ينظروا في كيفية مساعدة العمال على التكيف مع هذه الصدمات واستحداث سوق عمل تكون فيه منافع الإنتاجية المتزايدة متقاسمة على نطاق واسع، مع قيام التكنولوجيات الجديدة باستحداث فرص جديدة تُعنى بالعمالة وطرح التحديات.

- يُحتمل أن تحسن الابتكارات التكنولوجية نوعية الوظائف. وقد حلت التكنولوجيا مباشرة محل القوة البشرية بشكل أدى إلى تراجع في الوظائف الشاقة والخطيرة والمملة. وفي حين فُقدت الكثير من الوظائف، حاج البعض بأنّ الكثير من تلك الوظائف كانت بشكل عام وظائف غير مرغوب فيها. وفي حين شهد حجم القوى العاملة اليدوية الزراعية تراجعاً واضحاً وجلياً، ازدادت الإنتاجية الزراعية. وهناك أمثلة أخرى تشمل آلات يمكنها أن تقطّع الأقمشة في صناعة الملبوسات وأجهزة استشعار يمكنها أن تكشف عن المواد الكيماوية غير الآمنة في مصانع الإنتاج، وبالتالي تجنب العمال الاضطلاع بوظائف مملة وخطيرة. غير أنّ التحدي يتمثل في ضمان إتاحة الفرص أمام الناس الذين فقدوا وظائفهم، للارتقاء بمهاراتهم في مهن يسودها قدر أكبر من الإنتاجية والسلامة.

- سوف تشكل المهارات والتدريب عاملاً متزايد الأهمية في تحديد فرص العمل اللائق. ومن المرجح أن ينقسم سوق العمل إلى مجموعة صغيرة نسبياً من عمال يتمتعون بمهارات تستكمل ذكاء الآلات من جهة وعمال يفتقرون إلى تلك المهارات من جهة أخرى.

من المرجح أن تتسبب الرقمنة السريعة والمتسارعة في اختلال اقتصادي أكثر منه بيئي، نابع من كون أنّ الحواسيب تزداد قوة بما يدفع ببعض الشركات إلى الاستغناء عن فئات معينة من العمال. ومن شأن التقدم التكنولوجي أن يترك بعض الناس على قارعة الطريق، لا بل الكثير منهم، مع الانطلاقة التي يشهدها نحو الأمام... ولم يكن هناك وقت أفضل من الآن لتحلي العامل بمهارات خاصة أو تعليم سليم، إذ أنّ بمستطاع هؤلاء الأشخاص استخدام التكنولوجيا لاستحداث القيم واستقائها. إلا أنه لم يكن هناك وقت أسوأ من الآن لعامل من ذوي المهارات والقدرات "العادية" فقط، إذ إنّ الحواسيب والروبوتات وغير ذلك من التكنولوجيات الرقمية تتطلب هذه المهارات والقدرات بمعدل استثنائي.[١٠٠]

- من شأن تزايد استقطاب الوظائف أن يؤدي إلى تزايد التفاوت في الدخل. ويتواجد العديد من الوظائف الأكثر عرضة للمخاطر في أسفل السلم (اللوجيستية والشحن البري) في حين تميل المهارات الأقل تعرضاً للأتمتة (الإبداع والخبرة الإدارية) لأن تكون في مستوى أعلى، وبالتالي يرجح أن تشهد الأجور الوسيطة ركوداً لبعض الوقت وأن تتسع الفجوات في الدخل.[١٠١] "وقد يجد المجتمع نفسه تحت الاختبار بشكل كبير إذا كان باستطاعة النمو والابتكار، حيثما أمكن ذلك، أن يقدما مكاسب يعتد بها لصالح الأشخاص الماهرين، في حين يتمسك الباقون بفرص العمل المتضائلة وذات الأجور الراكدة."[١٠٢]

---

[١٠٠] انظر: Brynjolfsson and McAfee, op. cit., p. 11.

[١٠١] انظر:
The Economist: "Technology and jobs: Coming to an office near you", 18 Jan. 2014, http://www.economist.com/news/leaders/21594298- effect-todays-technology-tomorrows-jobs-will-be-immenseand-no-country-ready [accessed 11 Oct. 2016].

[١٠٢] انظر: *The Economist* (2014), op. cit.

خلاصة القول، سيتمثل التحدي في ضمان "الانتشار السريع للمنافع المتأتية عن التكنولوجيات الجديدة القائمة على المعارف والقدرات المتقدمة على نحو استثنائي، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء، بدلاً من أن تصبح أساساً لمزيد من الانقسامات، مما قد يرسّخ على نحو خطير توسع الفجوة القائمة أصلاً بين البلدان الميسورة والبلدان المحرومة."[١٠٣]

جهات رابحة وأخرى خاسرة في الإقليم

تحمل هذه التحديات في طياتها مجموعة من الانعكاسات على النتائج داخل بلدان آسيا والمحيط الهادئ وفيما بينها. وضمن مختلف البلدان، من المرجح أن تفاقم التحولات في أسواق العمل مدفوعة بالابتكار التكنولوجي، أوجه التفاوت فيما بين المجموعات ذات مختلف مستويات المهارات والقدرات للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. ومن شأن المجموعات التي تتمتع بمهارات تعتبرها التكنولوجيا سطحية ولا تستطيع القيام بالتكييفات اللازمة، أن تواجه المشاكل. أما المجموعات المزودة بمهارات تستكمل ذكاء الآلات أو بمهارات مطلوبة في اقتصاد المعارف، فستقاوم وتبلي بلاءً حسناً. ومن المتوقع أن يحقق أصحاب المشاريع مكاسب يعتد بها إذا تمكنوا من انتهاز الفرص التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة. أما أولئك الذين يستطيعون استحداث أفكار ضخمة أو استثمارها أو إدخال منتوج جديد إلى السوق أو إطلاق شركة فتية، بإمكانهم أن يحققوا عائدات غير مسبوقة.[١٠٤]

وتبقى الفجوة الرقمية واقعاً إلى حد كبير، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل، حيث لا يزال الكثير من الفقراء والمهمشين غير قادرين على النفاذ إلى منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعرض الشكل ٢٨ أوجه التباين في النفاذ إلى شبكة الإنترنت واستخدامها. ومما لا شك فيه أنّ للمستوى المتدني للنفاذ إلى شبكة الإنترنت واستخدامها في بلدان كثيرة من الإقليم انعكاسات على استحداث الخدمات والمنتجات والتطبيقات والعمالة المتمحورة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. ويُطرح سؤال وجيه ألا وهو معرفة ما إذا كانت الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملة بطبيعتها أم من المرجح أن تزيد المسافة بين "من يملكون" و"من لا يملكون".

وتؤثر الفجوة الرقمية في الميزات المقارنة في صفوف المجموعات الوطنية وبين البلدان على حد سواء. ويشكل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها عنصرين أساسيين في حالة الاستعداد التكنولوجي الشامل لبلدٍ بعينه، ويشكل ذلك بدوره محدداً مهماً في قدرته العالمية على التنافس. والبلدان التي احتلت المراتب العليا في المؤشر العالمي للقدرة على التنافس (الجدول ٢ أعلاه) هي نفسها التي احتلت المراتب العليا في دعامة الاستعداد التكنولوجي (التي تقيس قدرة بلدٍ بعينه على تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كلياً في الأنشطة اليومية وعمليات الإنتاج من أجل زيادة الفعالية والقدرة على التنافس) وفي دعامة الابتكار التكنولوجي (التي تقيس قدرة بلدٍ بعينه على تصميم وتطوير منتجات وعمليات طليعية للإبقاء على الميزة التنافسية). على سبيل المثال، إنّ سنغافورة التي احتلت المرتبة الثانية في المؤشر العالمي للقدرة على التنافس، احتلت المرتبة الخامسة في الاستعداد التكنولوجي مع نتيجة بلغت ٦,٢٠، في حين أنّ بنغلاديش التي احتلت المرتبة ١٠٥ في المؤشر العالمي للقدرة على التنافس، احتلت المرتبة ١٢٧ في الاستعداد التكنولوجي مع نتيجة بلغت ٢,٦٢. ومن حيث الابتكار التكنولوجي، احتلت سنغافورة المرتبة التاسعة في حين جاءت بنغلاديش في المرتبة ١٢٧.[١٠٥] والبلدان الآسيوية التي تمكنت من الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية وقامت ببناء قدرتها الابتكارية، تمكنت أيضاً من إدماج نفسها بنجاح في سلاسل القيم العالمية.

---

[١٠٣] مكتب العمل الدولي: *مبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل*، تقرير المدير العام، الدورة ١٠٤ لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، ٢٠١٥)، الصفحة ١٢.

[١٠٤] انظر: *MIT Review* (11 Oct. 2016), op. cit.

[١٠٥] انظر: *Global competitiveness report*, op. cit., tables 4 and 5.

الشكل ٢٨: مستخدمو الإنترنت (لكل ١٠٠ شخص) في بلدان مختارة، ٢٠١٤

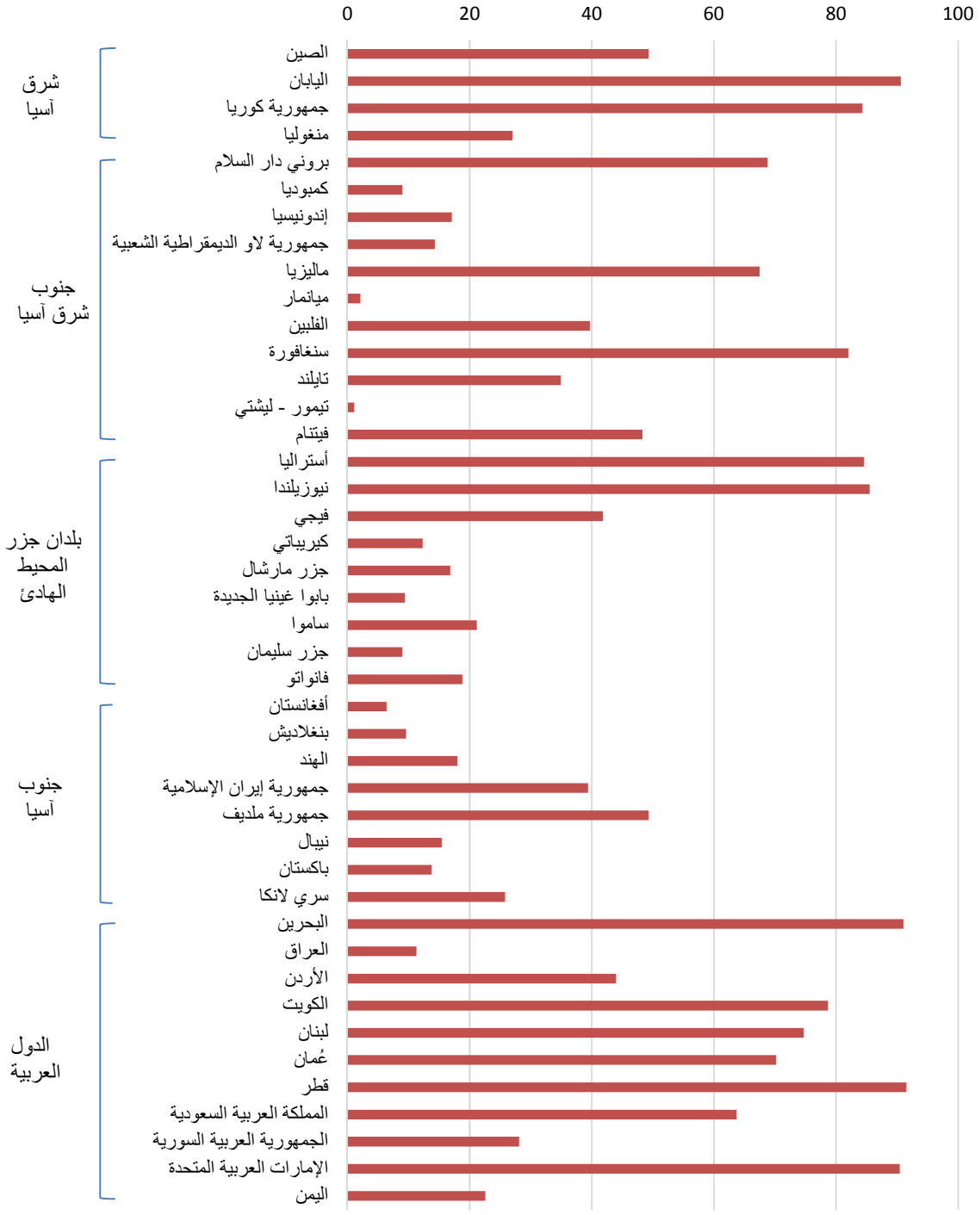

المصدر : International Telecommunication Union, World Telecommunication/ICT Development Report and database, and World Bank estimates.

٦-٤ التجارة والاستثمار وسلاسل القيم العالمية: هل يمكن تقاسم المنافع واستدامتها على نطاق أوسع؟

يبرز إقليم آسيا - المحيط الهادئ من خلال ما يلي: (أ) الإنجازات البارزة والمستدامة نسبياً في تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار؛ (ب) الإدماج الناجح في سلاسل القيم العالمية والإقليمية. ويرد فيما يلي موجز لبعض الخصائص والتوجهات الرئيسية والتحديات التي تطرحها.[١٠٦]

تباطؤ النمو في التجارة والاستثمار يطرح صعوبات أمام التنمية الشاملة والمستدامة

يستحوذ الإقليم على قرابة ٤٠ في المائة من الصادرات والواردات العالمية. غير أنه، منذ بداية الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، تراجع النمو الإقليمي بشكل كبير في التجارة والاستثمار على حد سواء:

> مع استمرار الاقتصاد العالمي في مواجهة الاضطرابات التي يتسبب بها التحدي تلو التحدي، بقيت تدفقات التجارة والاستثمار متقلبة ولابد لها أن تعود إلى نموذج التوسع المستدام، الذي كانت عليه ما قبل الأزمة. وقد بينت الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى الآن استمرار الأداء الضعيف. وبقي حجم تجارة البضائع والاستثمار الأجنبي المباشر وإلى حد ما الخدمات التجارية، على حاله إلى حد كبير. وعند التطلع إلى المستقبل، لا يزال هناك الكثير من الشكوك مع خضوع الاقتصاد العالمي لسلسلة من التكييفات، أقلها ما تشهده الصين من تباطؤ في النمو. وهناك أمر مثار قلق بالنسبة إلى الاقتصادات النامية في الإقليم - لا سيما تلك المدرجة في فئة البلدان منخفضة الدخل- ألا وهو عدم التمكن من العودة إلى نماذج النمو المتين في التجارة والاستثمار. وسيكون من الصعب، على وجه الخصوص، اتباع استراتيجيات توجهها التجارة من أجل تنمية شاملة ومستدامة ضمن بيئة خارجية ضعيفة.[١٠٧]

التحديات السياسية المطروحة أمام البلدان لدخول سلاسل القيم العالمية والازدهار من خلالها

إنّ الإدماج الناجح في سلاسل القيم العالمية والإقليمية قد جعل إقليم آسيا - المحيط الهادئ أكبر إقليم تجاري وحيد في العالم وأكبر جهة تتلقى الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، مما سمح للإقليم بزيادة العوائد من الحصائل السريعة والدخل ونمو العمالة نتيجة ذلك. وكان من شأن إنتاج سلاسل القيم العالمية أن حفز اقتصادات الجهات المعنية بذلك. والاقتصادات التي وجدت مكانها المناسب ضمن شبكات الإنتاج العالمي قد استحدثت وظائف أكثر. وتقوم الإنتاجية الصناعية الأكبر المتأتية عن التخصص في الإنتاج العابر للحدود بتعزيز العمالة.-[١٠٨] وفي حين أنّ الانتساب إلى سلاسل القيم العالمية يعرّض اقتصاد بعينه إلى احتمال التأثر بالصدمات الضارة التي تلحق بجهات أخرى في السلسلة، يبدو أنّ المنافع تفوق التكاليف بشكل عام.

وقد فاقمت الأزمة الاقتصادية العالمية من هشاشة وتقلب الاقتصادات المترسخة في سلاسل القيم العالمية. غير أنّ هذه الاقتصادات تعافت سريعاً، وتجلت إحدى النتائج في تحول الطلب الأساسي على السلع النهائية نحو إقليم آسيا - المحيط الهادئ بدلاً من تحوله إلى خارج الإقليم. وكان من شأن الإقليم أن زاد مساهماته في الواردات النهائية من ١٩ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ في المائة من المجموع العالمي عام ٢٠١٣. ويبدو أنّ التحول في الطلب العالمي يحفز إعادة هيكلة للتجارة المباشرة في سلاسل القيم العالمية. على سبيل المثال، تراجعت نسبة الأجهزة الإلكترونية في مجموع الصادرات الوسيطة للإقليم من ٧٣ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٤٣ في المائة عام ٢٠١٣. كما تراجعت نسبة الواردات بشكل أكبر من ٧٤ إلى ٣٨ في المائة، مشيرة إلى أنّ البلدان المجمّعة مثل الصين، بدأت بتنويع إنتاجيتها نحو أنشطة تصاعدية وتتمتع بقيمة مضافة أعلى. ولذلك انعكاسات تتجلى في ضرورة أن تقوم اقتصادات أخرى في الإقليم بتكييف مواقفها والارتقاء بها تمشياً مع تحول سلاسل القيم العالمية.

---

[١٠٦] هذا القسم مأخوذ أساساً من:
UN ESCAP: *Asia-Pacific trade and investment report 2015: Supporting participation in value chains* (Bangkok, 2015); and ADB: *Asian development outlook 2014 update Asia: Asia in global value chains* (Manila, 2014).

[١٠٧] المرجع نفسه (مصرف التنمية الآسيوي)، الصفحة ٦.

[١٠٨] المرجع نفسه، الصفحة ٩.

وحتى الآن، كانت المشاركة في سلاسل القيم العالمية متباينة إلى حد كبير، مع مساهمة بنسبة ٩٠ في المائة في الإقليم تتركز في عشرة بلدان فقط هي: أستراليا والصين واليابان والهند وإندونيسيا وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلند (وتركيا).[١٠٩] وكانت البلدان متوسطة ومرتفعة الدخل في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا الجهات المشاركة الرئيسية في سلاسل القيم العالمية، في حين تُركت البلدان منخفضة الدخل على غاربها - باستثناء بنغلاديش وكمبوديا المعنيتين أساساً بإنتاجية اليد العاملة منخفضة الأجر/ متدنية المهارات وبتصدير الملبوسات والأحذية. وقد وجدت بلدان قليلة في جنوب آسيا أو المحيط الهادئ أو الدول العربية مكانها المناسب في سلاسل القيم العالمية. ومن بين العوامل الرئيسية التي تطرح تحديات أمام تلك البلدان في الارتباط بسلاسل القيم العالمية، هناك الكلفة الباهظة لمزاولة الأعمال والعراقيل التنظيمية وأوجه القصور السياسية وكلفة النقل العالية بسبب بعد الأماكن.

ويتمثل التحدي المطروح الآن أمام الإقليم في الاستفادة من سمعته مع قيام العالم بحفز المداخيل والعمالة تحقيقاً لما يلي: (أ) دعم دخول البلدان الأصغر حجماً ومنخفضة الدخل إلى سلاسل القيم، المتروكة حالياً على غاربها؛ (ب) مساعدة البلدان التي تشارك أصلاً في تحسين القدرة على المنافسة وتعزيز والابتعاد عن الإنتاج "متدني المهارات ومنخفض الكلفة" باتجاه الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية.

وقدرة البلدان على دخول سلاسل القيم العالمية والانتعاش منها يتوقف على المتغيرات السياسية التالية:

> إنّ تحرير السياسات التجارية يسمح بالتوريد الفعال للمدخلات، للسلع والخدمات على حد سواء، وهو شرط أساسي للمشاركة في سلاسل القيم العالمية. وعلى غرار ذلك، فإنّ انفتاح بلدٍ بعينه للاستثمار الأجنبي المباشر، يتوقف على مناخ الاستثمار وقدرة قطاع الأعمال على اكتساب التكنولوجيات ونشرها، لهو أمرٌ هم. وهناك مسارات أخرى، تتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر، تسهّل نقل التكنولوجيا الضرورية لكل من المشاركة في سلاسل القيم العالمية والارتقاء، بما في ذلك الحصول على التراخيص والاقتناء المباشر للتكنولوجيا. ويعكس ذلك أهمية نُظم التوريد والملكية الفكرية.[١١٠]

وبالنسبة إلى الاقتصادات التي تسعى، على وجه الخصوص، إلى الارتقاء بالمشاركة في سلاسل القيم العالمية لتبلغ أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، "لابد للانتقال السلس من الشرائح كثيفة العمالة إلى الشرائح كثيفة المهارات في سلسلة القيم العالمية، من وضع سياسة تمكينية لتسهيل عملية التكيف من خلال سوق عمل وسياسات اجتماعية مصممة على نحو جيد ومن خلال الاستثمار في التعليم والمهارات."[١١١]

يواجه التكامل الإقليمي ومبادرات التعاون تحديات أمام تقاسم الازدهار والوظائف اللائقة

لمختلف مبادرات التكامل الإقليمي الراهنة وبرامج التعاون الإقليمي انعكاسات رئيسية على التجارة والاستثمار وسلاسل القيم العالمية. وتشمل التحركات الأخيرة الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا[١١٢]، التي سترسي سوقاً مشتركة وحيدة وقاعدة إنتاج مع تنقل أكثر حرية للسلع والخدمات ورأس المال الاستثماري والعمالة الماهرة في إقليم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، سوف يرسي اتفاق الشراكة بين بلدان المحيط الهادئ "إقليماً كبيراً" من ١٢ بلداً عضواً[١١٣] بهدف تعزيز التجارة والاستثمار؛ النهوض بالابتكار والنمو الاقتصادي والتنمية؛ دعم استحداث الوظائف واستبقائها. وسيتمثل التحدي الرئيسي في ضمان أن تكون التنمية شاملة وأن يجري تقاسم الازدهار على نحو منصف وعادل مع حماية حقوق العمال في الوقت نفسه.

---

[١٠٩] إنّ التبويب الإقليمي للبلدان الذي تتبعه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة مختلف عن تبويب منظمة العمل الدولية. والتبويب الثاني هو المستخدم في هذا التقرير.

[١١٠] انظر: *Asia-Pacific trade and investment report 2015*, op. cit., pp. 3–4.

[١١١] المرجع نفسه، الصفحة ١٢٧.

[١١٢] انظر:
ILO and ADB: *ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity* (Bangkok, 2014), op. cit.

[١١٣] أستراليا، بروني دار السلام، كندا، شيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، الولايات المتحدة، فيتنام.

المراجع

Allen, K. 2015. “Technology has created more jobs than it has destroyed, says 140 years of data”, in *The Guardian*, 18 Aug. Available at: http://www.theguardian.com/business/2015/aug/17/technology-created-more-jobs-than-destroyed-140-years-data-census [11 Oct. 2016].

Asian Development Bank (ADB). 2012. *Asian Development Outlook 2012: Confronting rising inequality in Asia* (Manila).

—. 2014. *Asian Development Outlook 2014: Update Asia in global value chains highlights* (Manila).

—. 2014. *Key Indicators for Asia and the Pacific 2014* (Manila).

—. 2014. *Urban poverty in Asia* (Manila).

—. 2015. *Asian development outlook 2015 update: Enabling women, energizing Asia* (Manila).

—. 2015. *Key Indicators for Asia and the Pacific 2015* (Manila).

Brynjolfsson, E.; McAfee, A. 2014. *The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies* (New York and London, W.W. Norton & Company).

مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأردن، وزارة العمل، دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية. ٢٠١٦. *المسح الوطني لعمل الأطفال، ٢٠١٦ في الأردن* (عمان).

Diallo, Y.; Etienne, A.; Mehran, F. 2013. *Global child labour trends 2008–2012* (Geneva, ILO).

Elder, S.; Kring, S. 2016. *Young and female – a double strike? Gender analysis of school-to-work transition surveys in 32 developing economies* (Geneva, ILO).

Government of India Planning Commission. Undated. “Enhancing skills and faster generation of employment” 12th Five Year Plan. Available at: http://12thplan.gov.in/forum_description.php?f=9 [11 Oct. 2016].

Government of Nepal Central Bureau of Statistics National Planning Commission Secretariat. 2009. *Nepal labour force survey 2008* (Kathmandu).

Hegazy, F.; Rynhart, G. 2014. *The enabling environment for sustainable enterprises in Cambodia*, ILO-ESSE (Geneva, ILO).

Heintz, J. 2010. *Defining and measuring informal employment and the informal sector in the Philippines, Mongolia and Sri Lanka*, Working Paper No.3 (Bangkok).

منظمة العمل الدولية. ٢٠٠٦. *تحقيق العمل اللائق في آسيا*. تقرير المدير العام، الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر، بوسان، جمهورية كوريا (جنيف).

—. 2008. *Decent work indicators for Asia and the Pacific: A guidebook for policy-makers and researchers* (Bangkok).

—. ٢٠١١. *بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ*. تقرير المدير العام، الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ، كيوتو، اليابان، نيسان/ أبريل ٢٠١١ (جنيف).

—. 2011. *Unleashing rural development through productive employment and decent work: Building on 40 years of ILO work in rural areas*, GB.310/ESP/1 (Geneva).

—. 2012. *Addressing informality for rural development*, Rural Policy Briefs, Rural Employment and Decent Work Programme Employment Sector (Geneva).

—. 2012. *Global estimate of forced labour: Results and methodology* (Geneva).

—. 2013. *Asia-Pacific labour market update*, Apr. 2013 (Bangkok).

—. 2013. *Domestic workers across the world: Global and regional statistics and the extent of legal protection* (Geneva).

—. 2013. *Marking progress against child labour: Global estimates and trends 2000–2012* (Geneva).

—. 2014. *Global wage report 2014/15*, Asia and the Pacific Supplement (Bangkok).

—. 2014. *The twin challenges of child labour and youth employment in the Arab States: An overview* (Beirut, ILO Regional Office for Arab States and Understanding Children's Work Programme [UCW]).

—. 2014. *World social protection report 2014/15: Building economic recovery, inclusive development and social justice* (Geneva).

—. 2015. *Asia-Pacific labour market update*, Feb. 2015 (Bangkok).

—. 2015. *Asia-Pacific labour market update*, Oct. 2015 (Bangkok). .

—. 2015. *Global employment trends for youth: Scaling up investments in decent jobs for youth* (Geneva).

—. 2015. *Global wage report 2014/15: Wages and income inequality* (Geneva).

—. 2015. *ILO global estimates on migrant workers: Results and methodology* (Geneva).

—. 2015. *Key Indicators of the Labour Market*, 9th edition, table R3.

—. ٢٠١٥. *البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧* (جنيف).

—. 2015. *Results from the homeworker mapping study in North Sumatra, West Java, Central Java, Yogyakarta, East Java and Banten* (ILO-MAMPU Project).

—. ٢٠١٥. *مبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل*، تقرير المدير العام، الدورة ١٠٤ لمؤتمر العمل الدولي (جنيف).

—. 2015. *World Employment and Social Outlook: Trends 2015* (Geneva).

—. 2016. *Women at work: trends 2016* (Geneva).

—. 2016. *World Employment and Social Outlook: Trends 2016* (Geneva).

—. Forthcoming. *APRM technical brief: Labour migration in Asia and the Pacific* (Bangkok).

—. Undated. *Safety and health at work*. Available at: http://www.ilo.org/global/topics/safety-and-health-at-work/lang--en/index.htm [11 Oct. 2016].

—; Asian Development Bank (ADB). 2014. *ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared* prosperity (Bangkok).

—; Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO). 2013. *Women and men in the informal economy: A statistical picture, second edition* (Geneva).

Kapsos, S.; Bourmpoula, E. 2013. *Employment and economic class in the developing world*, ILO Research Paper No. 6 (ILO). Available at: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_216451.pdf [11 Oct. 2016].

Lim, L.L. 2011. *Building an Asia-Pacific youth employment coalition: Reviewing past policies and the way forward*, ILO Asia-Pacific Working Paper Series (Bangkok).

—. 2015. *Extending livelihood opportunities and social protection to empower poor urban informal workers in Asia* (Bangkok, OXFAM for Asia Development Dialogue).

Matsumoto, M.; Elder, S. 2010. *Characterizing the school-to-work transitions of young men and women: Evidence from the ILO school-to-work transition surveys* (Geneva, ILO).

National Wages Council of Singapore (NWC). 2012. *NWC guidelines 2012/2013* (Singapore, Ministry of Manpower).

Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE). 2009. *Guide on gender-sensitive labour migration policies* (Vienna).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١١. *أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي* (رام الله).

—. 2015. Available at: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/childern-2015-01e.htm [11 Oct. 2016].

Rotman, D. 2015. "Who will own the robots?" in *MIT Technology Review*, 6 Jun. Available at: https://www.technologyreview.com/s/538401/who-will-own-the-robots [11 Oct. 2016].

Stewart, I. et al. 2015. *Technology and people: The great job-creating machine* (Deloitte, London).

The Economist. 2014. "Technology and jobs: Coming to an office near you", 18 Jan. Available at http://www.economist.com/news/leaders/21594298-effect-todays-technology-tomorrows-jobs-will-be-immenseand-no-country-ready [11 Oct. 2016].

—. 2014. "The future of jobs: The onrushing wave", 18 Jan. Available at: http://www.economist.com/news/briefing/21594264-previous-technological-innovation-has-always-delivered-more-long-run-employment-not-less [11 Oct. 2016].

The World Bank. 2015. *World Development Indicators* (Washington, DC).

—. 2016. *Live long and prosper: Ageing in East Asia and the Pacific* (Washington, DC).

United Nations (UN). 2013. *Inequality matters: Report of the world social situation 2013* (New York).

—. Department of Economic and Social Affairs (DESA). 2013. *Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision, United Nations Database* (New York).

—. Department of Economic and Social Affairs, Population Division (DESA). 2014. *World urbanization prospects: The 2014 revision* (New York).

—. 2015. *Millennium Development Goals: 2015 progress chart* (New York). Available at: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2015/Progress_E.pdf [11 Oct. 2016].

—. 2015. Sustainable Development Goals. Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/?menu=1300 [11 Oct. 2016].

—. ٢٠١٥. *تقرير حول أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥* (نيويورك).

—. ٢٠١٥. *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* ، الوثيقة A/RES/70/1، قرار اعتمدته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

—. 2015. *World population prospects* (2015 revision, DVD edition).

United Nations Development Programme (UNDP). 2015. *Human development report 2015: Work for human development* (New York).

UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UN ESCAP). 2014. *Confronting inequalities in Asia and the Pacific: The role of social protection*, Working Paper (Bangkok).

—. 2015. *Asia-Pacific trade and investment report 2015: Supporting participation in value chains* (Bangkok).

Vanek, J. et al. 2014. *Statistics on the informal economy: Definitions, regional estimates & challenges*, WIEGO Working Paper (Statistics) No.2 (Cambridge, MA., WIEGO).

Wickramasekara, P. 2014. *Bilateral agreements and memoranda of understanding on migration of low-skilled workers: A review*, report prepared for the ILO by Global Migration Policy Associates (Geneva).

World Economic Forum (WEF). 2015. *The inclusive growth and development report 2015* (Geneva).

—. Various years. *Global gender gap report* (Geneva).

—. Various years. *The global competitiveness report* (Geneva).

الملحق الإحصائي

الجدول ألف ١: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)			معدل النمو السنوي المتوسط (النسبة المئوية)		
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠١١-٢٠٠٦	٢٠١٥-٢٠١١	٢٠١٥-٢٠١١
العالم	5.5	4.2	3.1	3.7	3.3	3.5
مرتفع الدخل	3.8	2.4	1.6	1.3	1.6	1.5
متوسط ومنخفض الدخل	8.3	6.4	4.7	6.8	5.2	6.1
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	7.7	6.2	5.0	6.5	5.3	5.9
مرتفع الدخل	4.2	3.3	2.0	2.6	2.3	2.5
متوسط ومنخفض الدخل	9.5	7.4	6.1	8.2	6.3	7.4
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	7.7	6.1	5.3	6.6	5.4	6.0
مرتفع الدخل	3.2	1.6	1.5	1.7	1.9	1.8
متوسط ومنخفض الدخل	9.7	7.5	6.3	8.3	6.4	7.5
شرق آسيا	8.4	6.7	5.2	7.1	5.6	6.4
جنوب شرق آسيا	6.0	4.9	4.6	5.2	5.1	5.2
بلدان جزر المحيط الهادئ	2.6	2.7	2.5	2.6	2.8	2.7
جنوب آسيا	8.1	5.9	6.1	6.7	5.4	6.1
الدول العربية	7.4	7.8	2.2	5.4	3.8	4.7

المصدر: IMF: *World Economic Outlook database* (April 2016).

الجدول ألف ٢: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ (تكافؤ القدرة الشرائية لعام ٢٠١١)

	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد			معدل النمو (النسبة المئوية)		
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
العالم	16 619.7	18 227.0	19 655.6	3.7	2.5	1.8
مرتفع الدخل	43 854.3	44 708.5	46 593.2	2.8	1.5	1.1
متوسط ومنخفض الدخل	8 558.5	10 738.5	12 330.2	6.1	4.4	3.1
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	10 372.3	12 978.6	15 115.7	5.6	4.6	3.7
مرتفع الدخل	43 561.7	45 793.3	48 418.1	2.6	2.0	1.2
متوسط ومنخفض الدخل	7 493.9	10 167.1	12 309.4	7.4	5.8	4.7
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	9 543.8	12 057.3	14 174.3	5.8	4.6	4.1
مرتفع الدخل	39 378.8	41 172.5	43 394.1	2.4	1.0	1.0
متوسط ومنخفض الدخل	7 218.5	9 886.2	12 063.6	7.6	6.0	5.1
شرق آسيا	12 055.3	16 008.6	19 526.9	6.8	5.8	4.8
جنوب شرق آسيا	9 993.5	11 714.4	13 590.6	3.8	2.9	3.1
بلدان جزر المحيط الهادئ	38 909.7	39 980.2	4 1771.3	1.0	0.8	0.6
جنوب آسيا	5 806.8	7 223.2	8 239.0	5.8	3.9	4.5
الدول العربية	40 934.9	42 757.1	43 943.6	2.3	3.9	-0.7

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى البنك الدولي: *مؤشرات التنمية العالمية*.

الجدول ألف ٣: الفقراء العاملون (النسبة المئوية من إجمالي العمالة)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠٣٠ (تكافؤ القدرة الشرائية لعام ٢٠١١)

	الأشخاص المستخدمون الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولاراً في اليوم حسب تكافؤ القدرة الشرائية (بالآلاف)				كنسبة مئوية من إجمالي العمالة			
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٣٠	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٣٠
العالم	518488.0	393076.3	328 867.1	239 479.9	21.4	15.2	12.0	7.4
مرتفع الدخل	2 740.7	2 887.0	3 186.8	2 860.8	1.7	1.6	1.7	1.5
متوسط ومنخفض الدخل	515 747.3	390 189.3	325 680.3	236 619.1	22.9	16.2	12.8	7.7
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	371 772.3	251 118.7	191 525.3	121 782.3	21.9	14.1	10.3	5.8
مرتفع الدخل	565.4	694.9	832.2	602.5	1.0	1.1	1.2	0.8
متوسط ومنخفض الدخل	371 206.9	250 423.9	190 693.1	121 179.8	22.6	14.6	10.6	5.9
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	370 174.9	249 358.9	189 316.0	120 193.4	22.2	14.3	10.4	5.9
مرتفع الدخل	318.9	336.6	342.4	325.9	0.8	0.8	0.8	0.7
متوسط ومنخفض الدخل	369 856.0	249 022.3	188 973.6	119 867.5	22.8	14.7	10.7	6.0
شرق آسيا	93 480.4	53 733.6	40 316.7	22 270.1	11.8	6.6	4.9	2.8
جنوب شرق آسيا	64 641.0	35 029.0	25 972.6	16 008.4	24.4	11.8	8.3	4.3
بلدان جزر المحيط الهادئ	1 496.8	899.6	524.7	250.9	48.5	26.4	14.0	4.7
جنوب آسيا	210 556.7	159 696.7	122 502.0	81 664.0	34.8	25.4	18.3	9.5
الدول العربية	1 597.4	1 759.9	2 209.3	1 588.8	4.9	4.2	4.7	2.5

المصدر:

ILO calculations based on October 2015 update of the model in S. Kapsos and E. Bourmpoula: *Employment and economic class in the developing world*, ILO Research Paper No. 6 (ILO, 2013), http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_216451.pdf [accessed 18 Sep. 2016].

الجدول ألف ٤: الأشخاص المستخدمون من الطبقتين المتوسطة والمتوسطة الأعلى في البلدان النامية (النسبة المئوية من إجمالي العمالة)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠٣٠ (تكافؤ القدرة الشرائية لعام ٢٠١١)

	الأشخاص المستخدمون الذين يعيشون بمبلغ يتراوح بين ٥ و١٣ دولاراً في اليوم للشخص الواحد حسب تكافؤ القدرة الشرائية				الأشخاص المستخدمون الذين يعيشون بأكثر من ١٣ دولاراً في اليوم للشخص الواحد حسب تكافؤ القدرة الشرائية			
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٣٠	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٣٠
العالم	27.1	33.4	36.5	37.3	9.4	12.8	16.0	25.4
مرتفع الدخل	44.1	36.1	35.8	34.8	46.3	55.3	55.3	56.8
متوسط ومنخفض الدخل	25.8	33.2	36.5	37.4	6.7	9.7	13.2	23.5
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	25.6	35.4	40.2	42.8	4.7	7.3	11.5	24.9
مرتفع الدخل	59.3	55.8	54.6	50.5	33.4	36.6	37.6	42.8
متوسط ومنخفض الدخل	24.5	34.7	39.7	42.6	3.7	6.3	10.5	24.3
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	25.6	35.6	40.6	43.4	4.1	6.7	10.8	24.5
مرتفع الدخل	71.3	71.8	72.4	74.4	22.6	22.2	21.7	20.3
متوسط ومنخفض الدخل	24.5	34.7	39.9	42.7	3.7	6.3	10.5	24.6
شرق آسيا	37.1	53.0	60.7	51.6	4.6	7.5	15.1	39.7
جنوب شرق آسيا	22.8	33.0	35.3	39.5	8.9	12.5	16.7	38.9
بلدان جزر المحيط الهادئ	15.3	21.1	30.2	50.6	1.8	2.0	2.0	1.8
جنوب آسيا	11.9	14.4	18.4	37.4	1.5	2.8	2.8	4.1
الدول العربية	27.4	27.6	24.6	25.0	30.7	35.4	36.4	38.8

المصدر:
ILO calculations based on October 2015 update of the model in Kapsos and Bourmpoula (2013), op. cit., and *Trends econometric models* (October 2015), op. cit.

الجدول ألف ٥: انعدام المساواة. مؤشر جيني بحسب البلد وأحدث سنة توفرت فيها البيانات

البلدان والأقاليم الفرعية	مؤشر جيني				الحصة من إجمالي الدخل بالنسبة المئوية	
	السنة الأساسية	السنة الأخيرة	التسعينات	العقد الأول من القرن ٢١	النسبة الدنيا البالغة ٤٠ في المائة	النسبة العليا البالغة ١٠ في المائة
شرق آسيا:						
الصين	1990	2010	32.4	42.1	14.4	30.0
اليابان	...	2008	...	32.1	20.3	24.8
منغوليا	1995	2012	33.2	33.8	19.7	26.2
جنوب شرق آسيا:						
كمبوديا	1994	2012	38.2	30.8	21.8	25.2
إندونيسيا	1990	2009	29.2	33.9	18.9	28.2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1992	2012	34.3	37.9	18.4	30.8
ماليزيا	1992	2009	47.7	46.3	13.2	34.6
الفلبين	1991	2012	43.8	43.0	15.4	33.4
تايلند	1990	2012	45.3	39.3	17.1	30.4
تيمور - ليشتي	2001	2007	37.6	31.6	21.7	26.7
فيتنام	1992	2012	35.7	38.7	17.3	30.1
بلدان جزر المحيط الهادئ:						
أستراليا	1995	2010	33.7	34.9	18.9	26.5
فيجي	2002	2008	39.6	42.8	16.2	34.7
كيريباتي	...	2006	...	37.6	17.6	28.5
بابوا غينيا الجديدة	1996	2009	55.4	43.9	14.2	32.7
ساموا	...	2008	...	42.7	16.1	34.7
جزر سليمان	...	2005	...	46.2	14.1	35.8
فانواتو	...	2005	...	35.9	18	28.9
جنوب آسيا:						
بنغلاديش	1991	2010	27.6	32	21.4	26.8
الهند	1993	2009	30.8	33.9	20.0	30.0
جمهورية إيران الإسلامية	1990	2013	43.6	37.4	17.9	29.1
جمهورية ملديف	2004	2009	37.4	36.8	17.7	27.6
نيبال	1995	2010	35.2	32.8	20.4	26.3
باكستان	1990	2010	33.3	29.6	22.8	25.6
سري لانكا	1990	2012	32.5	38.6	18.3	31.8
الدول العربية:						
العراق	...	2012	...	29.5	17.9	29.1
الأردن	1992	2010	43.4	33.7	20.3	27.5
الجمهورية العربية السورية	...	2004	...	35.8	19.3	28.7
اليمن	...	2005	...	35.9	19.6	30.0

المصدر: World Bank Development Research Group, PovcalNet database.

الجدول ألف ٦: الفجوة بين الجنسين بحسب المؤشر الفرعي

الأقاليم الفرعية والبلدان	الفجوة بين الجنسين، ٢٠١٥			
	المشاركة والفرص الاقتصادية	التحصيل العلمي	الصحة والبقاء على قيد الحياة	التمكين السياسي
شرق آسيا:				
اليابان	0.611	0.988	0.979	0.103
جمهورية كوريا	0.567	0.965	0.973	0.107
الصين	0.657	0.988	0.919	0.162
منغوليا	0.783	0.992	0.980	0.084
جنوب شرق آسيا:				
بروني دار السلام	0.780	0.993	0.966	0.000
سنغافورة	0.814	0.945	0.967	0.119
كمبوديا	0.681	0.891	0.980	0.098
إندونيسيا	0.593	0.986	0.976	0.168
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.811	0.935	0.972	0.132
ماليزيا	0.634	0.967	0.969	0.051
الفلبين	0.799	1.000	0.980	0.382
تايلند	0.794	0.994	0.980	0.057
فيتنام	0.731	0.941	0.950	0.124
بلدان جزر المحيط الهادئ:				
أستراليا	0.766	1.000	0.974	0.193
نيوزيلندا	0.768	1.000	0.970	0.390
فيجي	0.512	0.992	0.980	0.097
جنوب آسيا:				
بنغلاديش	0.462	0.948	0.971	0.433
الهند	0.383	0.896	0.942	0.433
جمهورية إيران الإسلامية	0.357	0.954	0.971	0.037
جمهورية ملديف	0.589	0.998	0.966	0.055
نيبال	0.575	0.917	0.972	0.169
باكستان	0.330	0.813	0.967	0.127
سري لانكا	0.577	0.995	0.980	0.193
الدول العربية:				
البحرين	0.597	0.981	0.961	0.037
الكويت	0.615	0.991	0.957	0.022
عُمان	0.441	0.984	0.971	0.021
قطر	0.632	0.977	0.957	0.013
المملكة العربية السعودية	0.387	0.988	0.966	0.077
الإمارات العربية المتحدة	0.519	0.987	0.961	0.115
الأردن	0.350	0.983	0.966	0.073
لبنان	0.439	0.963	0.970	0.021
الجمهورية العربية السورية	0.279	0.965	0.970	0.059
اليمن	0.225	0.720	0.967	0.026

المصدر: World Economic Forum: *Global gender gap report 2015* (Geneva, WEF).

الجدول ألف ٧: معدل النمو السنوي المتوسط للعمالة والناتج المحلي الإجمالي ومرونة العمالة، ٢٠٠٦-٢٠١١ و٢٠١١-٢٠١٥

	نمو العمالة (النسبة المئوية)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)		مرونة العمالة (النسبة المئوية)	
	٢٠٠٦-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٥	٢٠٠٦-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٥	٢٠٠٦-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٥
العالم	1.1	1.3	3.7	3.3	0.30	0.39
مرتفع الدخل	0.5	0.8	1.3	1.6	0.38	0.50
متوسط ومنخفض الدخل	1.3	1.4	6.8	5.2	0.19	0.27
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	0.9	1.1	6.5	5.3	0.14	0.21
مرتفع الدخل	1.4	1.1	2.6	2.3	0.54	0.48
متوسط ومنخفض الدخل	0.9	1.1	8.2	6.3	0.11	0.17
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	0.8	1.0	6.6	5.4	0.12	0.19
مرتفع الدخل	0.4	0.6	1.7	1.9	0.24	0.32
متوسط ومنخفض الدخل	0.9	1.1	8.3	6.4	0.11	0.17
شرق آسيا	0.4	0.4	7.1	5.6	0.06	0.07
جنوب شرق آسيا	2.2	1.4	5.2	5.1	0.42	0.27
بلدان جزر المحيط الهادئ	1.9	1.3	2.6	2.8	0.73	0.46
جنوب آسيا	0.7	1.7	6.7	5.4	0.10	0.31
الدول العربية	5.1	3.0	5.4	3.8	0.94	0.79

المصدر: ILO calculations based on ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ٨: نسبة العمالة إلى السكان بحسب نوع الجنس، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

	المجموع			الذكور			الإناث		
المجموع	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
العالم	60.6	59.3	59.3	73.1	72.0	72.0	48.2	46.6	46.5
مرتفع الدخل	56.9	55.9	55.9	65.7	63.9	64.4	48.6	48.3	48.9
متوسط ومنخفض الدخل	61.7	60.2	60.2	75.2	74.2	74.0	48.1	46.1	45.8
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	62.6	60.6	60.6	76.5	75.3	75.0	48.3	45.3	44.6
مرتفع الدخل	58.1	58.0	58.0	70.3	70.0	70.3	45.6	45.5	46.0
متوسط ومنخفض الدخل	63.0	60.8	60.8	77.0	75.8	75.4	48.5	45.3	44.5
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	63.1	61.0	61.0	76.8	75.5	75.2	49.1	46.1	45.5
مرتفع الدخل	58.4	57.7	57.7	69.3	67.8	67.4	48.1	48.2	49.0
متوسط ومنخفض الدخل	63.5	61.3	61.3	77.3	76.0	75.7	49.2	46.0	45.2
شرق آسيا	68.2	66.3	66.3	74.8	73.1	73.1	61.4	59.3	59.2
جنوب شرق آسيا	65.8	67.5	67.5	77.6	78.6	78.5	54.3	56.7	56.2
بلدان جزر المحيط الهادئ	62.9	62.5	62.5	69.6	68.5	66.9	56.3	56.7	56.2
جنوب آسيا	56.3	52.8	52.8	78.8	77.0	76.3	32.6	27.4	26.9
الدول العربية	44.2	46.0	46.0	68.2	70.2	70.6	15.2	15.6	16.8

المصدر: *Trends econometric models* (ILO, November 2015).

الجدول ألف ٩: معدلات مشاركة القوى العاملة بحسب نوع الجنس، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

المجموع	المجموع			الذكور			الإناث		
المجموع	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
العالم	64.4	63.0	62.9	77.4	76.3	76.1	51.5	49.8	49.6
مرتفع الدخل	60.8	60.6	60.5	70.0	69.2	68.8	52.1	52.4	52.5
متوسط ومنخفض الدخل	65.5	63.7	63.5	79.5	78.3	78.1	51.3	49.0	48.8
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	65.7	63.4	62.9	80.3	78.8	78.5	50.7	47.4	46.7
مرتفع الدخل	60.6	60.6	60.8	73.4	73.1	73.0	47.6	47.7	48.1
متوسط ومنخفض الدخل	66.2	63.6	63.1	80.9	79.3	79.0	50.9	47.4	46.6
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	66.2	63.8	63.3	80.5	78.9	78.6	51.5	48.2	47.5
مرتفع الدخل	60.9	60.3	60.2	72.4	70.9	70.2	49.9	50.2	50.8
متوسط ومنخفض الدخل	66.6	64.0	63.5	81.1	79.5	79.2	51.6	48.0	47.2
شرق آسيا	71.1	69.3	69.3	78.3	76.8	76.9	63.6	61.6	61.6
جنوب شرق آسيا	70.2	70.7	70.2	82.4	82.2	81.9	58.3	59.4	58.8
بلدان جزر المحيط الهادئ	66.1	66.3	65.6	73.0	72.4	71.1	59.4	60.3	60.1
جنوب آسيا	59.1	55.1	54.5	82.4	80.1	79.4	34.5	28.9	28.3
الدول العربية	49.2	51.3	52.1	74.3	75.8	76.6	18.9	20.4	21.1

المصدر: ILO calculations based on *Trends econometric models* (ILO, November 2015).

الجدول ألف ١٠: إجمالي البطالة (بالآلاف) وكنسبة مئوية من القوى العاملة، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

	إجمالي البطالة (بالآلاف)			كنسبة مئوية من القوى العاملة (معدل البطالة)		
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
مجموع الذكور والإناث						
العالم	179 667	193 466	196 672	5.9	6.0	5.8
مرتفع الدخل	42 255	53 362	46 885	6.4	7.8	6.7
متوسط ومنخفض الدخل	137 412	140 103	149 788	5.7	5.5	5.5
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	87 005	85 773	89 938	4.7	4.4	4.5
مرتفع الدخل	5 635	6 299	5 954	4.1	4.3	3.9
متوسط ومنخفض الدخل	81 370	79 474	83 984	4.8	4.5	4.5
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	83 276	80 969	84 585	4.6	4.3	4.3
مرتفع الدخل	4 881	5 254	4 765	4.1	4.3	3.8
متوسط ومنخفض الدخل	78 395	75 715	79 820	4.6	4.3	4.3
شرق آسيا	35 048	38 774	40 914	4.0	4.3	4.5
جنوب شرق آسيا	17 508	13 648	13 655	6.2	4.4	4.2
بلدان جزر المحيط الهادئ	812	1 016	1 187	4.9	5.5	6.1
جنوب آسيا	29 907	27 531	28 828	4.7	4.2	4.1
الدول العربية	3 730	4 804	5 354	10.2	10.3	10.2
الذكور						
العالم	101 425	110 843	112 753	5.5	5.6	5.5
مرتفع الدخل	22 542	29 549	25 531	6.1	7.7	6.5
متوسط ومنخفض الدخل	78 884	81 294	87 222	5.4	5.1	5.2
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	54 072	54 203	57 147	4.7	4.4	4.5
مرتفع الدخل	3 447	3 777	3 438	4.2	4.2	3.7
متوسط ومنخفض الدخل	50 624	50 427	53 709	4.8	4.5	4.5
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	51 588	51 357	53 743	4.6	4.4	4.3
مرتفع الدخل	2 960	3 171	2 785	4.2	4.5	3.9
متوسط ومنخفض الدخل	48 628	48 186	50 958	4.6	4.3	4.4
شرق آسيا	21 695	24 250	25 220	4.4	4.8	4.9
جنوب شرق آسيا	9 474	7 789	7 794	5.8	4.4	4.1
بلدان جزر المحيط الهادئ	426	528	624	4.7	5.3	5.9
جنوب آسيا	19 994	18 790	20 105	4.4	3.9	3.9
الدول العربية	2 484	2 846	3 404	8.2	7.4	7.9

	إجمالي البطالة (بالآلاف)			كنسبة مئوية من القوى العاملة (معدل البطالة)		
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
	الإناث					
العالم	78 095	82 452	83 750	6.4	6.4	6.2
مرتفع الدخل	19 714	23 813	21 353	6.8	7.8	6.9
متوسط ومنخفض الدخل	58 381	58 639	62 397	6.2	6.0	6.0
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	32 934	31 570	32 792	4.7	4.5	4.5
مرتفع الدخل	2 188	2 522	2 516	4.1	4.5	4.3
متوسط ومنخفض الدخل	30 746	29 048	30 275	4.7	4.4	4.5
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	31 688	29 612	30 842	4.6	4.2	4.2
مرتفع الدخل	1 921	2 083	1 980	3.8	4.0	3.6
متوسط ومنخفض الدخل	29 767	27 529	28 862	4.6	4.2	4.3
شرق آسيا	13 354	14 524	15 695	3.5	3.7	3.9
جنوب شرق آسيا	8 034	5 859	5 861	6.8	4.5	4.2
بلدان جزر المحيط الهادئ	387	488	563	5.1	5.8	6.2
جنوب آسيا	9 914	8 741	8 723	5.5	5.2	4.9
الدول العربية	1246	1 957	1 950	19.6	23.7	20.6

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ١١: معدلات بطالة الشباب، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

	المجموع			الذكور			الإناث		
المجموع	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
العالم	12.6	12.9	13.0	12.2	12.5	12.5	13.3	13.5	13.9
مرتفع الدخل	14.1	17.1	15.0	14.1	17.6	15.3	14.1	16.5	14.6
متوسط ومنخفض الدخل	12.3	12.2	12.7	11.9	11.8	12.1	13.1	13.0	13.7
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	11.3	11.3	12.0	11.5	11.5	11.8	11.1	11.1	12.2
مرتفع الدخل	10.6	11.1	10.6	11.5	11.6	10.6	9.6	10.4	10.7
متوسط ومنخفض الدخل	11.3	11.3	12.0	11.5	11.5	11.9	11.2	11.1	12.3
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	11.0	10.9	11.5	11.2	11.1	11.4	10.8	10.6	11.7
مرتفع الدخل	9.0	9.7	8.9	10.0	10.7	9.3	8.1	8.6	8.5
متوسط ومنخفض الدخل	11.1	11.0	11.6	11.2	11.2	11.5	10.9	10.7	11.8
شرق آسيا	9.1	10.1	11.7	10.2	11.3	12.4	7.8	8.6	10.8
جنوب شرق آسيا	17.5	13.3	12.9	16.9	13.1	12.4	18.6	13.6	13.5
بلدان جزر المحيط الهادئ	10.2	12.2	12.9	10.5	12.9	13.3	10.1	11.9	12.4
جنوب آسيا	10.3	10.7	10.7	10.1	10.3	10.3	11.0	11.9	11.6
الدول العربية	25.9	27.3	28.6	22.2	22.0	24.3	40.2	48.5	44.5

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ١٢: معدلات الأشخاص غير الملتحقين بالتعليم ولا بالعمل ولا بالتدريب، بحسب نوع الجنس (السنة الأخيرة المتاحة)

	نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم ولا بالعمل ولا بالتدريب (النسبة المئوية)			
	السنة	المجموع	الذكور	الإناث
شرق آسيا				
اليابان	2013	3.9	2.7	5.2
جمهورية كوريا	2011	18.8	17.4	20.2
منغوليا*	2013	1.5	1.5	1.4
جنوب شرق آسيا				
كمبوديا	2012	7.8	4.8	10.2
إندونيسيا	2013	24.2	17.7	30.7
ماليزيا	2013	1.2	0.9	1.4
الفلبين	2012	24.8	17.7	32.1
سنغافورة	2010	18.9	13.5	25.3
تايلند	2014	13.8	9.2	18.5
فيتنام	2013	9.3	7.1	11.8
بلدان جزر المحيط الهادئ				
أستراليا	2012	9.8	9.2	10.5
نيوزيلندا	2013	11.9	8.9	15.0
جنوب آسيا				
بنغلاديش	2013	40.3	14.4	61.8
الهند	2010	27.2	3.5	53.9
جمهورية ملديف	2010	56.4	32.9	77.4
نيبال	2013	9.2	6.2	12.6
سري لانكا	2010	22.9	15.6	29.5
الدول العربية				
الأردن	2012	24.6	15.2	34.8
قطر	2009	9.4	2.9	30.7
المملكة العربية السعودية	2013	18.4	7.7	29.4
اليمن	2010	48.1	24.8	73.0

المصدر: Key Indicators of the Labour Market 2015, KILM10C.
ملاحظات: (*) ترد البيانات كما أشار إليها مكتب الإحصاءات الوطني في منغوليا.

الجدول ألف ١٣: مستوى إنتاجية العمل (بتكافؤ القدرة الشرائية) ومعدلات النمو (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

	إنتاجية العمل (بتكافؤ القدرة الشرائية)			معدل نمو إنتاجية العمل (النسبة المئوية)		
البلد/ الإقليم	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠١١	٢٠١١-٢٠٠٦	٢٠١٥-٢٠١١
العالم	27 414	30 747	33 181	2.7	2.3	1.9
مرتفع الدخل	77 035	79 982	82 492	1.4	0.8	0.8
متوسط ومنخفض الدخل	13 867	17 827	20 555	4.6	5.2	3.6
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	16 559	21 427	25 150	4.9	5.3	4.1
مرتفع الدخل	75 015	78 938	82 848	2.1	1.0	1.2
متوسط ومنخفض الدخل	11 888	16 725	20 433	6.1	7.1	5.1
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	15 115	19 759	23 414	4.9	5.5	4.3
مرتفع الدخل	67 392	71 330	74 866	1.2	1.1	1.2
متوسط ومنخفض الدخل	11 367	16 136	19 866	6.3	7.3	5.3
شرق آسيا	17 669	24 136	29 482	5.9	6.4	5.1
جنوب شرق آسيا	15 175	17 336	20 205	2.1	2.7	3.9
بلدان جزر المحيط الهادئ	61 829	63 788	67 834	0.8	0.6	1.5
جنوب آسيا	10 315	13 683	15 778	4.8	5.8	3.6
الدول العربية	92 664	92 850	93 921	4.0	0.0	0.3

المصدر: *ILO: Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ١٤: العمالة المستضعفة كنسبة مئوية من إجمالي العمالة بحسب نوع الجنس، ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥

	المجموع			الذكور			الإناث		
	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
العالم	51.0	47.7	46.0	49.3	47.1	45.9	53.5	48.7	46.3
مرتفع الدخل	11.3	10.7	10.4	12.2	11.8	11.5	10.0	9.3	9.1
متوسط ومنخفض الدخل	61.8	57.5	55.2	58.5	55.5	53.8	67.0	60.7	57.4
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	62.4	56.9	54.1	59.6	55.8	53.9	67.1	58.7	54.5
مرتفع الدخل	14.7	12.3	11.6	14.1	12.1	11.5	15.8	12.6	11.8
متوسط ومنخفض الدخل	66.2	60.6	57.6	63.1	59.3	57.3	71.3	62.7	58.1
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	63.2	57.8	55.0	60.6	57.1	55.2	67.4	59.1	54.8
مرتفع الدخل	16.2	14.0	13.4	16.0	14.6	14.2	16.4	13.3	12.4
متوسط ومنخفض الدخل	66.6	60.9	57.9	63.6	59.8	57.7	71.5	62.8	58.3
شرق آسيا	53.0	45.5	41.3	47.5	42.6	39.9	60.0	49.2	43.1
جنوب شرق آسيا	61.2	57.9	55.7	57.3	54.5	52.7	66.7	62.6	59.8
بلدان جزر المحيط الهادئ	24.1	23.8	22.7	24.5	23.8	22.4	23.6	23.7	23.0
جنوب آسيا	79.2	75.6	73.5	76.5	73.5	71.6	86.0	81.8	79.1
الدول العربية	20.9	17.7	18.0	20.1	17.2	16.9	25.2	20.3	23.6

المصدر: ILO calculations based on ILO : *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ١٥: العمالة غير المنظمة ومكوناتها كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية (أحدث سنة توفرت فيها البيانات)

البلد	السنة	العمالة غير المنظمة		العمالة في الاقتصاد غير المنظم		العمالة غير المنظمة خارج الاقتصاد غير المنظم	
		بالآلاف	النسبة المئوية	بالآلاف	النسبة المئوية	بالآلاف	النسبة المئوية
الصين	2010	36 030	32.6	24 220	21.9	13 850	12.5
الهند	2009/10	185 876	83.6	150 113	67.5	37 409	16.8
إندونيسيا	2009	3 157	72.5	2 621	60.2	532	12.2
نيبال	2008	2 655	86.4	1 600	52.0	1 054	34.3
باكستان	2009/10	21 913	78.4	20 416	73.0	2 319	8.3
الفلبين	2008	15 150	70.1	15 680	72.5	2 490	11.5
سري لانكا	2009	3 184	62.1	2 588	50.5	597	11.6
تايلند	2010	9 642	42.3	..	..	..	..
فيتنام	2009	17 172	68.2	10 948	43.5	6 303	25.0

المصدر:
ILO and WIEGO: *Women and men in the informal economy: A statistical picture*, second edition (Geneva, 2013), table 2.1, pp. 10–11, for all countries except Nepal.
For Nepal, Central Bureau of Statistics, National Planning Commission: *Nepal labour force survey 2008* (Kathmandu, Central Bureau of Statistics, 2009), Chapter 12.
بالنسبة إلى الصين، تشمل البيانات ست مدن؛ وبالنسبة إلى إندونيسيا، تشمل البيانات مقاطعتي بنتن ويوغياكارتا فقط.

الجدول ألف ١٦: مصروفات الحماية الاجتماعية العامة والنفقات الصحية لعام ٢٠٠٠ وآخر سنة توفرت فيها البيانات (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	مصروفات الحماية الاجتماعية العامة والنفقات الصحية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
	السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
شرق آسيا				
الصين	2000	4.7	2010	6.8
اليابان	2000	16.3	2011	23.6
جمهورية كوريا	2000	4.8	2011	9.1
منغوليا	2000	10.0	2012	8.9
جنوب شرق آسيا				
كمبوديا	2000	1.1	2013	2.2
إندونيسيا	1999	1.8	2010	2.6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2000	1.7	2005	1.7
ماليزيا	2000	2.4	2012	3.0
ميانمار	2000	0.5	2010	0.9
الفلبين	2000	1.1	2012	1.6
سنغافورة	2000	1.6	2011	2.8
تايلند	2000	2.6	2011	7.2
تيمور - ليشتي	2007	1.1	2013	4.2
فيتنام	2000	4.1	2010	6.3
بلدان جزر المحيط الهادئ				
كيريباتي	2000	8.5	2011	10.1
أستراليا	2000	17.3	2011	18.2
فيجي	2000	2.4	2010	3.4
جزر مارشال	2000	29.0	2010	24.0
نيوزيلندا	2000	19.0	2010	21.2
جمهورية بالاو	2008	14.0	2010	15.8
بابوا غينيا الجديدة	2000	3.8	2012	4.4
ساموا	2000	5.0	2012	5.0
جزر سليمان	2000	4.0	2010	8.3
فانواتو	2000	5.1	2010	5.4
جنوب آسيا				
أفغانستان	2000	0.8	2011	5.6
بنغلاديش	2000	1.1	2011	2.7
الهند	2000	1.6	2012	2.4
جمهورية إيران الإسلامية	2001	8.9	2010	12.5
جمهورية ملديف	2000	5.1	2012	6.2

	مصروفات الحماية الاجتماعية العامة والنفقات الصحية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
	السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
نيبال	2000	1.7	2013	2.2
باكستان	2000	0.3	2011	3.8
سري لانكا	2000	4.4	2012	3.0
الدول العربية				
البحرين	2000	3.3	2010	4.0
الأردن	2000	8.4	2011	12.1
الكويت	2000	13.5	2011	11.4
لبنان	2000	2.3	2011	1.1
عمان	2000	3.6	2011	3.8
قطر	2004	2.7	2010	1.7
المملكة العربية السعودية	2009	3.9	2011	3.6
الجمهورية العربية السورية	2000	3.2	2010	1.9
الإمارات العربية المتحدة	1999	2.1	2011	3.8
اليمن	2000	1.4	2011	5.9

المصدر: ILO: *World social protection report 2014/15* (Geneva, 2014), table B12.

الجدول ألف ١٧: الأطفال في العمالة وعمل الأطفال والأعمال الخطرة بحسب الإقليم، الفئة العمرية بين ٥ و١٧ عاماً، ٢٠٠٨ و٢٠١٢

الأقاليم	السنة	السكان من الأطفال	الأطفال في العمالة*		عمل الأطفال		الأعمال الخطرة	
			بالآلاف	النسبة المئوية	بالآلاف	النسبة المئوية	بالآلاف	النسبة المئوية
آسيا والمحيط الهادئ**	2008	853 895	174 460	20.4	113 607	13.3	48 164	5.6
	2012	835 334	129 358	15.5	77 723	9.3	33 860	4.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2008	141 043	18 851	13.4	14 125	10.0	9 436	6.7
	2012	142 693	17 843	12.5	12 505	8.8	9 638	6.8
أفريقيا جنوب الصحراء	2008	257 108	84 229	32.8	65 064	25.3	38 736	15.1
	2012	275 397	83 570	30.3	59 031	21.4	28 767	10.4

* يقصد بهم أولئك الضالعون في أي نشاط اقتصادي لساعة واحدة على الأقل خلال الفترة المرجعية.
** تجدر الملاحظة أنّ مجموعات البلدان لا تقابل بالضبط تلك المستخدمة للتقديرات الواردة في جداول أخرى من التقرير.
المصدر: ILO: *Marking progress against child labour: Global estimates and trends 2000–2012* (Geneva, ILO IPEC, 2013), table 3, p. 5.

الجدول ألف ١٨: صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (النسبة المئوية)

البلدان	المجموع		الفتيات		الفتيان	
	التسعينات	٢٠١٣ أو آخر سنة	التسعينات	٢٠١٣ أو آخر سنة	التسعينات	٢٠١٣ أو آخر سنة
العالم	82.4	91.0	77.9	90.3	86.6	91.7
شرق آسيا	97.1	96.8	95.4	97.0	98.8	96.7
اليابان	100.0	100.0	100.0	99.9	99.9	100.0
الصين	97.0	86.9	92.9	86.7	98.3	87.0
جمهورية كوريا	99.4	97.8	99.5	97.5	98.1	98.1
منغوليا	81.1	95.2	81.9	94.4	80.3	96.0
جنوب شرق آسيا	93.1	94.4	91.5	94.4	94.7	94.4
بروني دار السلام	91.5	94.9	90.4	95.0	92.5	94.8
كمبوديا	82.7	98.4	75.9	97.0	89.3	99.7
إندونيسيا	97.9	95.3	95.9	95.9	99.7	94.7
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	64.0	97.3	53.9	96.5	62.2	98.1
ماليزيا	96.2	97.0	96.3	95.0	96.0	98.5
ميانمار	..	..	..	..	..	..
الفلبين	98.4	90.9	97.5	91.1	99.3	90.8
سنغافورة	..	..	..	..	..	..
تايلند	93.9	95.6	93.1	94.9	94.6	96.2
تيمور - ليشتي	71.3	91.7	70.3	90.9	72.3	92.5
فيتنام	97.9	98.1	..	..	..	..
بلدان جزر المحيط الهادئ	*70.2	*88.4	*66.1	*85.9	*74.2	*90.9
أستراليا	97.5	97.5	97.8	97.7	97.2	97.3
نيوزيلندا	99.5	97.9	98.7	98.1	99.0	97.8
جزر كوك	90.8	97.8	89.2	97.4	92.3	98.3
فيجي	96.7	98.7	96.7	99.8	96.6	97.9
كيريباتي	99.7	98.1	..	..	..	..
جزر مارشال	98.0	97.4	97.4	..	98.6	..
جمهورية بالاو	98.8	99.1	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	..	86.8	..	83.3	..	90.0
ساموا	93.4	96.1	95.0	97.4	91.9	94.9
جزر سليمان	75.6	80.7	74.0	79.3	77.0	82.1
توفالو	..	..	..	..	..	..
فانواتو	98.1	99.2	97.0	97.4	98.3	97.9
جنوب آسيا	77.9	98.4	66.8	99.8	88.3	97.1
بنغلاديش	72.0	96.2	66.3	98.4	77.5	94.0
الهند	78.2	98.6	66.1	89.2	89.5	92.2

البلدان	المجموع		الفتيات		الفتيان	
	التسعينات	٢٠١٣ أو آخر سنة	التسعينات	٢٠١٣ أو آخر سنة	التسعينات	٢٠١٣ أو آخر سنة
جمهورية ملديف	96.2	93.1	96.3	93.5	96.2	92.8
نيبال	69.3	98.7	60.2	97.4	77.9	97.9
باكستان	56.2	71.9	45.4	66.7	66.5	76.6
سري لانكا	99.8	94.3	99.9	94.2	99.6	94.3
الدول العربية	73.9	88.2	67.7	86.8	80.0	89.4
البحرين	99.4	..	97.9	..	96.1	..
العراق	78.0	..	73.8	..	81.9	..
الأردن	97.7	..	98.7	..	96.8	..
الكويت	48.0	98.7	46.5	99.3	49.5	98.1
لبنان	84.2	88.9	83.0	85.9	85.3	91.9
عمان	67.1	97.3	64.8	97.3	69.4	97.3
قطر	85.3	..	84.2	..	86.4	..
المملكة العربية السعودية	..	96.5	..	95.0	..	97.9
الجمهورية العربية السورية	95.0	70.9	90.8	70.1	99.0	71.6
الإمارات العربية المتحدة	98.4	96.2	93.8	96.4	97.9	96.0
اليمن	56.3	85.3	41.3	78.2	70.6	92.1

ملاحظة: (*) باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.
المصدر: UNESCO Institute for Statistics database.

الجدول ألف ١٩: معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل (النسبة المئوية)، ٢٠٠٦-٢٠٢٠

البلد/ الإقليم	٢٠٠٦-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٥	٢٠٠٦-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠
معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)				
العالم	3.7	3.3	3.5	3.8
مرتفع الدخل	1.3	1.6	1.5	2.1
متوسط ومنخفض الدخل	6.8	5.2	6.1	5.5
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	6.5	5.3	5.9	5.4
مرتفع الدخل	2.6	2.3	2.5	2.3
متوسط ومنخفض الدخل	8.2	6.3	7.4	6.3
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	6.6	5.4	6.0	5.5
مرتفع الدخل	1.7	1.9	1.8	2.0
متوسط ومنخفض الدخل	8.3	6.4	7.5	6.3
شرق آسيا	7.1	5.6	6.4	5.0
جنوب شرق آسيا	5.2	5.1	5.2	5.3
بلدان جزر المحيط الهادئ	2.6	2.8	2.7	2.9
جنوب آسيا	6.7	5.4	6.1	6.9
الدول العربية	5.4	3.8	4.7	3.8
معدل النمو السنوي المتوسط لإنتاجية العمل (النسبة المئوية)				
العالم	2.3	1.9	2.1	2.6
مرتفع الدخل	0.8	0.8	0.8	1.8
متوسط ومنخفض الدخل	5.2	3.6	4.5	4.0
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	5.3	4.1	4.8	4.3
مرتفع الدخل	1.0	1.2	1.1	2.0
متوسط ومنخفض الدخل	7.1	5.1	6.2	5.2
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	5.5	4.3	5.0	4.5
مرتفع الدخل	1.1	1.2	1.2	2.0
متوسط ومنخفض الدخل	7.3	5.3	6.4	5.3
شرق آسيا	6.4	5.1	5.9	5.0
جنوب شرق آسيا	2.7	3.9	3.2	3.8
بلدان جزر المحيط الهادئ	0.6	1.5	1.0	1.5
جنوب آسيا	5.8	3.6	4.8	4.9
الدول العربية	0.0	0.3	0.1	1.5

المصدر: ILO estimates based on IMF: *World Economic Outlook* (April 2016).

الجدول ألف ٢٠: معدل نمو العمالة (النسبة المئوية) والمجموع والشباب بحسب نوع الجنس، ٢٠١٥-٢٠٢٠

	٢٠١٥-٢٠٢٠		
	المجموع	الذكور	الإناث
معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي العمالة (النسبة المئوية)			
العالم	1.1	1.2	1.0
مرتفع الدخل	0.3	0.3	0.2
متوسط ومنخفض الدخل	1.4	1.4	1.3
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	1.0	1.1	0.8
مرتفع الدخل	0.2	0.3	0.2
متوسط ومنخفض الدخل	1.0	1.1	0.8
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	0.9	1.0	0.7
مرتفع الدخل	0.0	0.0	0.1
متوسط ومنخفض الدخل	1.0	1.1	0.8
شرق آسيا	0.0	0.1	-0.2
جنوب شرق آسيا	1.4	1.4	1.4
بلدان جزر المحيط الهادئ	1.4	1.4	1.3
جنوب آسيا	1.9	1.8	2.2
الدول العربية	2.3	2.1	3.3
معدل النمو السنوي الوسطي لعمالة الشباب (النسبة المئوية)			
العالم	-0.3	-0.2	-0.4
مرتفع الدخل	-1.3	-1.3	-1.2
متوسط ومنخفض الدخل	-0.1	0.0	-0.3
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	-1.2	-0.9	-1.8
مرتفع الدخل	-0.9	-0.9	-0.9
متوسط ومنخفض الدخل	-1.2	-0.9	-1.8
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	-1.3	-1.0	-1.8
مرتفع الدخل	-1.0	-1.1	-0.9
متوسط ومنخفض الدخل	-1.3	-1.0	-1.8
شرق آسيا	-4.5	-4.4	-4.5
جنوب شرق آسيا	-0.2	-0.1	-0.4
بلدان جزر المحيط الهادئ	0.5	0.5	0.5
جنوب آسيا	0.6	0.5	1.0
الدول العربية	1.6	1.5	1.7

المصدر: ILO estimates based on ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ٢١: الفجوة في الاستخدام: تراكم الوظائف المطلوبة بحسب نوع الجنس (بالآلاف)، ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ و٢٠٣٠

البلد/ الإقليم	الذكور والإناث			الذكور			الإناث		
	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
العالم	196 501	379 600	559 744	125 621	241 461	353 223	70 880	138 140	206 521
مرتفع الدخل	7 061	10 449	14 174	4 096	5 804	7 689	2 965	4 644	6 485
متوسط ومنخفض الدخل	189 440	369 151	545 569	121 525	235 656	345 534	67 915	133 495	200 036
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	98 234	180 200	248 934	69 705	128 684	177 766	28 529	51 516	71 169
مرتفع الدخل	2 110	2 615	2 001	1 398	1 789	1 537	712	826	465
متوسط ومنخفض الدخل	96 124	177 584	246 933	68 306	126 894	176 229	27 818	50 690	70 704
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	91 812	167 228	229 419	64 806	118 826	163 045	27 006	48 402	66 374
مرتفع الدخل	397	-348	-2 286	115	-377	-1 546	281	29	-741
متوسط ومنخفض الدخل	91 415	167 576	231 706	64 691	119 202	164 591	26 725	48 374	67 115
شرق آسيا	295	-9 526	-25 290	3 448	237	-7 606	-3 153	-9 762	-17 683
جنوب شرق آسيا	22 060	40 788	57 272	12 578	23 386	32 900	9 482	17 402	24 373
بلدان جزر المحيط الهادئ	1 301	2 613	3 984	701	1 397	2 120	600	1 216	1 864
جنوب آسيا	68 155	133 353	193 453	48 079	93 806	135 632	20 076	39 547	57 821
الدول العربية	6 422	12 972	19 515	4 898	9 858	14 721	1 524	3 114	4 795

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ٢٢: معدل إجمالي البطالة ومعدل بطالة الشباب بحسب نوع الجنس، ٢٠١٥ و٢٠٢٠

البلد/ الإقليم	الذكور والإناث		الذكور		الإناث	
	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
معدل إجمالي البطالة النسبة المئوية من القوى العاملة						
العالم	5.8	5.7	5.5	5.3	6.2	6.2
مرتفع الدخل	6.7	6.4	6.5	6.1	6.9	6.7
متوسط ومنخفض الدخل	5.5	5.5	5.2	5.1	6.0	6.1
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	4.5	4.4	4.5	4.4	4.5	4.4
مرتفع الدخل	3.9	4.1	3.7	3.9	4.3	4.4
متوسط ومنخفض الدخل	4.5	4.4	4.5	4.4	4.5	4.4
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	4.3	4.2	4.3	4.3	4.2	4.2
مرتفع الدخل	3.8	4.0	3.9	4.1	3.6	3.8
متوسط ومنخفض الدخل	4.3	4.2	4.4	4.3	4.3	4.2
شرق آسيا	4.5	4.6	4.9	5.1	3.9	3.9
جنوب شرق آسيا	4.2	3.9	4.1	3.7	4.2	4.0
بلدان جزر المحيط الهادئ	6.1	5.8	5.9	5.6	6.2	6.1
جنوب آسيا	4.1	3.9	3.9	3.7	4.9	4.7
الدول العربية	10.2	10.3	7.9	8.1	20.6	19.7
معدل بطالة الشباب النسبة المئوية من القوى العاملة						
العالم	13.0	13.0	12.5	12.4	13.9	14.0
مرتفع الدخل	15.0	15.5	15.3	15.7	14.6	15.2
متوسط ومنخفض الدخل	12.7	12.7	12.1	12.0	13.7	13.8
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	12.0	12.0	11.8	11.9	12.2	12.3
مرتفع الدخل	10.6	11.4	10.6	11.5	10.7	11.1
متوسط ومنخفض الدخل	12.0	12.1	11.9	11.9	12.3	12.4
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	11.5	11.5	11.4	11.4	11.7	11.7
مرتفع الدخل	8.9	9.5	9.3	10.1	8.5	8.9
متوسط ومنخفض الدخل	11.6	11.6	11.5	11.4	11.8	11.8
شرق آسيا	11.7	12.4	12.4	13.5	10.8	11.0
جنوب شرق آسيا	12.9	13.0	12.4	12.5	13.5	13.7
بلدان جزر المحيط الهادئ	12.9	12.6	13.3	12.8	12.4	12.3
جنوب آسيا	10.7	10.2	10.3	9.9	11.6	11.1
الدول العربية	28.6	28.2	24.3	24.0	44.5	43.7

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ٢٣: معدلات مشاركة القوى العاملة بحسب نوع الجنس، ٢٠١٥ و٢٠٢٠

البلد/ الإقليم	الذكور والإناث		الذكور		الإناث	
	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
العالم	62.9	62.5	76.1	75.9	49.6	49.1
مرتفع الدخل	60.5	59.8	68.8	68.0	52.5	51.9
متوسط ومنخفض الدخل	63.5	63.2	78.1	77.9	48.8	48.3
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	62.9	62.3	78.5	78.2	46.7	45.8
مرتفع الدخل	60.8	60.2	73.0	72.3	48.1	47.4
متوسط ومنخفض الدخل	63.1	62.4	79.0	78.6	46.6	45.7
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	63.3	62.6	78.6	78.2	47.5	46.6
مرتفع الدخل	60.2	59.7	70.2	69.5	50.8	50.4
متوسط ومنخفض الدخل	63.5	62.8	79.2	78.8	47.2	46.3
شرق آسيا	69.3	68.1	76.9	75.9	61.6	60.0
جنوب شرق آسيا	70.2	70.0	81.9	81.6	58.8	58.6
بلدان جزر المحيط الهادئ	65.6	65.2	71.1	70.8	60.1	59.7
جنوب آسيا	54.5	54.8	79.4	79.5	28.3	28.9
الدول العربية	52.1	51.6	76.6	76.2	21.1	21.3

المصدر: ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ٢٤: العمالة المستضعفة (النسبة المئوية من إجمالي العمالة) بحسب نوع الجنس، ٢٠٠٦ و٢٠١٥ و٢٠٢٠

البلد/ الإقليم	الذكور والإناث			الذكور			الإناث		
	٢٠٠٦	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٠٦	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٠٦	٢٠١٥	٢٠٢٠
العالم	51.0	46.0	45.5	49.3	45.9	45.2	53.6	46.3	46.0
مرتفع الدخل	11.3	10.4	10.1	12.2	11.5	11.2	10.0	9.1	8.8
متوسط ومنخفض الدخل	61.8	55.2	54.1	58.6	53.8	52.6	67.0	57.4	56.5
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	62.4	54.1	52.8	59.6	53.9	52.7	67.1	54.5	53.0
مرتفع الدخل	14.7	11.6	11.3	14.1	11.5	11.3	15.8	11.8	11.2
متوسط ومنخفض الدخل	66.2	57.6	56.1	63.1	57.3	55.9	71.3	58.1	56.5
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	63.2	55.0	53.8	60.6	55.2	54.0	67.4	54.8	53.4
مرتفع الدخل	16.2	13.4	13.1	16.0	14.2	14.1	16.4	12.4	11.9
متوسط ومنخفض الدخل	66.6	57.9	56.4	63.6	57.7	56.3	71.5	58.3	56.6
شرق آسيا	53.0	41.3	39.9	47.5	39.9	38.8	60.0	43.1	41.3
جنوب شرق آسيا	61.2	55.7	53.5	57.3	52.7	50.9	66.7	59.8	57.1
بلدان جزر المحيط الهادئ	24.1	22.7	22.0	24.5	22.4	21.8	23.6	23.0	22.2
جنوب آسيا	79.2	73.5	71.1	76.5	71.6	69.4	86.0	79.1	76.3
الدول العربية	20.9	18.0	17.9	20.1	16.9	17.1	25.2	23.6	21.8

المصدر: ILO calculations based on ILO: *Trends econometric models* (November 2015).

الجدول ألف ٢٥: التوقعات السكانية للأعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٠ و٢٠٢٥ بحسب العمر (النسبة المئوية من إجمالي السكان)

البلد/ الإقليم	الذكور والإناث											
	٢٠١٥				٢٠٢٠				٢٠٢٥			
	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً
العالم	26.1	16.2	65.7	8.3	25.5	15.3	65.2	9.3	24.6	15.1	64.9	10.4
مرتفع الدخل	17.3	12.2	66.5	16.3	17.2	11.5	64.9	17.9	16.9	11.4	63.4	19.8
متوسط ومنخفض الدخل	28.1	17.2	65.5	6.4	27.4	16.2	65.2	7.4	26.3	15.9	65.3	8.4
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	24.5	16.3	68.0	7.5	23.5	15.1	67.6	8.9	22.4	14.7	67.4	10.1
مرتفع الدخل	16.1	11.9	66.5	17.5	15.9	11.1	65.1	19.0	16.4	11.1	63.5	20.1
متوسط ومنخفض الدخل	25.0	16.6	68.1	6.9	24.0	15.4	67.8	8.2	22.8	14.9	67.7	9.5
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	24.1	16.3	68.2	7.7	23.2	15.0	67.7	9.1	22.0	14.5	67.6	10.4
مرتفع الدخل	14.0	11.1	64.7	21.2	13.8	10.3	62.9	23.3	13.7	9.6	61.3	25.0
متوسط ومنخفض الدخل	24.7	16.5	68.4	7.0	23.7	15.2	68.0	8.3	22.4	14.8	67.9	9.6
شرق آسيا	16.8	13.1	72.2	11.0	16.7	10.8	69.8	13.5	15.9	10.6	68.6	15.5
مرتفع الدخل	13.2	10.7	64.2	22.6	12.8	9.9	62.4	24.8	12.7	9.1	60.8	26.5
اليابان	12.9	9.5	60.8	26.3	12.6	9.3	58.9	28.5	12.4	9.0	58.2	29.4
جمهورية كوريا	14.0	13.5	72.9	13.1	13.4	11.3	70.8	15.8	13.3	9.3	67.0	19.7
متوسط ومنخفض الدخل	17.3	13.5	73.2	9.5	17.1	11.0	70.8	12.1	16.3	10.8	69.6	14.2
الصين	17.2	13.4	73.2	9.6	17.1	10.9	70.8	12.1	16.3	10.8	69.6	14.2
منغوليا	28.2	16.9	67.7	4.0	29.4	13.9	65.9	4.7	28.3	14.5	65.7	6.0
جنوب شرق آسيا	26.5	17.3	67.5	5.9	25.3	16.3	67.7	6.9	24.2	15.5	67.4	8.3
مرتفع الدخل	16.1	13.4	72.8	11.2	14.8	12.2	70.7	14.5	13.9	10.9	67.6	18.5
بروني دار السلام	23.1	16.8	72.5	4.4	21.4	15.5	72.4	6.2	20.4	13.6	71.0	8.6
سنغافورة	15.5	13.2	72.8	11.7	14.3	11.9	70.6	15.1	13.4	10.7	67.4	19.3
متوسط ومنخفض الدخل	26.6	17.3	67.5	5.9	25.4	16.4	67.7	6.9	24.3	15.6	67.4	8.2
كمبوديا	31.6	20.6	64.3	4.1	31.0	17.9	64.1	4.9	29.4	17.0	65.0	5.6
إندونيسيا	27.7	17.1	67.1	5.2	26.3	16.9	67.9	5.9	25.2	16.1	67.8	7.0
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	34.8	22.2	61.4	3.8	33.4	19.7	62.4	4.2	31.4	18.7	63.9	4.6
ماليزيا	24.5	18.7	69.6	5.9	22.9	16.9	70.1	7.0	22.5	14.7	69.1	8.4
ميانمار	27.6	17.8	67.1	5.4	24.8	18.1	68.8	6.4	23.0	17.4	69.5	7.5
الفلبين	31.9	19.6	63.5	4.6	30.8	18.6	64.1	5.1	29.6	17.7	64.5	5.9
تايلند	17.7	13.2	71.8	10.5	16.4	12.1	70.7	13.0	15.1	11.3	68.8	16.1
تيمور - ليشتي	42.4	19.8	52.0	5.6	42.4	19.8	52.8	4.9	42.6	19.0	52.8	4.6
فيتنام	23.1	16.9	70.2	6.7	22.9	13.7	69.0	8.0	21.9	13.4	68.0	10.1

البلد/ الإقليم	الذكور والإناث											
	٢٠١٥				٢٠٢٠				٢٠٢٥			
	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً
بلدان جزر المحيط الهادئ	23.4	14.9	64.6	12.1	23.3	14.2	63.6	13.1	22.8	14.2	62.9	14.3
مرتفع الدخل	18.9	13.3	66.0	15.0	19.3	12.3	64.3	16.4	19.0	12.3	63.0	18.0
أستراليا	18.7	13.2	66.3	15.0	19.2	12.2	64.4	16.3	19.1	12.2	63.1	17.8
نيوزيلندا	20.2	13.9	64.9	14.9	19.7	13.0	63.6	16.7	18.8	12.7	62.3	18.8
متوسط ومنخفض الدخل	36.5	19.5	60.2	3.4	34.8	19.7	61.4	3.8	33.2	19.5	62.6	4.2
جزر كوك												
فيجي	28.7	17.2	65.4	5.8	28.0	16.4	65.1	6.9	26.3	17.1	65.3	8.4
كيريباتي	34.9	19.8	61.3	3.7	35.5	17.9	60.3	4.2	34.1	17.7	61.1	4.9
جزر مارشال												
جمهورية بالاو												
بابوا غينيا الجديدة	37.1	19.8	59.8	3.0	35.3	20.0	61.3	3.4	33.7	19.7	62.6	3.7
ساموا	37.3	19.4	57.5	5.2	35.7	19.8	58.4	5.9	33.1	20.7	59.9	7.0
جزر سليمان	39.5	19.7	57.1	3.4	37.5	20.4	59.0	3.5	35.2	20.6	61.0	3.9
توفالو												
فانواتو	36.5	18.3	59.3	4.2	35.3	18.0	59.9	4.8	33.2	18.1	61.5	5.3
جنوب آسيا	29.6	18.6	65.0	5.4	27.8	17.9	66.1	6.1	26.0	17.2	67.0	7.0
متوسط ومنخفض الدخل	29.6	18.6	65.0	5.4	27.8	17.9	66.1	6.1	26.0	17.2	67.0	7.0
أفغانستان	44.0	21.2	53.5	2.5	40.5	22.3	56.9	2.7	36.8	22.5	60.3	2.9
بنغلاديش	29.4	19.5	65.6	5.0	26.9	18.8	68.0	5.1	24.9	17.5	69.2	5.9
الهند	28.8	18.4	65.6	5.6	26.8	17.9	66.6	6.5	25.2	17.2	67.4	7.5
جمهورية إيران الإسلامية	23.6	15.9	71.3	5.1	23.3	13.0	70.4	6.3	21.1	13.6	71.1	7.8
جمهورية ملديف	27.5	19.5	67.8	4.7	27.0	15.6	68.0	5.0	25.2	14.7	68.6	6.2
نيبال	32.7	20.9	61.8	5.5	29.0	21.4	64.8	6.3	26.3	19.7	67.0	6.7
باكستان	35.0	19.9	60.5	4.5	34.4	18.4	61.1	4.5	32.9	18.0	62.2	4.9
سري لانكا	24.6	15.1	66.1	9.3	23.0	15.0	65.8	11.2	21.1	15.4	65.6	13.3
الدول العربية	33.6	18.5	63.2	3.1	32.4	17.9	64.0	3.6	31.7	17.9	64.0	4.3
مرتفع الدخل	24.1	15.0	73.5	2.4	23.5	14.3	73.3	3.2	25.1	15.9	70.4	4.5
البحرين	21.5	15.2	76.1	2.4	20.3	14.0	76.9	2.9	18.3	13.3	77.0	4.6
الكويت	22.3	13.4	75.7	2.0	23.5	12.1	74.0	2.4	22.7	12.8	73.6	3.7
عمان	20.5	16.3	76.9	2.6	22.8	12.3	73.8	3.4	22.8	12.8	72.8	4.4
قطر	15.5	14.6	83.3	1.2	15.6	13.6	82.7	1.7	15.4	12.0	82.0	2.7
المملكة العربية السعودية	28.6	15.6	68.6	2.9	27.0	15.6	69.3	3.7	24.8	16.1	70.3	5.0
الإمارات العربية المتحدة	13.9	12.7	84.9	1.1	14.2	11.7	83.9	1.9	29.6	18.0	66.4	4.1

البلد/ الإقليم	الذكور والإناث											
	٢٠١٥				٢٠٢٠				٢٠٢٥			
	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً	دون ١٥ عاماً	١٥-٢٤	١٥-٦٤	أكثر من ٦٤ عاماً
متوسط ومنخفض الدخل	38.6	20.4	57.9	3.5	36.9	19.8	59.3	3.9	35.2	19.0	60.6	4.1
العراق	41.0	19.6	56.0	3.1	40.4	19.1	56.3	3.3	39.2	19.0	57.5	3.3
الأردن	35.5	19.0	60.7	3.8	33.8	18.6	62.3	3.9	31.8	18.4	63.9	4.3
لبنان	24.0	19.5	67.9	8.1	21.5	17.0	69.1	9.4	20.1	13.2	68.4	11.5
الأرض الفلسطينية المحتلة	40.2	21.7	56.8	3.0	39.0	20.2	57.9	3.1	37.6	19.1	59.0	3.4
الجمهورية العربية السورية	37.1	20.0	58.8	4.1	32.5	21.4	62.9	4.6	30.4	18.8	64.5	5.1
اليمن	40.3	22.1	56.9	2.8	38.5	20.5	58.4	3.2	36.2	20.1	60.3	3.4

المصدر: ILO calculations based on United Nations: *World population prospects* (2015 revision, DVD edition).

الجدول ألف ٢٦: سكان المناطق الحضرية والريفية، النسبة المئوية والمجاميع، ٢٠١٥ و٢٠٢٠ و٢٠٢٥

	نسبة مئوية من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية			السكان الحضريون (بالآلاف)			السكان الريفيون (بالآلاف)		
	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
العالم	54.0	56.2	58.2	3 957 285	4 338 015	4 705 774	3 367 497	3 378 734	3 377 639
آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية	47.9	51.0	5 3.8	2 039 765	2 268 462	2 476 715	2 214 522	2 176 288	2 130 184
مرتفع الدخل	88.7	89.8	90.7	260 159	269 664	276 283	33 229	30 494	28 467
متوسط ومنخفض الدخل	44.9	48.2	51.1	1 779 607	1 998 798	2 200 432	2 181 293	2 145 793	2 101 716
آسيا - المحيط الهادئ باستثناء الدول العربية	47.2	50.3	53.0	1 935 611	2 150 977	2 346 280	2 166 891	2 125 317	2 076 907
مرتفع الدخل	89.4	90.7	91.5	216 820	221 864	224 815	25 641	22 800	20 814
متوسط ومنخفض الدخل	44.5	47.8	50.8	1 718 791	1 929 113	2 121 466	2 141 250	2 102 516	2 056 093
شرق آسيا	60.0	64.8	68.6	982 410	1 081 098	1 156 060	655 149	588 549	529 375
جنوب شرق آسيا	47.6	50.6	53.3	301 579	336 822	370 921	331 452	329 288	325 229
بلدان جزر المحيط الهادئ	71.0	71.1	71.3	27 192	29 116	31 047	11 104	11 834	12 518
جنوب آسيا	34.8	37.1	39.5	624 430	703 942	788 252	1 169 185	1 195 646	1 209 785
الدول العربية	68.6	69.7	71.0	104 154	117 485	130 435	47 631	50 971	53 276

المصدر:
United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division: *World urbanization prospects: The 2014 revision* (2014).

الجدول ألف ٢٧: مستخدمو الإنترنت (لكل مئة شخص) في بلدان مختارة، ٢٠١١ و٢٠١٤

	مستخدمو الإنترنت (لكل مئة شخص)	
	٢٠١١	٢٠١٤
شرق آسيا		
الصين	38.3	49.3
اليابان	79.1	90.6
جمهورية كوريا	83.8	84.3
منغوليا	12.5	27.0
جنوب شرق آسيا		
بروني دار السلام	56.0	68.8
كمبوديا	3.1	9.0
إندونيسيا	12.3	17.1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	9.0	14.3
ماليزيا	61.0	67.5
ميانمار	1.0	2.1
الفلبين	29.0	39.7
سنغافورة	71.0	82.0
تايلند	23.7	34.9
تيمور - ليشتي	0.9	1.1
فيتنام	35.1	48.3
بلدان جزر المحيط الهادئ		
أستراليا	79.5	84.6
نيوزيلندا	81.2	85.5
فيجي	28.0	41.8
كيريباتي	10.0	12.3
جزر مارشال	10.0	16.8
بابوا غينيا الجديدة	2.0	9.4
ساموا	11.0	21.2
جزر سليمان	6.0	9.0
توفالو	30.0	..
فانواتو	9.2	18.8
جنوب آسيا		
أفغانستان	5.0	6.4
بنغلاديش	4.5	9.6
الهند	10.1	18.0
جمهورية إيران الإسلامية	19.0	39.4
جمهورية ملديف	34.0	49.3

	مستخدمو الإنترنت (لكل مئة شخص)	
	٢٠١١	٢٠١٤
نيبال	9.0	15.4
باكستان	9.0	13.8
سري لانكا	15.0	25.8
الدول العربية		
البحرين	77.0	91.0
العراق	5.0	11.3
الأردن	34.9	44.0
الكويت	65.8	78.7
لبنان	52.0	74.7
عمان	48.0	70.2
قطر	69.0	91.5
المملكة العربية السعودية	47.5	63.7
الجمهورية العربية السورية	22.5	28.1
الإمارات العربية المتحدة	78.0	90.4
اليمن	14.9	22.6

المصدر: International Telecommunication Union, World Telecommunication/ICT Development Report and database, and World Bank estimates.

Statistical report of the Decent Work Decade 2006–15: Asia-Pacific and the Arab States

During the Asia and the Pacific Decent Work Decade (ADWD) 2006–15, Asia-Pacific and the Arab States led the way in achieving significant reductions in extreme poverty and in making important economic progress. For most economies, however, economic growth has not translated into commensurate increases in decent employment. Worsening inequality and widening income gaps constrain decent work prospects. The Statistical report of the ADWD 2006–15 assesses progress made with the region's decent work agenda, the setbacks and gaps that remain, and associated challenges for the future world of work.

The Statistical report identifies emerging trends and factors that will shape the future of work, and highlights the steps needed if the region is to achieve the 2030 Sustainable Development Goal 8, i.e. to "promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all", as well as other decent work-related goals of the 2030 Sustainable Development Agenda. The report indicates that priority challenges for the region's labour market policy-makers include widening disparities, particularly gender inequalities, persistent informality, labour rights deficits, and job market dislocations driven by technological progress. Fostering productive employment, it suggests, will also require greater attention to the region's demographic transitions and the potential of its rural economies.

ILO Regional Office for Asia and the Pacific
United Nations Building, Rajdamnern Nok Avenue
Bangkok 10200, Thailand
Tel: +66 2288 1234, Fax: +66 2280 1735
Email: BANGKOK@ilo.org
www.ilo.org/asia

iloasiapacific
@ILOAsiaPacific
www.facebook.com/ILO.ORG
www.youtube.com/ilotv

DECENT WORK
A better world starts here.

ISBN 978-92-2-130946-8